جامعـــة قاصـــدي مربـــاح - ورقلـــة-
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية

رقم الترتيب:.....
رقم التسلسل:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير
الفرع: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من طرف الطالبة: غدير أحمد سليمة

بعنـــــوان:

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2007/11/14

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د. بهدي عيسى	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	رئيسا
د. مفتاح صالح	أستاذ محاضر جامعة بسكرة	مناقشا
د. صديقي مسعود	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مناقشا
د.قريشي يوسف	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مقررا

الإهـــداء

إلى مصدر الحب والحنان أمي أطال الله في عمرها.

رحل إلى من لم يعش معي هذه اللحظات المنتظرة و

أبـــي رحمه الله.

إلى من كان سندا لي منذ عرفته خطيبي رشيد حفظه الله.

إلى كل إخوتي وأخواتي وكل العائلة

وأخص بالذكر حفيظة، نعيمة و وردة.

وإلى صديقتي فضيلة و أمال.

إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد.

سليمـــة

الشكـــــــر

أتقدم بجزيل الشكر إلى المولى عز وجل على توفيقه لي في اتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الاستاذ المشرف الدكتور يوسف قريشي على توجيهاته لي.

وأقدم شكرا خاصا إلى خطيبي مشري رشيد الذي كان عونا لي منذ بداية هذا العمل إلى غاية نهايته، وإلى كل من أخي خليفة وابن أختي محمد ، فلولاهما لما أتممت هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ باديس بن عيشة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه وإلى الأستاذ الدكتور بن عيسى محمد المهدي.

وأشكر كذلك كل من السيد بوغدو عبد الكريم مدير التنافسية والتنمية المستدامة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، وكذا السيد تونسي محمد مدير المكتب الجهوي لبرنامج ED/PME، وهذا لدعمهما لي وتعاونهما معي عند انجاز هذا العمل.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى مكتب الإعلام الآلي وأخص بالذكر سهام وحنان.

غدير أحمد سليمة

الملخص:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذا أنه يساهم بنسبة 75بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، إلا انه مازال قطاعا همشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج أهمها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء في اطار الشراكة الأورو-جزائرية، والسؤال المطروح هنا ، ما مدى مساهمة هذا البرنامج في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

الكلمات المفاتيح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برنامج ميدا، التنافسية، الشراكة الاورو-جزائرية

Résumé :

Le secteur des petites et moyenne entreprises a devenu un secteur important dans l'économie algérien, il participe à 75 pourcent de PIB en dehors des hydrocarbures. Mais il reste fragile souffre de plusieurs problèmes et difficultés qui lui empêchent d'atteindre les résultats souhaités, la mise à niveau des PME c'est apparu comme alternative pour améliorer la compétitivité des PME localement et au niveau mondiale.

Pour cela L'Algérie a adopté plusieurs programmes de mise à niveau dont le plus important c'est MEDA qui rentre dans le cadre de l'association Euro Algérienne.

Là on pose la question : a quelle point MEDA a participé dans l'amélioration de la compétitivité des PME Algérienne ?

Mots clés :

PME : Petite et moyenne entreprise, Mise à niveau, Compétitivité, Association Euro Algérienne.

Summary

The sector of the small and medium-sized companies became an important sector in the economy Algerian; it takes part in 75 percent of GDP apart from hydrocarbons. But there remains fragile suffer of several problems and difficulties which prevent to him from reaching the desired results, the leveling of SME it seemed alternative to locally improve competitiveness of SME and on a world level. For that Algeria adopted several programmers of leveling of which most important it is MEDA which returns within the framework of Euro Algerian association. There the question is put: which point MEDA has took part in the improvement of the competitiveness of Algerian SME?

Key words:

SME: Small and medium-sized company, Leveling, Competitiveness, Euro Algerian Association.

قائمـــة المحتويـــات

العنـــــوان	الصفحـــة
الإهـــــــــــداء.....	III
الشكـــــــــــر.....	IV
ملخـــــــــص.....	V
قائمـــة المحتويـــــات.....	VI
قائمـــة الجـــــداول.....	XI
قائمـــة الأشكـــــال.....	XIII
قائمة الاختصارات والرموز.....	XV
قائمـــة الملاحـــق.....	XVI
المقدمـــــــــة.....	أ
الفصـــل الأول:تقديم عام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيـــــــــد.....	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	3
1- أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	3
1-1- الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي.....	3
1-2- تعدد معايير التصنيف واختلافها.....	3
1-3-تنوع النشاط الاقتصادي.....	4
1-4- تعدد فروع النشاط الاقتصادي.....	5
2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	5
2-1-المعايير الكمية.....	5
2-2-المعايير النوعية.....	5
3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	7
4- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	9
4-1- التمويل والاستثمار.....	9
4-2- الإدارة والتسيير.....	9
4-3- التخطيط	10
4-4- مميزات أخرى.....	10

5- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 12
5-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج..... 12
5-2-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها..... 13
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها..... 15
1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي..... 15
1- 1- الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي..... 15
1-2- المساهمة في التوظيف..... 17
1-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التصدير..... 18
2- الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 19
2-1- مجموعة معوقات البيئة الخارجية..... 19
2-2- مجموعة معوقات البيئة الداخلية..... 20
- **المبحث الثالث**: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 22
1- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 22
1-1- الفترة مابين 1967-1980..... 23
1-2- فترة الثمانينيات..... 23
1-3- الفترة ما بين 1990 إلى يومنا هذا 24
2- التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 26
2-1- المؤسسات الخاصة..... 26
2-2- الوحدات الاقتصادية الاجتماعية..... 28
3- مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 28
3-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 28
3-2- المكونات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 30
4- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 35
4-1- المساهمة في خلق مناصب الشغل..... 35
4-2- المساهمة في القيمة المضافة..... 36
4-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام..... 38
4-4- المساهمة في التصدير..... 38
خلاصة الفصل..... 41

الفصل الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

تمهيـــــــــد..... 43

المبحث الأول: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة وكذا الانضمام المرتقب لـــ **OMC** 44

1- مفهوم الميزة التنافسية..... 44

1-1- تعريف الميزة التنافسية..... 44

1-2- أهميـــة التنافسيـــــة..... 46

1-3- معايير القدرة التنافسية..... 46

1-4- شروط نجاح سياسة المنافسة..... 47

2- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو- جزائرية..... 47

2-1- توقيع الاتفاق..... 48

2-2- الانعكاسات الايجابية للشراكة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48

2-3- الانعكاسات السلبية للشراكة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 49

3- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب لـــ OMC..... 49

3-1- مسار انضمام الجزائر إلى OMC 50

3-2- سبب تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة..... 50

3-3- الانعكاسات الايجابية للانضمام على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 51

3-4- الانعكاسات السلبية للانضمام على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 52

المبحث الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 53

1- مفهوم عملية التأهيل..... 53

2- أهداف عملية التأهيل..... 58

2-1- ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 59

2-2- تحسين تسيير المؤسسات..... 59

2-3- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم 59

2-4- تحسين تنافسية المؤسسات..... 60

2-5- توفير مناصب الشغل..... 60

3- متطلبات عملية التأهيل..... 61

3-1- التسيير الاستراتيجي..... 61

3-2- التسويـــــــــق..... 61

3-3- تأهيـــل المـــوارد البشريـــة..... 61
3-4-العمل بمعايير وقياسات النوعية..... 62
3-5- التجديـــد التكنولوجـــــــي..... 62
3-6- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 62
4- دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 63
4-1- العوامل الخارجية..... 63
4-2- العوامل الداخلية..... 63
خلاصة الفصل..... 69

الفصل الثالث: دراسة تقييميه لبرنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيـــــــد..... 71
المبحث الأول: برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 72
1- التعريف ببرنامج ميدا..... 72
2- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 73
2-1- أهدافـــــــه..... 73
2-2- النتائج المنتظرة..... 73
2-3- الميزانية والسلطات الوصية..... 76
2-4- المـــدة والموقـــع..... 78
2-5- المؤسسات المعنية بالبرنامج..... 78
3- نشاطات برنامج 80
3-1- الجانب الأول تقوية التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 80
3-2- الجانب الثاني دعم وخلق وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة..... 81
3-3- الجانب الثالث دعـــم المحيـــط المقـــاولاتي..... 82
4- فئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب برنامج ED/PME..... 82
4-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة استكانة..... 83
4-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة النمو..... 84
4-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة امتياز..... 86
5- مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED/PME..... 87
المبحث الثاني: واقع برنامج ED/PME..... 89
1- الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 89

2-الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 92
3- العراقيل التي تعرض لها البرنامج..... 97
3-1- التأخر في الانطلاق..... 98
3-2- عدم وضوح الصورة في نظر رؤوساء PME 98
3-3- عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها..... 98
المبحث الثالث:دراسة أثر برنامج ED/PME على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية..... 99
1- التعرف على مجتمع الدراسة..... 99
1-1- مجتمع الدراسة..... 100
1-2- العينة..... 100
1-3- الاستبيان..... 101
2- تحليل تفسير نتائج الدراسة..... 101
2-1- التعرف على PME_1 ومسيريها..... 102
2-2- التعرف على PME_2 ومسيريها..... 105
2-3- قياس مدى تجاوب رؤوساء PME مع
البرنامج..... 108
2-4- قياس اثر البرنامج على PME_1 115
خلاصة الفصل..... 123
الخاتمة..... 125
المراجع..... 131
الملاحق..... 137

قائمـــــة الجـــداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات ص و م حسب عدد العمال	04
2-1	جدول يوضح أهم خصائص المؤسسات ص و م	11
3-1	نسبة أعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية	16
4-1	نسبة اليد العاملة في المؤسسات ص و م من اجمالي اليد العاملة في بعض دول العالم	17
5-1	نسبة صادرات المؤسسات ص و م إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية	18
6-1	تصنيف المؤسسات ص و م في القانون الجزائري	26
7-1	أهم الأشكال القانونية للمؤسسات الخاصة الشريكة	27
8-1	تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر (1991-2006)	29
9-1	تطور تعداد المؤسسات ص و م خلال الثلاث سنوات الأخيرة	29
10-1	توزيع المؤسسات ص و م الخاصة لسنة 2006 حسب النشاطات الاقتصادية	32
11-1	التوزيع الولائي مرتب ترتيبا تنازليا حسب كثافة المؤسسات ص و م الخاصة	33
12-1	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول لسنة 2006	35
13-1	تطور القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2004)	37
14-1	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات ص و م	38
15-1	تطور هيكل الصادرات الجزائرية (1995-2000)	39
16-1	أهم المنتجات المصدرة خلال السداسي I لسنة 2006	40
1-3	أقسام ميزانية برنامج ميدا لدعم وتطوير PME	77
2-3	خصائص PME المعروفة بحالة استكانة	83
3 -3	خصائص PME المعروفة بحالة النمو	84
4 -3	خصائص PME المعروفة بحالة امتياز	86
5 -3	حوصلة الضمانات لـــ FGAR خلال السداسي I 2006	90
6 -3	تطور نمو استهلاك القروض (MEDA/FGAR)	91
7-3	توزيع PME 668 في علاقة مع ED/PME جهويا	92
8 -3	توزيع PME668 في علاقة مع ED/PME حسب عدد العمال	93
9 - 3	درجة تقدم PME 405 ضمن إجراءات التأهيل	94
10 -3	توزيع PME 405 حسب عدد نشاطات التأهيل	95
11-3	توزيع PME405 حسب نوع النشاط	96
12-3	التوزيع الولائي للمؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب	99

13-3	التوزيع الولائي للمؤسسات التي هي في علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب	100
14-3	القطاعات الصناعية التي تنشط فيها PME_1	103
15-3	القطاعات الصناعية التي تنشط فيها PME_2	106
16-3	معنى التأهيل لدى PME_1	109
17-3	معنى التأهيل لدى PME_2	111

قائمـــــة الأشكـــــال البيانية

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1-1	تطور تعداد المؤسسات ص و م (2004-2006)	30
1 -2	تطور مناصب الشغل (2005-2006) حسب الفئات	36
1 -2	الإستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية	45
2-2	مستويات عملية التأهيل	54
3 -2	مراحل تأهيل المؤسسات ص و م	56
4 -2	المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات ص و م	57
5 -2	مفهوم عملية التأهيل	58
1-3	أهم المشاكل التي تعيق تطور PME الجزائرية	75
2 -3	مخطط يوضح المخاطر: PME البنك صندوق الضمان، تغطية ميدا	89
3 -3	تطور نمو استهلاك القروض(MEDA/FGAR)	91
4 -3	توزيع PME 668 في علاقة مع ED/PME جهويا	92
5 -3	توزيع668 PME في علاقة مع ED/PME حسب عدد العمال	93
6 -3	درجة تقدم PME668 ضمن إجراءات التأهيل	94
7 -3	توزيع PME405 حسب عدد نشاطات التأهيل	95
8 -3	توزيع PME 405 حسب نوع النشاط	96
9 -3	توزيع PME 405 حسب قطاع النشاط	97
10 -3	أهم الأشكال القانونية لـــ PME_1	102
11 -3	حجم PME_1	103
12-3	المسؤول عن تسيير PME_1	104
13 -3	المستوى التعليمي لمسيري PME_1	104
14 -3	أهم الأشكال القانونية لـــ PME_2	105
15 -3	حجم PME_2	106
16 -3	المسؤول عن تسيير PME_2	107
17 -3	المستوى التعليمي لمسيري PME_2	107
18 -3	كيفية تعرف PME_1 على برنامج ED/PME	108
19 -3	نوعية الاستقبال لدى PME_1	109

3- 20	كيفية تعرف PME_2 على برنامج ED/PME	110
3-21	نوعية الاستقبال لدى PME_2	111
3-22	تأثير المستوى التعليمي لمسيري PME_2 على معنى التأهيل	112
3-23	المدة التي استغرقتها عملية التشخيص لدى PME_2	112
3-24	سبب انسحاب PME_2 من البرنامج	113
3-25	تأثير معنى التأهيل على درجة التجاوب	114
3- 26	المدة الفاصلة بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل	115
3-27	أنواع نشاطات التأهيل	116
3- 28	عدد نشاطات التأهيل	116
3- 29	معنى التنافسية	117
3- 30	تأثير المستوى التعليمي على اختلاف مفهوم التنافسية	118
3- 31	تقييم PME_1	119
3- 32	معنى التسيير لدى رؤساء PME_1	119
3- 33	درجة رضى رؤساء PME_1 على نتائج البرنامج	120
3-34	(عدد نشاطات التأهيل – درجة الرضى)	120
3- 34	(تقييم المؤسسة – درجة الرضى)	121
3- 35	(معنى التنافسية – درجة الرضى).	122

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار	الدلالة
OMC	منظمة التجارة العالمية
ED/ PME	برنامج أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CED	لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية
CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CASNOS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء
PIB	الناتج الداخلي الخام
CNIS	المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية
UNNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
M à N	التأهيل
OA	منظمات الدعم
UGP	وحدة تسيير البرنامج
SFS	مؤسسات مالية متخصصة
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PME_1	المؤسسات ص و م التي خضعت على الأقل لنشاط تأهيلي واحد
PME_2	المؤسسات ص و م التي انسحبت بعد عملية التشخيص
SARL	شركة ذات مسؤولية محدودة
EURL	شركة شخصية ذات مسؤولية محدودة
SNC	شركة تضامن
SPA	شركة ذات أسهم

قائمة الملاحق

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحة
01	قائمة PME التي لها علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب	137
02	الرسالة الإدارية المرفقة مع الاستبيان	140
03	الاستبيان الكامل الموجه لـــ PME التي استفادت على الأقل من نشاط تأهيلي واحد	141
04	الاستبيان الخاص لـــ PME المنسحبة بعد عملية التشخيص	142

تمهيـــــــــد:

عمدت الجزائر إلى عدة تغييرات اقتصادية هامة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهذا بتبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوماتي، بالإضافة إلى حدة المنافسة، خاصة وأن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ(سبتمبر 2005)، بالإضافة إلى لانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وما يتبع ذلك من تحرير للمبادلات التجارية الدولية.

وقد أعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة أحد القطاعات التي أولته الجزائر اهتماما بالغا، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات والتي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نمو الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، وهذا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، يتبعها إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع سنة 1994 وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية Le ministère de petite et moyenne entreprise et l'Artisanat، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد وبديل، ذلك بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة اقتصاد أي دولة، حيث أنها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية: النمو وتوفيرها لمناصب الشغل، وجلب الثروة.

كما دعمت الجزائر هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات، وبهذا أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، حيث أنه يساهم بـــ 75بالمـــائة من الناتج المحلي الخام PIB[1] خارج المحروقات، وهي نسبة مهمة تستدعي المحافظة عليها والعمل على تنميتها.

[1] جمال بلخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، 17-18 أفريل 2006، ص633.

رغم الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع، إلا أنه مازال قطاعا هشا يواجه العديد من العقبات والصعوبات، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتنميتها وتطويرها والرفع من مستواها وجعلها قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتبني العديد من برامج التأهيل الوطنية منها والدولية، ومن بينها برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME[1]، والذي جاء في ظل الشراكة الأورو-جزائرية، ولهذا فإن الإشكال الذي يمكن طرحه في هذا الإطار يكون كالآتي:

ما مدى مساهمة برنامج ميدا ED/ PME في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

من خلال هذا الإشكال يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟
- ما هي أهم متطلبات التأهيل في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد ؟
- هل برنامج ميدا ED/PME يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- هل كان هناك تجاوب من قبل رؤساء المؤسسات ص و م الجزائرية لبرنامج ميدا ED/PME ؟
- هل استطاع برنامج ميدا ED/PME تطوير الجوانب المتعلقة بالتسيير والتسويق والإنتاج والنوعية وغيرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاضعة له كمرحلة أولى ؟
- هل استطاع برنامج ميدا ED/PME أن يرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

الفرضيات:

وللإجابة على هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

- تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه مازال هشا يعاني من عدة مشاكل ومعوقات.
- يعتبر التأهيل الأداة الفعالة للرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على المنافسة وهذا بعد توفير جميع متطلباته.
- برنامج ميدا ED/PME لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- لم يكن هناك تجاوب من قبل رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لبرنامج التأهيل.
- لم يستطع برنامج ميدا ED/PME الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وإنما استطاع تطوير وتنمية بعض جوانب المؤسسة من تسيير وإنتاج ونوعية وغيرها.

---

[1] أور- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ED/PME : Euro développement PME/PMI Algérienne

أهمية الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يكتسي أهمية كبيرة وهذا من خلال:

– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة محركة للاقتصاد أي بلد والنهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية وهذا ما تسعى إليه الجزائر.

– أن تبني الدولة الجزائرية لبرامج التأهيل لتطوير هذا القطاع أصبح كخيار استراتيجي، ولهذا جاءت هذه الدراسة للقيام بعملية تقييمية على المستوى الجزئي لبرنامج ED/PME

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على عملية التأهيل ومتطلباته بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية.
- الوصول إلى النتائج الإجمالية لبرنامج ED/PME .
- إجراء دراسة تقييميه للنتائج المحققة (أخذ عينة على مستوى الجنوب الجزائري).

مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام الكبير بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تأهيلها.
- الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية والتي جاء في إطارها برنامج ED/PME .
- التعرف على برنامج ED/PME (اجراءاته وأهدافه ومراحله وشروط الخضوع إليه) بالإضافة إلى اجراء دراسة تقييمية لنتائج البرنامج.
- افتقار المكتبة الجامعية لهذا النوع من الدراسات التي تعتمد على العينات.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة النظرية فيما يلي:

- حصر الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- إن موضوع التأهيل عام وشاسع لهذا حصرنا الدراسة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية المستهدفة من قبل برنامج ED/PME والتي تشغل من 20عامل فأكثر.
- نظرا لشساعة موضوع التنافسية، تم حصرها في بعض التعاريف والأهداف وكذا الشروط.

- أما حدود الدراسة التطبيقية:الإطار المكاني الجنوب الجزائري أما الإطار الزمني فهو محدد من الفترة سبتمبر 2002 إلى غاية أفريل 2007.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة وهذا في الجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فاتبعنا المنهج السالف الذكر بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة جزء من الظاهرة (عينة) لتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة ككل.

أما أدوات البحث فقد اعتمدنا على مجموعة من الكتب و الملتقيات والتقارير والمجلات والمذكرات الجامعية والأطروحات والانترنت بالإضافة إلى استعمالنا لطريقة (الاستبانة) من خلال استبيان مؤسس لخدمة هذه الدراسة، كما اعتمدنا على المجدول MS EXCEL في ترجمة نتائج الدراسة إلى أشكال بيانية.

ولتحقيق الأهداف الموجودة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول :

تناولنا في الفصل الأول تقديم عام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يتناول المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ابراز أسباب اختلاف التعاريف المعطاة لهذا النوع من المؤسسات والصعوبات التي تحول دون ايجاد تعريف موحد لها، ثم تطرقنا إلى معايير تصنيفها وبعض التعاريف التي أعطيت لهذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى أهم خصائصها وأنواعها، أما المبحث الثاني فتم فيه ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها، والمبحث الثالث تم التطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني جاء بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، وقد قسمناه إلى مبحثين الأول يتناول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-جزائرية و كذا الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إبراز مفهومه ،وأهدافه ،و كذا متطلباته بالإضافة إلى دوافع عملية التأهيل في الجزائر.

الفصل الثالث يمثل الدراسة التطبيقية، وجاء بعنوان دراسة تقييمية لبرنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تناولنا في المبحث الأول منه التعريف ببرنامج ميدا عموما ثم برنامج ED/PME الذي جاء في اطار برنامج ميدا وهذا بالتطرق إلى إطاره القانوني وكذا أهدافه،و اجراءته ومساره، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه النتائج المحققة من قبل البرنامج وطنيا، والمبحث الثالث والأخير والمتمثل في الدراسة الميدانية وهو دراسة أثر برنامج ED/PME على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى تجاوبها معه.

الدراسات السابقة:

من خلال ما اطلعنا عليه في هذا المجال يمكن اعتبار الدراستين التاليتين كدراستين سابقتين:

– تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية "دراسة حالة مؤسسة كومينوكس"، سلمى صالحي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006.

تناولت الطالبة فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ومعوقات تنميتها، بالإضافة إلى قدرتها على المنافسة، ثم تعرضت بالتفصيل إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى التعاون الدولي في هذا المجال، وأخيرا قامت بدراسة تشخيصية لحالة مؤسسة خضعت للتأهيل ضمن إطار البرنامج الوطني .

– دور الشراكة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لويزة بهاز، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ،بالمعهد الوطني للتجارة، الجزائر 2006.

ركزت الطالبة في دراستها على جانب الشراكة الأجنبية وخصوصا الشراكة الأورو جزائرية وإبراز دورها في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قامت بتقديم عام لقطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، لتعرض في الأخير نتائج برنامج ميدا وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطرقها لتجربة مؤسستين في هذا المجال.

صعوبات البحث

تمثلت صعوبات البحث في قلة المراجع في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة تجاوب رؤساء PMEمع الاستبيان.

الفصل الأول:

تقديم عام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيـــــــد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة، ومستوى الصادرات....

حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، وقد وصلت نسبتها إلى 70بالمائة من مجموع المؤسسات الصناعية.

وقد أتى هذا الفصل للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تعرضنا إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها.
- المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة المتوسطة

من خلال هذا العنصر سوف نحاول التطرق إلى أهم التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب الاختلاف فيما بينها، وأهم معايير التصنيف المتبعة من قبل دول العالم بالإضافة إلى أهم الخصائص المميزة لهذا النوع من المؤسسات باعتبارها النمط الأكثر انتشارا في العالم سواء في الدول المتقدمة أم النامية.

1- أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يستحيل ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أننا لا نستطيع وضع حدود فاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة فالأمر إذن يتعلق بتركيبة الانتاج، والنشاط الصناعي، ودرجة النمو، ومعايير التصنيف وغيرها، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم القيود التي تتحكم في ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات.

1-1- الفارق بين تركيبة قوى الانتاج المميزة للاقتصاد العالمي:

لا يمكننا ايجاد تعريف موحد لكل الدول، وذلك نظرا للاختلاف الموجود فيما بينها من حيث الموقع، درجة النمو والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، ففي الدولة الواحدة هذه الشروط تتغير من منطقة إلى أخرى، فما بالك بالنسبة لدول العالم ككل، فما يعتبر كبناء اقتصادي قوي بالنسبة للجزائر أو مصر مثلا يمكن أن يعتبر كبناء اقتصادي ضعيف بالنسبة لليابان أو أحد دول الاتحاد الأوروبي وهكذا.

1-2- تعدد معايير التصنيف واختلافها [1]:

إن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدة معايير ومؤشرات تختلف باختلاف نوعها فالمعايير الكمية تعتني بالحجم والقياس كعدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال...إلخ، أما المعايير النوعية فتعتني بالملكية، باستقلالية الإدارة والمسؤولية،وعليه فالصعوبة تكمن في كيفية اختيار هذه المعايير، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، ورقم الأعمال، ورأس المال كالأرجنتين مثلا، وعلى عدد العمال ورأس المال كفرنسا، حيث أنها يمكن أن تختلف في المعيار نفسه كأن يكون عدد العمال مثلا، والجدول التالي يبين هذا التباين في هذا المعيار بين الدول.

[1] لوبزة بهاز، دور الشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة ،المعهد الوطني للتجارة، الجزائر 2005 ، ص7.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال[1]

الـــدول	المؤسســـات الصغيـــرة	المؤسســـات المتوسطـــة
النمسا	1- 9	10 -10
بلجيكا	1- 50	200 -10
دانمارك	1- 50	200 -51
الجزائر	10-49	50-250*
الوم أ	1- 250	251- 500
فلندا	1- 50	200 -51
فرنسا	1- 49	50- 499
بريطانيا	1- 50	200 -51
النرويج	1- 20	21 -100
اليابان	1- 49	50 -500

Source : OCDE(1994).La globalisation des activités économiques et la développement des petites et moyennes entreprises, Paris rapport Préliminaire.

*le ministère de la PME et de l'Artisanat

1-3- تنوع النشاط الاقتصادي:

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الانتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، مثل صناعة السيارات، أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات.

(1) Rapport de L'OCDE cité par P.A .Julien Les PME, Bilan et perspectives, Economica, 1997, p.5

1-4- تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها وعدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة التي تنشط في الصناعة الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم.

2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد المعايير الكمية والتي تعد الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر كل مؤسسة)، كما نجد أيضا المعايير النوعية والتي تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.

2-1- المعايير الكمية:

وتصنف إلى نوعان وهما:[1]

2-1-1 التصنيف النقدي:

ويضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات...إلخ

2-1-2 التصنيف الاقتصادي أو التقني:

ويضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الانتاج والقيمة المضافة ...إلخ.

2-2- المعايير النوعية:

بالرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية، إلا أن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية لتصنيف مثل هذا النوع من المؤسسات.

(1) سعدية السعيدي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة 2003، ص 5.

فأهمية هذا المعيار تعود للاستخدامات التقنية والمعرفية المكثفة، بحيث تطرح من جديد اشكاليات متعلقة بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية للوصول إلى الانتاجية، فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل انتاج كثيفة رأس المال كثيفة المعرفة أهم من مؤسسة كبيرة تستخدم أكثر من 250 عامل وتعتمد على المهارات البسيطة العادية وتستخدم وسائل انتاج كثيفة العمالة ،وبنفس السياق يرى (Julien 1987) أن الأعمال الصغيرة هي الأعمال التي لا تمثل نموذجا بسيطا أو مولودا لنمط معين من المؤسسات الكبرى، وإنما هي كيان لها واقعها المميز ووجودها الخاص، وهي باختصار من ابداع الانسان للتكيف مع التعقيد.[1]

ومن المعايير النوعية التي يمكن تفعيلها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:[2]

2-2-1- المسؤولية:

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير/المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الانتاج ، والإدارة والتمويل، في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.

2-2-2- الملكية:

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية ويلعب المدير / المالك دورا كبيرا على جميع المستويات، ونجد مثلا في الجزائر الدولة تمتلك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

2-2-3- طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في انتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج في الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

---

[1] سناء عبد الكريم الخناق، مداخلة حول المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص م في الدول العربية، بجامعة الشلف، الجزائر 17-18 أفريل 2006، ص779.

[2] يوسف قريشي ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2005، ص 19.

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن اختلاف معايير التصنيف أدى إلى اختلاف التعاريف من منطقة لأخرى ومن بلد إلى آخر، بحيث أنه تجدر الاشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات تستعمل للتعبير عن هذه المؤسسات، منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأعمال الصغيرة(Small Business)، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر تستعمل هذا المصطلح الأخيرPME/PMI *.

ولقد أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز خمسين 50 من التعريفات للأعمال الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريفا رسميا لهذا النوع من الأعمال[1]، ويكون التعريف إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر أو تعريفا اداريا مثل ألمانيا الغربية وهناك من التعاريف ما هو متفق عليها من طرف منظمات دولية، وفيما يلي سنلاحظ الاختلاف الموجود في التعاريف.

- عرفت "إدارة المشروعات الصغيرة" في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة (الهيمنة) في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا، ويعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة .[2]

- كما تعرف اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على:
رأس المال المستثمر أقل من 50 مليون ين، وعدد العمال أقل من 300 [3]

- كما حدد الاتحاد الأوروبي مفهوم المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة يقل عدد أفرادها عن 250 أجيرا، ورقم أعمالها عن (40)مليون أورو، ومجموع الميزانية 27 أورو إضافة إلى عدم تجاوز نسبة الملكية من قبل مؤسسات أخرى عن 25 بالمائة ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها.[4]

- كما تعرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]

1- في الدول النامية: على أنها كل مؤسسة يعمل فيها:
- من 15 ــ19 عامل، مؤسسة صغــيرة.
- من 20 ــ90 عامل، مؤسسة متوسطة.

---

[1] جالن سبنسرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغرى، القاهرة 1998، ص109.

[2] رتشمان، دافيد وآخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد عبد المتعال، الإدارة المعاصرة ، السعودية2001، ص143.

[3] سعدية السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] Roge –M , L'accompagnement manageriel et industriel de la PME , 1ed., Paris 2003 , P.23

* Petites et moyennes entreprises / petites et moyennes industries.

[5] الزاهي أسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الجزائر جوان 2002، ص07.

- أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيـــرة.

2-أما بالنسبة للدول الصناعية فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 05 ــ99 عامل، مؤسسة صغيـــــرة.
- من 100ــ499 عامل، مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيـــــرة.

- كما تعرف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكيةCED (Committee Economic Development) المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي: [1]

1- استقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.
2- رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.
3- العمل في منطقة محلية: يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
4- حجم المشروع : صغير نسبيا بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع.

كما ساهمت بعض الدول العربية في وضع تعريف لمثل هذه المؤسسات فنجد:

- الأردن تعبر عنها: بأنها المشروع الذي يعتمد على الحساب الخاص للعمالة والعاملين، والذي يعمل على خلق فرص عمل لصاحبه وللآخرين بما في ذلك العمالة الأسرية، غير مدفوعة الأجر.[2]

- وفي السودان فإن التعريف الصادر من اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية، التابع للاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني: هي كل الوحدات الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع والخدمات بدون استعمال الآلات الحديثة وباستخدام المواد الخام المحلية. [3]

- في تونس لم يرد تعريف رسمي* للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [4]

- قيمة الاستثمار لا يتجاوز 3 ملايين دينار تونسي.
- عدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة 10عمال فأكثر.

---

[1] هالة محمد لبيب عنبه ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، ط2، مصر 2004، ص. ص 15-16.

[2] [3] سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره، ص 779.

* التعريف الرسمي هو التعريف الذي يصدر داخل نطاق أنظمة الدولة سواء يكون تعريفا قانونيا أو إداريا.

[4] سعدية السعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

* سوف نرمز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص و م أو PME خلال هذه الدراسة.

4- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إذا كانت المؤسسات ص و م تمثل نوعا مستقلا من المؤسسات فلا بد أنها تتصف بعدد من الخصائص والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات، وقد أسهب العديد من الباحثين في تحديد هذه الخصائص:

4-1- التمويل والاستثمار:

نظرا لطبيعة الملكية في هذه المؤسسات فإن عملية التمويل تقع على عاتق المالك/المسير، خاصة وأن هذه المؤسسات تتميز بانخفاض حجم الاستثمارات اللازمة لإقامتها، فيعتمد على التمويل الذاتي أو القروض لدى الأصدقاء وأفراد العائلة وإن كان يجد صعوبات في الحصول على التمويلات المطلوبة من البنوك لتوسيع نشاطها وهذا لسببين هما[1]:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع أو المؤسسات الصغيرة على تقديم ملفات بنكية تخضع للشروط المطلوبة وذلك للجهل بالإدارة والتقنية البنكية.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قرض.

4-2- الإدارة والتسيير:

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات ص و م بالبساطة فهو أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة، مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وبسرعة، خاصة في ظل اقتصاد ميزته المنافسة الشديدة، فهي لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد الفعل السريع على التغيرات والمستجدات الحادثة بالإضافة إلى استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد المالك/ المسير وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها، وكل هذا يعزز من استمرارية هذا النوع من المؤسسات أما من ناحية التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها فيكون مرتبط أو مندمجا أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة، كما يعطي مسيروا المؤسسات ص و م أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة[2] وبهذا يكون لديهم ارتباط مباشر بالمستهلك.

---

[2] قويقع نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر، مذكرة، ماجستير غير منشورة، الجزائر 2001، ص17.

[2] Liouville Jacques et manopoulo, gestion 2000,Vol 2,mars- avril1998,p.36

4-3- التخطيط:

ونقصد به غياب نظرة استراتيجية، ومستقبلية على المدى المتوسط والبعيد للمؤسسة وذلك ناتج عن ضعف المعرفة الإدارية والتكوين ، فنجد أن تخطيطا على مستوى الأيام وبعض الأسابيع.[1]

4-4- مميزات أخرى:

تعتبر المؤسسات ص و م موردا هاما بالنسبة للمؤسسات الكبرى(حالة المقاولة من الباطن) بالإضافة أنها تنشط بكفاءة في المجالات التي يستخف بها عند المؤسسات الكبرى، وتنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجيات السكان، كما أنها تتميز بمرونة أكثر لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعدادا للتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.[2]

- انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لمدة طويلة، غير أن هذا قد يخلق مشكلة وهي عدم الاستفادة من وفورات الإنتاج بأحجام كبيرة، بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[3]

- تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على كثافة العمالة في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، فهي تتميز بروح المبادرة والابتكار حيث بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلات متميزة.[4]

يمكن تلخيص خصائص المؤسسات ص و م في الجدول التالي حسب ما استخلصه جملة من الباحثين في هذا المجال.

الجدول رقم (1-2): جدول يوضح أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] قويقع نادية، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[2] جالن سبسبرهل، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 109- 110.

[3] ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، تصدر عن جامعة قسنطينة، العدد 2004/2، ص.ص90-91.

[4] رضا فويعة، دور المؤسسة الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة ، العدد 1997/08، ص39.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مداخلة سناء عبد الكريم الخناق، مرجع سبق ذكره ، ص.ص781-782.

* **source** : Ahmed Ramzi Siagh , contribution du profil entrepreneurial à la réussite de l'entreprise : étude empirique des cas des entreprises de Ouargla,Thèse de magistère non publie, université de Ouargla 2002, p.p110-111.

عبد المجيد قدي 2002	عثمان وعثمان 2003	لرقط وآخرون 2003	عفانة وأبو عيد 2004	برنوطي 2005	أحمد رمزي صياغ حسب estey 2002*
– وسيلة من وسائل خلق العمالة. – التجاوب مع السوق صغير الحجم – الحاجة القليلة إلى دراسة السوق – تشجيع الأعمال المتعددة التخصصات – تسمح بالنمو المتوازن – وسيلة دعم المؤسسات الكبيرة	– سهولة التكوين – توفير وظائف جديدة – تقديم منتجات وخدمات جديدة – توفير احتياجات المؤسسات الكبرى – تقديم السلع والخدمات الخاصة – تحقيق الفعالية الإدارية –الكفاءة الاقتصادية	– انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب – استثمار المدخرات الخاصة – ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لإمكانيات الدول النامية – تحفيز الأعمال الابتكار والتجديد – المرونة في مواكبة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد	– يديره أصحابه بشكل فعال – يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير – يعمل بنطاق محلي إلى حد كبير – له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها – يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال	– سهولة وبساطة متطلبات التكوين – المرونة العالية – العوائد المالية الكبيرة – الحرية لصاحب العمل	– استقلالية الإدارة المسيرين عموما هم مالكي المؤسسات – يعود امتلاك رأس مال المؤسسة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص – تمارس نشاطها محليا – تعرف بحجمها مقارنة مع مؤسسة كبيرة تمارس نفس النشاط.

5- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عاملين أساسين هما:

1- حسب طبيعة المنتوج.

2- حسب توجه هذه المؤسسات.

5-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج:

وتصنف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

5-1-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يتمثل نشاط المؤسسة ص و م ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج والمنتجات الجلدية والتبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية:

- الصناعة الغذائية.
- الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية.
- صناعة النسيج والجلد.
- صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات ص و م بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثلا، وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة. [1]

5-1-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية:

وتمثل كل المؤسسات ص و م التي تدخل ضمن الصناعات التالية:

- الصناعة الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

---

[1] Ammar Selami , Petite et moyenne industrie et développement économique Algérien , Algérie 1985 , p.p 43- 48.

- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

5-1-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

إن صناعة سلع التجهيز تتطلب تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات ضعيف، حيث أنه يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، وهذا خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات والمعدات، خاصة وسائل التنقل (السيارات، العربات والمعدات والأدوات الفلاحيةوغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.[1]

5-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها:

يمكن تقسيم المؤسسات ص و م على أساس هذا المعيار إلى ما يلي:

5-2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن التقليدية والحرفية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن الحرفية باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، حيث أنها موجهة لتغطية الطلبات اليومية فهي إما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية، كما أنها تستهدف بما تنتج مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط معها بشكل تعاقد تجاري.

[1] نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر، الجزائر 2002 ، ص24.

إن هذا الصنف من المؤسسات يكون مرتبط بالمؤسسات الصناعية الكبرى ضمن أحد الأشكال:

– إما فرع من فروعها بحيث يقوم هذا الفرع بوظيفة تكميلية للمنتوج القادم من المؤسسات الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي وهنا لا يمكن تصنيفها على أنها مؤسسة ص و م إلا إذا كانت تتمتع بالاستقلالية.

– وإما مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل في مجال المقاولة* فنجد مثلا شركة جنرال موتوزر تتعامل مع أكثر من 30000 مؤسسة صغيرة، وشركة رونو الفرنسية تتعامل مع أكثر من 50000 مؤسسة صغيرة، وكذلك بالنسبة للشركات اليابانية والكورية[1]

فهي تعتبر كمورد للمؤسسات الصناعية الكبيرة ويتحدد شكل التعاون فيما بينها وفقا للمعايير الآتية: [2]

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة
- أشكال التعاون المنصوص عليها في العقد

[1] سليمان شكيب الجيوش، واقع النشاط التصديري للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن ، مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، القاهرة 18-20 أفريل 2000.

[2] Ammar Selami , op-cit , p48 .

* المقاولة من الباطن (la sous-traitance) هي لجوء مؤسسات إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية، وذلك لاعتبارات وأسباب اقتصادية، قانونية واستراتيجية.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تنميتها:

من خلال هذا العنصر سوف نحاول إبراز الأهمية التي يكتسيها هذا النوع من المؤسسات والذي جعل منها محط اهتمام كل الدول والحكومات، إلا أن هذا لم يمنع من تعرضها لمجموعة من المشاكل والمعوقات.

1- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي:

تلعب المؤسسات ص و م دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أم النامية، فهي تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة الذي يتفاقم يوما بعد يوم، فقد وصلت البطالة في سوريا إلى 15 بالمائة وفي تونس إلى16.6 بالمائة وفي الأردن إلى 15 بالمائة وإلى 18 بالمائة في لبنان، 19 بالمائة في المغرب و30 بالمائة في ليبيا ،[1] وفي الجزائر إلى 29.9 بالمائة، وبمقارنة هذه النسب بنسبة البطالة بأحد الدول المتقدمة التي تلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في اقتصادها وهي اليابان نجد أن نسبتها وصلت إلى 4.7 بالمائة ، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يساهم بتشغيل 70 بالمائة من العمالة في اليابان، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تولد ما يقارب 11.2 مليون وظيفة جديدة خلال الفترة ما بين 1995-2000[2]، كما أنها في كندا تشغل ما قيمته 06 مليون عامل، كما تساهم بـــ 80 بالمائة من خلق مناصب الشغل خلال العشريتين الأخيرتين [3]،فمن المفروض أن تشكل هذه النسب حافزا منشطا للدول النامية، بحيث يزداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

1-1- الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

لقد ارتأينا أن نأخذ نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نظرا لتشابه اقتصادياتها، كما أن هذا النوع من المؤسسات يمثل نسبة ليست بالقليلة إلى إجمالي الصناعة، والجدول الموالي يوضح هذا.

---

[1] إحصاءات التعبئة العامة والإحصاء 2001.

[2] هالة محمد لبيب عنبه، مرجع سبق ذكره ، ص24.

[3] Jacque Paulin, Portrait de situation canadienne sur le plan de financement des PME , séminaire sur le financement des PME avec FGAR , ? , P 2 .

الجدول رقم (1–3): نسبة أعداد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1995.

الدولـــــــة	النسبة بالمائة
قطـــر	88.8
البحرين	81.2
المغـــرب	80.6
الكويـــت	80.5
لبنـــان	78.5
الأردن	77.8
تونس	76.6
سوريـــا	76.4
مصـــر	71.6
اليمـــن	70.6
العـــراق	67
السعودية	66
الإمارات	55.9
الجزائر	55.6
فلسطين	48.5
عمان	44.6
ليبيـــا	29.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

نلاحظ أن نسب المؤسسات ص و م تتفاوت من دولة إلى أخرى فنجدها في قطر تمثل 88.8 بالمائة من إجمالي الصناعة وفي الجزائر 55.6 بالمائة، في حين تمثل 29.3 بالمائة في ليبيا، ويرجع هذا الاختلاف في النسب إلى تبنيها لاقتصاد السوق في فترات مختلفة، فبعض الدول كانت سباقة لذلك مثل مصر، قطر، والأخرى التحقت مؤخرا مثل الجزائر.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القيمة المضافة لهذه المؤسسات ارتفعت في كافة الدول العربية من 26 مليار دولار عام 1980 إلى 40 مليار دولار عام 1990 لتصل لحوالي 53.7 مليار دولار عام 1993،

كما زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6.2 بالمائة سنة 1980 إلى 10.6 بالمائة سنة 1993.[1]

2-1- المساهمة في توظيف العمالة

يوفر قطاع المؤسسات ص و م فرصا عديدة للعمل، فهي أداة فعالة للقضاء على مشكل البطالة سواء في الدول النامية أو المتقدمة والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1-4): نسبة اليد العاملة في المؤسسات ص و م من إجمالي اليد العاملة

البلـــــــــدان	بالمائة
المغرب	*74.3
تونس	*71.1
مصر	*54.4
السعودية	*38.4
ألمانيا	65.7
الو م أ	53.7
الدانمارك	77.8
بلجيكا	72
فرنسا	69

المصدر: بالنسبة للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 1998.

أما بالنسبة للدول المتقدمة

Source : Organisation de Coopération et de développement OCDE, PME et mondialisation, 1997, p19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا النوع من المؤسسات يعتبر مصدرا هاما لتوفير مناصب الشغل للعديد من البلدان المتقدمة منها أو النامية.

[1] بن منصور عبد الله و آخرون ، المؤسسات ص و م كاختيار استراتيجي للتكيف مع مستجدات العولمة ، مداخلة ضمن ملتقى دولي سبق ذكره، الشلف 2006 ، ص543.

3-1- أهمية المؤسسات ص و م على مستوى التصدير

يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول وتوفير العملة الأجنبية، ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات ص و م في معظم بلدان العالم الآن، فإنها لا بد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم (1-5): نسبة صادرات المؤسسات ص و م إلى صادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية.

البلـــــــدان	النسبة بالمائة
تونس	77.3
سوريا	75.8
المغرب	74.1
الأردن	68.1
مصر	54.7
قطر	39.8
ليبيا	35
الجزائر	*3.06
موريتانيا	31.6
عمان	21.9
الكويت	12.2
البحرين	9.2
السعودية	5.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.

*المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية (1995-2000).

تبدو أن مساهمة المؤسسات ص و م في بعض البلدان مبشرة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل الاهتمام بتنميتها بل عكس ذلك، فعلى سبيل المثال نجد صادرات هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بلغت 3.06بالمائة لسنة 1998 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 294.99 مليون دولار[1]، أما في تونس بلغت

[1] المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية (1995-2000).

النسبة 53.6 بالمائة لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمته 4.4 مليار دينار تونسي من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي.[1]

ونظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الصادرات سعت العديد من الدول إلى مساعدة المؤسسات ص و م في الدخول إلى الأسواق الخارجية وذلك عن طريق منح تسهيلات وحوافز أو عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة، أو تقديم نصائح تجارية...الخ

2- الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات ص و م بصفة عامة من جملة معوقات وصعوبات تحتاج إلى الدراسة والحل العاجل، لأنها تتسبب في مواجهة هذا النوع من المؤسسات للعديد من المشكلات، ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي في بيانه الختامي سنة 2000 هذه المعوقات، والتي يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين هما:

2-1- مجموعة معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلي):

- عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل والتراخيص، وعدم استقرار التشريعات في تنظيم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصها، وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات...إلخ

- عدم ارتباط المؤسسات ص و م باتحادات ترعى مصالحها، جعلها تعمل بشكل فردي، مما قلل فرصتها التنافسية في السوق، كما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

- نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية، والتي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، بالإضافة إلى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.

- عدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة ، إذ تستأثر أماكن دون أخرى بهذه المؤسسات، مما يؤكد وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة.

- اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني الذي يدعم أعمال المؤسسات الصغيرة ككل، والتركيز على المؤسسات الكبيرة.

---

[1] www.promex.dz . 11/05/2003

– عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات ص و م، نتيجة مشكلة عدم توفر الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات مما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الائتمان غير الرسمي والذي ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة أمام حصولهم على التمويل بشروط ملائمة.

– على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المؤسسات الصغيرة والتي غالبا ما تكون متقادمة أو متباينة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظام للمعلومات خاصة بهذا القطاع.

– ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات تمثل:

* شركات لتسويق منتجات هذه المؤسسات.
* شركات تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية.
* شركات التأجير التمويلي.
* شركات ضمان مخاطر الائتمان.
* الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.
* ضعف الطاقة الاستيعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير.

2-2- مجموعات معوقات البيئة الداخلية (المستوى الجزئي)

– عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات ص و م بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة، بالخامات والآلات والجودة، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات إما متقادمة وهذا بدوره يؤدي إلى معدلات إنتاج منخفضة ومستوى جودة أيضا منخفض، أو إلى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية.

– ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي خاصة مع عدم توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الأسواق وتفضيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات.

– انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة، وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الإنتاج، وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب، وافتقار الكثير منها للمفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطابقة لا تستطيع المؤسسات ص و م تصريفها، أو تسويقها محليا أو دوليا.

– غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية، لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة نفقات كثيرة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعود نشأة معظم المؤسسات ص و م في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دورا فرعيا للشركات الاستعمارية الكبرى، وابتداء من العام 1958 وفي إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة ، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد إلى اقتصاديات البلد المستعمر .

وغداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا **مهملا** ، مكونا في أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية.

وقد أحدث مغادرة ملاك هذه المؤسسات أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني ، بحيث تركوا فراغا كبيرا، وفي إطار قرارات مارس 1963 ، ما كان على العمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها ، كما سعت الدولة في إطار عمليات التأميم و برامج التنمية (المخططات الإنمائية) إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج ، أما من جهة أخرى تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف الجماعات المحلية ، لكن مع بداية الثمانينات تم وضع برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات ص و م ولكن بتسجيل اختلاف في التصور والمكانة التي يلعبها مثل هذا النوع من المؤسسات في عملية التنمية .

1- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر[1] :

لقد مر قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر بوجهتين أساسيتين هما:

- الأول كان ينظر للمؤسسات ص و م كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية وتشمل مرحلة السبعينيات.
- الثاني ويرى المؤسسات ص و م كأداة وأسلوب بديل للصناعات التي كانت قائمة، وكأداة لعملية التنمية الاقتصادية.

[1] عثمان بوزيان، بتصرف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، مداخلة ضمن ملتقى دولي سبق ذكره، شلف 2006.

1-1- الفترة ما بين 1967-1980: [1]

إن سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود ، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة les industries entraîner ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار للعام 1966،وموجهة حسب الأهداف العامة لعملية التنمية ، حيث أن هذا الأخير أقر أهمية اعتماد المشاريع الخاصة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لكن سرعان ما حلت هذه اللجنة سنة 1981 ، واعتبرت المؤسسات ص و م كمكمل للقطاع العام الذي يرجع له الدور المحرك في سياسة البلاد الاقتصادية التنموية، فخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص ،كما أن دورها كان غير واضح ضمن التشريعات الجزائرية حيث أن الخاصة منها منعت من ممارسة التجارة الخارجية .

1-2- فترة الثمانينيات : [2]

لم يتسن لبرامج تطوير قطاع المؤسسات ص و م خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة و المخططات التنموية ، فقد ظلت أبعادها محدودة، ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد الوطني عموما.

وبهذا ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح ، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات ص و م كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984)على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات ص و م ، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين .

أما بالنسبة للاستثمار الوطني الخاص فقد تميز بتدخله الحذر التكتيكي في النشاط الاقتصادي وقد قدرت مساهمته في القيمة المضافة بـــ 30 بالمائة سنة 1982 ، ومع منتصف الثمانينات بدأ التوجه الفعلي نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982) ، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر و الإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات ص و م الخاصة ، إلا أنها غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي وعدم تكييفه تكيفا أمثل لظهور قطاع خاص مؤهل ، وما يؤكد ذلك ما تم إنجازه من مشاريع لم يتعدى 373 مشروعا وهو ما يمثل نسبة 10 بالمائة من مجموع المشاريع المعتمدة .

1-3- الفترة ما بين 1990 إلى يومنا هذا :

إن التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات أخذت بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات ص و م كأهم فصل من فصولها، وذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، وقد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد (1990-1994) ، وبرامج الحكومات المتعاقبة وقد تلخصت في جملة من الاقتراحات كان يهدف من خلالها إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات ص و م والإستراتيجية الجديدة للتنمية، وذلك في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة :

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد .
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية ، كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي .

وقد اعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات ص و م وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:

- قانون الخوصصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون آخر سنة 1997 ، أما الثاني فكان أهمه إتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع سنة 1998 .
- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداءا من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك ،وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتخفيض أسعار الفائدة ابتداءا من العام 1998.
- التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 1992 و1997و1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات ص و م وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية.
- السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا وذلك في اطار تحرر التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج للقطاع الخاص.

- إنشاء سوق مالية(بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك سنة 1993.

- إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات[1]

- إصدار قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 [2] خاص بتنظيم الاستثمار، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي (في كل المجالات) إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الاولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار (المادة 183).

- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار وهو قانون سنة 1993، وعلى اثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار ، حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات .

- وأخيرا وفي ظل هذه التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الجزائرية جاء النص التشريعي في شكل قانون رقم 18/01 الذي يترجم بصدق إرادة الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة، كما أنه يحدد معالم استراتيجية مستقبلية للنهوض بالقطاع من خلال تعريف صريح وواضح في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة سنة 2001.

" حسب ما جاء في المادة الرابعة 04 من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 : تعرف **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) "مليون دينار".

كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية وهذا ما لم تأخذه الجزائر بعين الاعتبار أثناء تحديدها لهذا التعريف، حيث نجد أن هناك مؤسسات عمومية (تابعة للدولة) تشغل من 1إلى 250 عامل، تصنف أيضا على أنها مؤسسات ص و م عمومية، وهذا ما سوف نجده عند إطلاعنا على مكونات المؤسسات ص و م الجزائرية حسب تصريح الوزارة المعنية.

ويتم تصنيف هذه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة صغيرة و متوسطة والجدول الموالي يوضح هذا.

---

[1] Ahmed Ramzi Siagh :Op-cit, P 43.

[2] قانون النقد والقرض المؤرخ والصادر في 04 أفريل 1990.

* لقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات ص و م في جوان 2000.

الجدول رقم (1-6): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري.

المعيار / النوع	عدد العمال (عامل)		رقم الأعمال (مليون دينار)		مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار)	
مؤسسة مصغرة	01	09	10	20	01	10
مؤسسة صغيرة	10	49	20	200	10	100
مؤسسة متوسطة	50	250	200	2000	100	500

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15 ، ص.ص5-6.

- وبمساهمة المؤسسات ص و م في بعض الأنشطة و المجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح الأمر الذي جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات مساعدة على تطور مثل هذا النوع من المؤسسات سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الإقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأمر رقم 03/01 الصادر في 2001/08/20)،القانون التوجيهي رقم 18/1 الصادر بتاريخ 2001/12/12، المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل و مراكز التسهيل، و غيرها من المراسيم في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم و الاستفادة في إطار الآلية الجديدة .

2- التصنيف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر أجبر المشرع الجزائري على تحديد أشكال قانونية لهذا النوع من المؤسسات نذكر منها:[1]

2 - 1 - المؤسسات الخاصة:

تكون ملكيتها الكاملة للأفراد الخواص، وإذا كان المالك شخصا واحدا تسمى مؤسسة فردية أما إذا تعدد ملاكها فإنها تسمى شركة.

[1] محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08/09 أفريل 2002، ص.ص157-159.

2 – 1 – 1– المؤسسات الفردية :

ويتميز هذا النوع من المؤسسات بما يلي :

- المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة يتحملها ميراث مالكها .
- محدودية الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة .
- حياة المؤسسة مرتبطة بحياة صاحبها وأسرته .
- صغيرة الحجم وهدفها تعظيم دخل مالكها وغالبا ما تنشط في مجال الزراعة و الصناعة التقليدية والخدمات...
- سلطة الادارة فيها فردية.

كما يوجد المؤسسات الفردية ذات المسؤولية المحدودة ويتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوع السابق فيما يلي:

- الميراث الفردي للمقاول متميز عن ميراث (ممتلكات) patrimoine المؤسسة كما أن المسؤولية محدودة لميراث المؤسسة.

2-1-2-المؤسسات الشركة:

مؤسسة الشركة هي شخصية معنوية تتمتع بتواجد مستقل أي قائمة بذاتها ومتميزة عن الشركاء المالكين لها، نميز في هذا النوع من المؤسسات العديد من الأشكال حسب ما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-7): أهم الأشكال القانونية للمؤسسات الخاصة الشريكة.

المميزات الأساسية / الأشكال القانونية	عدد الشركاء		مسؤولية الشركاء	الإدارة	النوع الذي تنتمي إليه	الوثيقة القانونية الصادرة
	أدنى عدد	أقصى عدد				
الشركة ذات اسم جماعي شركة تضامن SNC	2	بدون حد قانوني ولكن عمليا يكون ضئيل	كاملة غير محدودة وتضامنية	مسير واحد أو أكثر	شركة أفراد	حصص الشركة
شركة ذات مسؤولية محدودة SARL	2	50	محدود حسب المساهمة	مسير	شركة رؤوس أموال	حصص الشركة
شركة مغفلة الاسم	7	بدون حد	محدود حسب المساهمة	رئيس مدير عامPDG	شركة رؤوس أموال	أسهم

المصدر: المرجع السابق، ص 158.

2-2-الوحدات الاقتصادية الاجتماعية:

وتتكون عموما من التعاونيات، والجمعيات، والتعاضديات...إلخ، وبالرغم من انتمائها للقطاع الخاص إلا أنها لا تبحث فقط عن الربح كغاية لأنشطتها، وإنما تهتم بالجانب الاجتماعي لكل عضو، بحيث يكون لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الحصص التي بحوزته.

2-2-1- المؤسسات العمومية: ونميز عدة أصناف وهي كالأتي:

- المؤسسات العمومية المسيرة مباشرة من طرف الدولة، محاسبتها تخضع لقوانين خاصة وإيراداتها ونفقاتها تسجل ضمن ميزانية التجمعات العمومية المعينة.
- المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية وتتميز باستقلالية أكبر ومحاسبتها كباقي المؤسسات ذات الطابع التجاري.
- المؤسسة المؤممة وهي أصلا مؤسسات خاصة، تم تحويل ملكيتها وتسييرها للدولة، تقوم بتعين رئيس مجلس الإدارة وتدخل في تشكيلة مجلس الإدارة على الأقل بنسبة الثلث مع بقاء الاحتفاظ بطابع شكلها الشركاء، والتسيير فيها يكون وفقا للقطاع الخاص الشيء الذي يضمن لها نوع من الديناميكية.

2-2-3- المؤسسات النصف عمومية:

نجد في هذا النوع من المؤسسات تعايش بين ممثلي عن المصلحة الخاصة وممثلين عن المصلحة العامة، ومن اهم اشكالها الشركات المختلطة والمؤسسات المستفيدة.

3-مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

لا يختلف اثنان في الدور الذي تلعبه المؤسسات ص و م في إقتصاد أي دولة من الدول، وعلى غرار ذلك سوف نحاول إبراز دورها في الاقتصاد الجزائري، و هذا من خلال الأرقام والإحصائيات.

3-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد، والانفتاح التدريجي أدى إلى زيادة معتبرة في ديمغرافيا المؤسسات ص و م، بالرغم أنه في السنوات السابقة لم تكن هناك إحصاءات دقيقة ورسمية إلا أنه منذ أن بدأت الوزارة الخاصة بهذا القطاع بالتقويم الدوري لهذه المؤسسات ونشر هذه المعلومات ضمن نشريه اقتصادية أصبح من السهل الحصول على احصاءات رسمية، وفي هذا الاطار نقدم نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات

ص و م في الجزائر والذي يوضح أيضا التباين في المعلومات نظرا لتباين وتعدد مصادرها وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-8): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

السنوات	1991	1993	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	22381 (1)	23207	26212	177365	159507 (2)	179893 (3)	188564 (3)	189552 (4)	312959 (4)	342788 (4)	362112 (4)

المصدر: (1):تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائرجوان2002، ص 12.

(2)الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

(3) كساب علي، دور المؤسسات ص و م في التنمية وتأهيلها، الملتقى الدولي حول دور المؤسسات ص و م ، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28 ماي 2003.

(4) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

نلاحظ أن هذه المعطيات مستقاة من مصادر مختلفة، إلا أنها توضح أن نسيج المؤسسات ص و م تزايد مستمر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي وكذا بداية هذه الألفية، مما يوضح اهتمام الدولة بهذا القطاع، والجدول الموالي يوضح جليا تطور هذا القطاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (1-9): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

نوعية المؤسسات ص و م	عدد PME سنة 2004	عدد PME سنة 2005	نسبة الزياد ة	عدد PME السداسي I من 2005	عدد PME سنة 2006	الزيادة	النسبة بالمائة
المؤسسات الخاصة	225449	245842	9.04	236727	259282	22555	9.53
الصناعة التقليدية	86732	96072	10.76	91833	101891	10148	11.05
المجموع	312181	341914	9.9	328560	361173	32703	10.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد عن معلومات النشرية الاقتصادية الخاصة بوزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، العدد 08 والعدد 09.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث وصل سنة 2004 إلى 312181 مؤسسة ص و م، وبقي في تزايد مستمر بحيث وصل إلى 328560 مؤسسة ص و م سنة 2005 بنسبة زيادة تقدر بـــ 9.9 بالمائة وأخيرا وصل عند نهاية السداسي

الأول من عم 2006 إلى 361173 مؤسسة ص و م بزيادة تقدر بـــ 32703 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـــ 10.29 بالمائة مقارنة مع السداسي الأول من عام 2005 والشكل الموالي يوضح هذا جيدا.

الشكل رقم (1-1): مخطط بياني يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م (2004-2006).

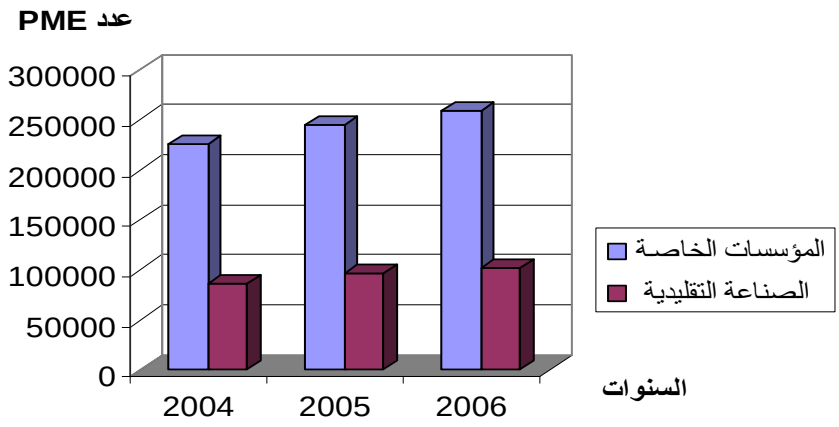

المصدر: من اعداد الطالبة الإعتماد على معطيات الجدول السابق

3-2- المكونات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تصريح الوزارة المعنية:

تتكون المؤسسات ص و م في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتابعة للقطاع العام وكذا الصناعة التقليدية.

3-2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص:

وصل عدد المؤسسات ص و م في القطاع الخاص والمصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) عند نهاية السياسي الأول من عام 2006 إلى 259282 مؤسسة، نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تشكل غالبية تعداد المؤسسات ص و م في التعداد المذكور سابقا، وفي الميدان تشغل بالإضافة إلى رؤساء المؤسسات المصرح هم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) 924746 منصب شغل مصرح به رسميا.

كما يلاحظ أن ديناميكية المؤسسات الخاصة أدت إلى نمو يقدر بـــ 13440 مؤسسة وهي كالأتي:

- 13117 إنشاء.
- 1307 استئناف النشاط (بعد التوقف المؤقت).
- 984 شطب.

3-2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام:

بالرغم من أن المؤسسات العمومية(التي تشغل من1 إلى 250 عامل) لا تتمتع بالاستقلالية كونها تابعة للدولة، إلا أن الوزارة ضمتها ضمن مكونات الأساسية للمؤسسات ص و م في الجزائر، إلا أن إجراءات الخوصصة المتبعة من قبل الدولة أدى إلى تراجع عدد هذا النوع من المؤسسات، ففي السداسي الأول من سنة 2006 تناقص بـــ 25 مؤسسة، وقد وصل العدد الإجمالي لها حسب تصريح الوزارة خلال السداسي الأول لسنة 2006 إلى 849 مؤسسة بعدما كان 874 مؤسسة، تشغل في مجموعها 70241 أجير، تتوزع عن القطاعات التالية الصناعة، البناء والأشغال عمومية، الخدمات، الزراعة، المناجم، والمحاجر.

3-2-3- المؤسسات التقليدية:

لقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات التقليدية 101981 مؤسسة حرفية منهم 101121 حرفي فردي وهذا حسب ما صرحت به 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف.

ولقد تم تسجيل 7721 حرفي جديد وتشطيب ما يقدر بـــ 1808 حرفي، مما يوضح نموا يقدر بـــ 5913 خلال السداسي الأول من سنة 2006.

ولقد كانت التسجيلات الجديدة موزعة على ثلاث شعب:

- الصناعة التقليدية الفنية بـــ 1325 حرفي.
- الصناعة التقليدية لإنتاج المواد بـــ 1772 حرفي.
- الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات بـــ 4624 حرفي.

تشغل هذه المؤسسات 15470 أجير منهم 15442 حرفيون فرديون و28 أجير من خلال التعاونيات الحرفية.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص تنشط في قطاعات عدة تجدها نفسها أكثر استقرارا وأكبر ربحية، ومن خلال الجدول التالي يمكن إبراز التوزيع الحالي للمؤسسات ص و م الخاصة حسب النشاطات الاقتصادية لسنة 2006.

* كل النسب والأرقام مستوحاة من وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية.

الجدول رقم(1-10): توزيع المؤسسات ص و م الخاصة لسنة 2006 حسب النشاطات الاقتصادية

قطاع النشاط	م ص م للقطاع الخاص عام 2005	م ص م للقطاع لخاص السداسي I لعام 2006	الزيادة	نسبة الزيادة بالمائة
الفلاحة والصيد البحري	2947	3057	110	3.73
المياه والطاقة	64	67	3	4.68
المحروقات	522	529	7	1.34
خدمات الأشغال البترولية	164	171	7	4.26
المناجم والمحاجر	600	626	26	4.33
الحديد والصلب	7516	7738	222	2.95
مواد البناء	6138	6260	122	1.98
البناء والأشغال العمومية	80716	86590	5874	7.27
كيمي،مطاط، بلاستيك	1850	1911	61	3.29
الصناعة الغذائية	14474	14919	445	3.07
صناعة النسيج	3881	3961	80	2.06
صناعة الجلد	1523	1547	24	1.57
صناعة الخشب والفلين	9612	9985	373	3.88
صناعة مختلفة	1391	3259	68	2.13
النقل والمواصلات	22119	23245	1126	5.09
التجارة	42183	44639	2456	5.82
الفندقة والإطعام	15099	15630	531	3.51
خدمات للمؤسسات	12143	13167	1024	8.43
خدمات للعائلات	18148	18863	715	3.93
مؤسسات مالية	779	830	51	6.54
أعمال عقارية	657	704	47	7.15
خدمات للمرافق الجماعية	1516	1584	68	4.48
المجموع	245842	259282	13440	5.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (النشرية الاقتصادية لوزارة PME/PMI)

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المؤسسات ص و م الخاصة تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتشكل 86.590 مؤسسة بنسبة تقدر بـــ 33.39 بالمائة ،يأتي بعدها قطاع التجارة بـــ 44639 مؤسسة بنسبة تقدر بـــ 17.21 بالمائة ،وبعدها قطاع النقل والموصلات بـــ 23245 مؤسسة أي

ما يعادل 8.96 بالمائة وهكذا دواليك إلى أن نصل إلى آخر قطاع وهو المياه والطاقة، والذي يبلغ فيه عدد المؤسسات ص و م 67 مؤسسة بأدنى نسبة وهي 0.025 بالمائة .

كما تتمركز أغلبها في الولايات الكبرى مثل الجزائر بنسبة 12.26 بالمائة ، بما يقدر بـــ 31796 مؤسسة تليها وهران بـــ 16801 مؤسسة أي 6.47 بالمائة ، ثم تيزي وزو بـــ 13879 مؤسسة بـــ 5.35 بالمائة وأخيرا إليزي بـــ 765 مؤسسة بـــ 0.29 بالمائة ، وهذا التمركز حسب ما توفره كل منطقة من متطلبات ضرورية لمزاولة مثل هذا النوع من المؤسسات لأنشطتها، والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1–11): التوزيع الولائي مرتب ترتيبا تنازليا حسب كثافة المؤسسات ص و م الخاصة

الولايات	المؤسسات الخاصة خلال السداسي I 2006	نسبة التمركز
الجزائر	31796	12.26
وهران	16801	6.47
تيزي وزو	13879	5.35
بجاية	10830	4.176
سطيف	10610	4.092
بومرداس	8705	3.357
تيبازة	8698	3.354
البليدة	8272	3.19
قسنطينة	8007	3.08
الشلف	7097	2.73
عنابة	6974	2.68
سكيكدة	5522	2.12
المسيلة	5286	2.03
باتنة	5044	1.94
معسكر	4969	1.91
جيجل	4832	1.86
تلمسان	4832	1.86
برج عريريج	4797	1.85
عين الدفلى	4508	1.73
غرداية	4426	1.70
البويزة	4209	1.62

ميلة	4208	1.62
سيدي بلعباس	4113	1.58
تيارت	4106	1.58
مستغانم	4072	1.57
الجلفة	3949	1.52
بشار	3719	1.43
ورقلة	3705	1.42
المدية	3587	1.38
خنشلة	3403	1.31
بسكرة	3169	1.22
سوقأهراس	3035	1.17
عين تيموشنت	2980	1.14
قالمة	2822	1.08
سعيدة	2761	1.06
الوادي	2735	1.05
الطارق	2524	0.97
أم البواقي	2500	0.96
الأغواط	2461	0.94
أدرار	2265	0.87
تسمسيلت	1873	0.72
النعامة	1855	0.71
البيض	1376	0.53
تمنراست	1342	0.51
تندوف	812	0.31
إليزي	765	0.29
المجموع	259282	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات النشرية الاقتصادية لوزارة PME/PMI العدد 09 السداسي II لسنة 2006، ص 14 .

4- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاد الجزائر:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تساهم في الاقتصاد الجزائري مساهمة فعالة في الناتج الداخلي الخام PIB وكذا القيمة المضافة، وإنشاء مناصب الشغل وكذا الصادرات، خصوصا وأن الحكومة أعطت أهمية بالغة لهذا القطاع من خلال وضع مخططات وبرامج لتنميته وتأهيله، وكذا السعي المستمر للرفع من نسبة صادراتها خارج المحروقات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا العنصر.

4-1- المساهمة في خلق مناصب الشغل:

لقد أدى تطور تعداد المؤسسات ص و م خلال السداسي الأول من سنة 2006 على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن اهداف إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات تخفيض نسب البطالة والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات لسنة 2006.

الجدول رقم(1-12): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي I من سنة 2006.

نوعية المؤسسات ص و م		السداسي I من عام 2005	السداسي I من عام 2006	الزيادة	بالمائة
المؤسسات الخاصة	الأجراء	609886	665464	55578	9.113
	أرباب المؤسسات	236727	259282	22555	9.527
الصناعة التقليدية		184220	204562	20342	11.042
المجموع		1030833	1129308	98475	9.894

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول و التمثيل البياني نلاحظ تطور لمناصب الشغل قدر بـــ 98475 منصب، وبمعدل تطور قدر بـــ 9.894 بالمائة مقارنة مع السداسي I من سنة 2005.

الشكل رقم (1-2): مخطط بياني يوضح تطور مناصب الشغل حسب الفئات.

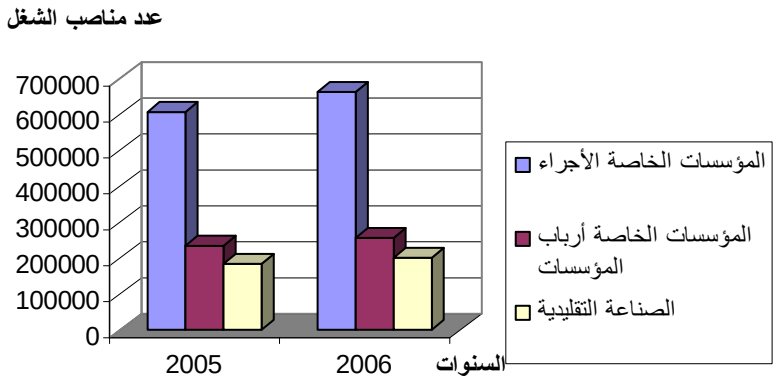

المصدر: من اعداد الطالبة الإعتماد على معطيات الجدول السابق

4-2- المساهمة في القيمة المضافة

لقد ساهم قطاع المؤسسات ص و م في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر السنوات الأخيرة بحيث وصلت نسبة الزيادة مثلا إلى 13 بالمائة في قطاع الزراعة لسنة 2004 و كذا 14 بالمائة في قطاع البناء والأشغال العمومية... ،وتطورت إجمالا لتصل لنسبة 92 بالمائة سنة 2004،والجدول الموالي يوضح الزيادات المستمرة.

الجدول رقم (1-13): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2004/2001. الوحدة: مليار دينار

قطاعات النشاطات	2001		2002		2003		2004		نسبة الزيادة
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
الزراعة	140.49	99.61	415.91	99.69	508.78	99.75	577.97	99.84	13
البناء والأشغال العمومية	221.52	69.12	263.29	71.17	284.09	70.85	358.33	78.12	14
النقل والمواصلات	247.85	73.50	270.93	74.30	305.23	305.23	349.06	69.27	22
خدمات المؤسسات	26.78	72.61	29.01	71.45	31.80	72.03	36.06	71.13	15
الفندقة والإطعام	43.75	87.48	47.93	86.58	51.52	86.81	54.5	87	05
الصناعة الغذائية	74.56	69.33	80.54	71.41	86.49	74.96	93.50	78.41	03
صناعة الجلد	1.72	76.11	2.14	82.63	2.02	82.11	2.23	83.20	09
التجارة	447.07	93.88	475.80	93.43	514.56	93.19	567.19	93.43	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

4-3- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا بأكثر من 77 بالمائة في الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها بل وتنميتها أيضا وهذا ما سنلاحظه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-14): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات ص و م الوحدة: مليار دينار

المؤسسة ص و م	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قطاع خاص	1356.8	74.9	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.4	2146.75	78.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام PIB تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2000- 2004، وأن المساهمة الأكبر كانت في سنة 2004 بـــ 78.2 بالمائة، وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات ص و م، وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأورو-جزائرية، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات.

4-4- المساهمة في التصدير:

لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج النفط دون مستوى 5 بالمائة [1] ،ومازالت هذه النسبة هامشية إلى حد الآن إذ تمثل فقط نسبة 2.10 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية بقيمة تقدر بـــ 538 مليون دولار، وهذا خلال السداسي الأول من سنة 2006، إلا أنها عرفت ارتفاعا قدر بـــ 9.35 بالمائة مقارنة بالسداسي I من سنة 2005.

ومن خلال الجدولين المواليين سوف نحاول أولا عرض لتطور هياكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2000، ثم عرض لأهم المنتجات خارج المحروقات والمصدرة خلال 2006/2005.

[1] سعيدي وصاف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، الأغواط 2002، ص 43.

الجدول رقم (1-15): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2000 الوحدة: مليون دولار

الصادرات		1995	1996	1997	1998	1999	2000
النفطية	القيمة	9008	10303.27	13100.8	9360.41	10924.5	18947
	بالمائة	96.21	92.92	97.11	96.94	96.13	96.82
غ النفطية	القيمة	355	984.79	398.98	294.99	357.2	623
	بالمائة	3.79	7.08	2.89	3.06	3.14	3.18
إجمالي	القيمة	2362	11088.66	13490.78	9655.4	11363.05	19570
	بالمائة	100	100	100	100	100	100

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية (1995-2000)

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط يشكل خطرا دائما على الاقتصاد (نسبته المرتفعة من إجمالي الصادرات)، جعل الدولة تسعى جاهدة لتطوير وتنمية قطاع خارج المحروقات خصوصا القطاع الخاص الممثل للمؤسسات ص و م، من خلال تبني برامج لتأهيل محيطها الداخلي وكذا الخارجي، وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح هذا.

الجدول رقم (1–16): أهم المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2006 الوحدة مليار دولار

المنتجـــــات	السداسي I من سنة 2005		السداسي I من سنة 2006		معدل التطور (بالمائة)
	القيمة بالدولار	(بالمائة)	القيمة بالدولار	(بالمائة)	
زيوت ومنتجات أخرى مستخرجة من تقطير الزفت.	186	37.80	105	19.52	-43.55
النشادر اللامائي	76	15.45	99	18.4	30.26
بقايا وفضلات حديد الزهر الحديد والفولاذ	56	11.38	64	11.9	14.29
بقايا وفضلات النحاس	13	2.64	41	7.67	215.38
الزنك في حالة خام	20	4.07	37	6.88	85
الهيدروجين والغازات النادرة (ارجون)	17	3.46	24	4.46	41.18
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	8	1.63	16	2.97	100
الحكول غير الحلقية ومشتقاتها	15	3.05	11	2.04	-26.67
دواليب مطاطية	1	0.20	10	1.86	900
بولمير الإثلين	1	0.20	10	1.86	900
التمور	8	1.63	10	1.86	25
المجموع الجزئي	83	16.87	381	50.37	359.04
المجموع الكلي	492	100	538	100	9.35

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية للسداسي I 2006 (CNIS).

ملاحظة : لقد أخذنا مساهمة قطاع المؤسسات ص و م الخاص في الاقتصاد الوطني ، والدي يمثل المؤسسات ص و م الجزائرية ، وأهملنا مساهمة القطاع العام لأنه لا يعبر عن المستوى الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية.

خلاصة الفصـــــــل :

لقد أوضحنا خلال هذا الفصل الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم المعايير المتبعة في تصنيفها، والأهمية البالغة التي تكتسيها بحيث أنه لا يختلف اثنان في الدور الكبير الذي تلعبه نظرا لخصائصها كسهولة التأسيس ، والمرونة التي تتمتع بها، وسهولة تكيفها مع متغيرات محيطها الخارجي...

لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين مكانة مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات مثلها مثل بقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية الدول النامية، فهي مازالت بحاجة لبرامج تنمية و تأهيل للرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه البلاد وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيـــرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد

تمهيـــــــد:

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تطورات وتغيرات، خصوصا مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتنامي دورها العالمي، أدى هذا إلى الرفع من معايير القدرة التنافسية العالمية.

إذ أن المؤسسات ص و م تعتبر مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي، ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطوريها وتأهيلها للرفع من قدرتها على تلبية احتياجات المستهلك وفقا لمعايير الجودة العالمية.

وهذا ما تسعى الجزائر للوصول إليه خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الشراكة وكذا الانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.
- المبحث الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر.

المبحث الأول: تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الشراكة وكذا الإنضمام المرتقب لـــ OMC

إن نجاح أي مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة ناتج عن قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أم العالمية، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم دول العالم خاصة منها الجزائر، والتي أصبحت تسعى جاهدة إلى تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية.

1- مفهوم الميزة التنافسيـــة:

لقد شغل مفهوم الميزة التنافسية حيزا ومكانة هامة، بالرغم من عدم إتفاق الكتاب حول تعريف موحد حول مضمونها، بحيث يختلف مفهومها بإختلاف محل الحديث عنها، إلا أنهم اتفقوا جميعا أنها تمثل العنصر الإستراتيجي الذي يقدم فرصة جوهرية للتقدم وتحقيق ربحية أكبر.

1-1- تعريف الميزة التنافسية:

اختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة فالتعريف المقدم من طرف Laura D'andrea Tysan عن مفهوم التنافسية الدولية فهو يشير« إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدول المعنية، والعمل على الحفاظ عليه واستمرارية هذا الارتفاع » [1]

كما يعرف على أنه قدرة أي بلد ما على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفراده. [2]

أما تنافسية القطاع فتعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تتميز الدولة في هذه الصناعة، وتقاس التنافسية الصناعية من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.[3]

---

[1] قدور بن فالة ، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مداخلة ضمن ملتقى سابق ، شلف 2006، ص1220.

[2] سلمى صالحي، تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية ، مذكرة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006 ، ص 52.

[3] كمال رزيق و عمار بوزعرور، ملتقى حول التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، البليدة 2005 ، ص14.

أما التنافسية على مستوى المؤسسة« وهي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى » [1]

كما تعرف على أنها مجموع المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسين:

1- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

2- تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها [2]

كما يشير تعريف آخر للميزة التنافسية بأنها« قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط » . [3]

والمخطط الموالي يوضح جيدا علاقة الاستراتيجية بالميزة التنافسية:

الشكل رقم (2-1):الإستراتيجية كاستجابة لتحقيق الميزة التنافسية

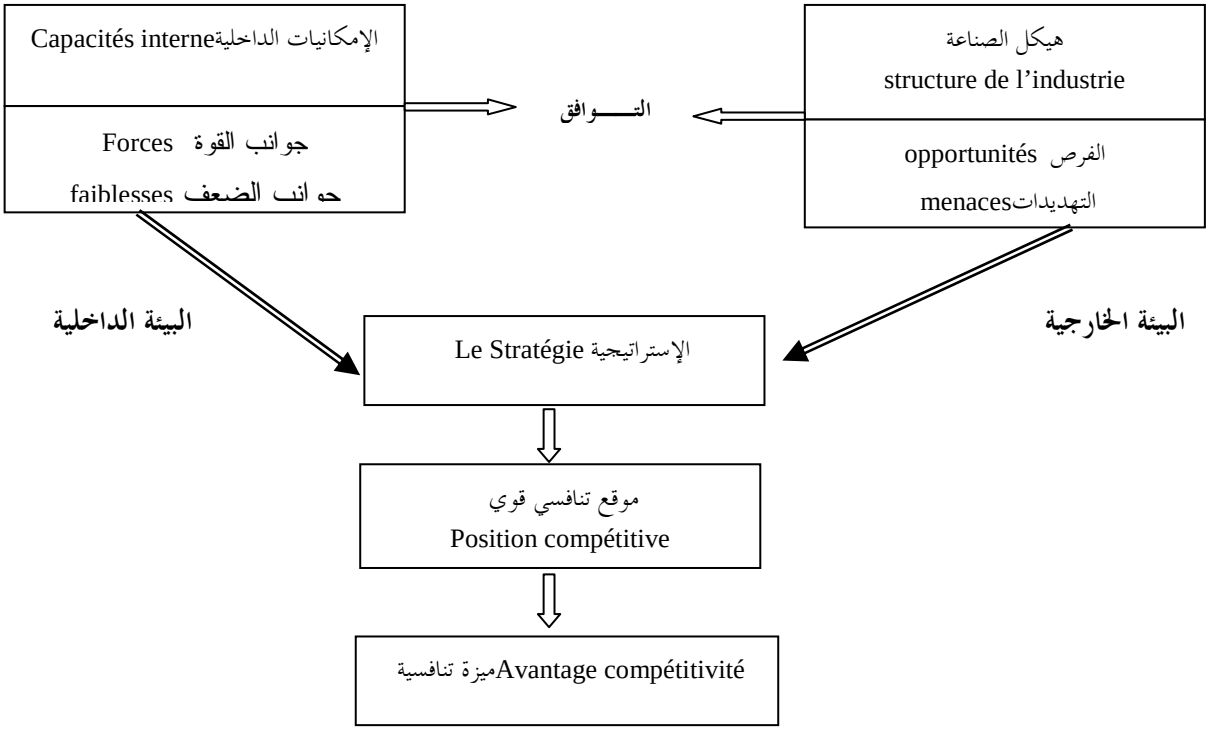

المصدر: نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره ، ص 229.

---

[1] نفسه.

[2] قدور بن فالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 1223.

[3] المرجع السابق ، ص1224.

وعليه يمكننا القول أن للميزة التنافسية شقين، الأول فهو قدرة التميز على المنافسين، أما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للعملاء ولاشك أن نجاح الشق الثاني متوقف على نجاح الشق الاول.

وأخيرا يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين المستويات الثلاثة: الدولة والقطاع والمؤسسة علاقة تكاملية، فلا يمكننا الوصول إلى قطاع تنافسي دون قدرة المؤسسات المكونة له على المنافسة، وقيادته للمنافسة دوليا، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد (على مستوى الدولة).

1-2- أهمية التنافسية:

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبح يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم أو بالأحرى شركاته، وخاصة تلك الموجودة في الدول النامية، بسبب تحرير قيود التجارة العالمية، إلا أن هذا النظام ممكن أن يشكل فرصة في الوقت ذاته، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي الجديد و العمل على التقليل من سلبياته ما أمكن« ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية في الشركات المتواجدة في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي ».[1]

وفي الأخير لا بد من مواجهة هذا النظام بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين، ولا يتم ذلك إلا بالرفع من تنافسية المؤسسات لتصبح قادرة على الدخول ضمن هذا النظام الجديد.

1-3- معايير القدرة التنافسية:

تتعدد معايير القدرة التنافسية و يمكننا حصرها فيما يلي:

- تبني أسلوب ومفهوم إدارة الجودة الشاملة (الإلتزام بالمواصفات الدولية للجودة)
- تعويض وتمكين العاملين، والاهتمام بتدريبهم المستمر، ومقدار المخصصات المرصودة لذلك والذي يؤدي بدوره إلى توافر العمالة الماهرة.
- وجود توجه تسويقي أي:
  * مدى تلبية حاجات ورغبات وتوقعات العملاء.
  * مدى سعي المؤسسة المستمر للاستجابة لحاجات وتوقعات العملاء وتكيفهم معها.
- الاهتمام ببحوث التطوير، ومقدار المخصصات التي ترصد لذلك.

---

[1] قدور بن فالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 1224.

* سياسة المنافسة هي مجمل الحزم والإجراءات التي يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية، والسلوك التنافسي للشركات العامة والخاصة.

- فعالية إدارة التكاليف والتكنولوجيا المستخدمة.
- قدر الحصة السوقية في القطاع السوقي ونسبتها إلى إجمالي الطلب الفعال.
- القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية والإقليمية والعالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والاجتماعية.

1-4- شروط نجاح سياسة المنافسة:

كي تستطيع المؤسسة أن تمارس نشاطها بشكل عادي يضمن لها التنافس الفعال بإظهار مزاياها التنافسية يجب توفر جملة من الشروط نذكر منها [1]:

- الإستقرار السياسي والاقتصادي.
- الشفافية والمساواة بين جميع المتعاملين في المجال التجاري.
- توفر الثقة بين الحكومة وقطاع النشاط الاقتصادي.
- الاستناد على معلومات دقيقة وصحيحة لحالة الاقتصاد والعاملين فيه.
- عدم وجود الاحتكار لقلة المنافسين، بل الحرية في التعامل والمنافسة.
- ضرورة دعم المناخ التنافسي من قبل الحكومة.
- عدم وجود التفريق بين المنافسين المحليين والأجانب.

2- تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الشراكة الأورو- جزائرية:

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل نسبة 65بالمائة من معاملاته الخارجية خاصة مع فرنسا وايطاليا.

وقد عقد المؤتمر الأورو-متوسطي لشؤون الدول الخارجية في برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995[2] وكان نقطة انطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية **والاقتصادية** والاجتماعية بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط والتي تمثل الجزائر أحد أعضائها فقد ذكرت مفوضية العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوربية السيدة نبيتا فيريرو- فالدنر في تصريح لها سنة 2005« بصفتي مفوضية العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية، لدي تحدي رئيسي وهدف شخصي في اغتنام الفرص الكثيرة المتاحة لنا هذا العام لتوثيق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيراننا في منطقة حوض المتوسط، وهذه المنطقة لها أهمية **استراتيجية** للاتحاد الأوروبي، وما يحدث في حوض المتوسط يؤثر مباشرة على حياتنا

[1] سلمى صالحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[2] مذكرات إعلامية أورو متوسطية ، الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا المفوضية الأوروبية جانفي 2005 ، ص 7.

كمواطنين أوروبيين، وينبغي علينا أن نغتنم تلك الفرص لمساعدة شركائنا المتوسطيين على **اصلاح اقتصادهم**، بزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى معيشة شعوبهم، ولدينا برامج إقليمية تجمع المسؤولين أصحاب المشروعات، الأكاديميين، الخبراء والشباب من جانبي المتوسط مما يساعد على إعطاء روح للشراكة الأورو-متوسطية وجعلها شراكة حقيقية بين الشعوب» [1]

2-1- توقيع الاتفاق:

دخل إتفاق الشراكة الأورو- جزائرية حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 فاتحا المجال لإنشاء منطقة تجارة حرة مع الاسواق الأوروبية سنة 2017، كما اتفق الطرفان الاوروبي والجزائري على الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية على مدى 12 عاما، واستعدادا لهذا كانت أحد الأهداف المنتظرة من تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي هو تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجعل مؤسساته الاقتصادية قادرة على المنافسة، ولا يتم هذا إلا برفع مستوى أدائها.

ولذا وجب على الجزائر حكومة ومؤسساتا اغتنام هذه الفرصة للاستفادة من الانعكاسات الايجابية للشراكة الأورو-جزائرية قدر الإمكان ومحاولة التقليل من انعكاساتها السلبية.

2-2- الانعكاسات الإيجابية للشراكة على تنافسية المؤسسة ص و م:

سوف يكون للشراكة انعكاسات وأثار إيجابية على تنافسية مؤسساتنا خاصة منها الصغيرة والمتوسطة فنجد:

- فك العزلة عن الاقتصاد الجزائري، فهو بذلك يضمن انتقال التكنولوجيا إلى مؤسساتنا الجزائرية، كما يكون هناك فضاءا رحبا للاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية والاستفادة من الخبرات، وتكون حافزا لرفع مستوى التنافسية بتحسين الإنتاج من حيث الجودة والسعر.

- المزايا الممنوحة مثل الاعفاء الجمركي يجعل من مؤسساتنا قادرة على إستيراد المواد الأولية وسلع التجهيز من الاتحاد الأوروبي بتكلفة أقل، وهذا ما سوف يؤدي إلى تحسين التنافسية المحلية و الدولية لها على المدى المتوسط.

- خلق مناخ ملائم للاستثمارات وعمليات التعاون من خلال مسار تفتح الاقتصاد الوطني.

- فتح أسواق جديدة أمام مؤسساتنا تسمح بإتاحة فرص للتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين والتي يبلغ عدد سكانها 450 مليون نسمة.

---

[1] المرجع السابق ، ص 5.

2-3-الانعكاسات السلبية للشراكة على تنافسية المؤسسات ص و م:

بعد ذكرنا للانعكاسات الايجابية، هذا لا ينفي قلق بعض أصحاب العمل والنقابات في الجزائر الذين يخشون انعكاسا سلبيا من:

- تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية بالدرجة الأولى دون الاستفادة من مزايا الاتفاق كنظيراتها من أعضاء الاتحاد، بسبب الدخول الحر للمنتوجات الأجنبية ذات الجودة العالية والتي تعمل على إلغاء المنتوج الوطني الذي مازال يفتقر لمقاييس الجودة العالمية.

- إن التنازلات التي يدفعها الطرف الجزائري ضمن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية لا تخدم المتعاملين الإقتصاديين المحليين، مثل إلغاء التعريفات المفروضة على المؤسسات، وكذا التفكيك الجمركي الذي سوف يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الاوروبية وهذا سوف يؤثر على النسيج الصناعي سلبا خاصة الذي مازال منه في مراحله الأولى.

-إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ دون تأهيل مسبق لمؤسساتنا أو تأخر عمليات التأهيل مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على الصمود أمام تطور وضخامة المؤسسات الأوروبية المنافسة لها، حيث أنه يوجد ما يقارب 90 بالمائة من المؤسسات الجزائرية المتواجدة في السوق لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

3- تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية OMC :

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 بعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأرغواي، [1] وهي منظمة تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الاعضاء، كما تعتبر أيضا الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، من خلال إيجاد منتدى للتفاوض التجاري بين الاعضاء بالبحث عن آلية تواصل فيما بينهم، كما تعمل أيضا على تحقيق التنمية لجميع الدول الأعضاء للوصول إلى اقتصاد عالمي قوي.

---

* organisation mondiale de commerce OMC

« هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة»

[1] ناصر دادي عدون ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد2005/3، ص67.

3-1-مسار انضمام الجزائر إلى OMC:

إن من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية، وبهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات في هذا الصدد من إصلاح اقتصادي الذي باشرته أواخر الثمانينات، والعزم الفعلي على انتهاج اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي، حيث تم تقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة في جوان 1996 [1]، هادفة بذلك إلى إنعاش اقتصادها الوطني، تحفيز وتشجيع الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية، كما تسعى أيضا إلى مسايرة التجارة الدولية وذلك عن طريق الاحتكاك مع المنتجين الأجانب الذين يعملون على الرفع من المنافسة والنوعية الجيدة.

ضف إلى ذلك استفادتها من المزايا التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء خاصة النامية منها(حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، مدة التحرير التي قد تصل إلى 10سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة).

وفي إطار مشروع الانضمام فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية.

3-2- سبب تأخر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد استغرق ملف الانضمام الجزائري ما يقارب إحدى عشر سنة من الحوار والتفاوض، وما زال إلى حد الآن لم يفصل فيه بعد، بالرغم من أنه قطع أشواطا كبيرة، ولكن هذا يرجع لعدة أسباب منها ما هو خاص بالمنظمة ومنها ما يخص الجزائر.

[1] المرجع السابق، ص99.

أولا ما يخص المنظمة:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12، وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها.[1]

ثانيا ما يخص الجزائر:

غياب إستراتيجية واضحة لدى المفاوضين الجزائريين وارتكازهم على نمط واحد للمفاوضات، بسبب عدم وضوح صلاحياتهم وعدم تحديد أية رزنامة واضحة ومع عدم دقة في المعلومات. [2]

الشيء الذي ادى إلى فقدان الملف الجزائري إلى مصداقيته لدى الدول الأعضاء، ضف على ذلك البيروقراطية في التعامل مع المستثمرين الأجانب وثقل الإجراءات الإدارية، أدى إلى تكوين موقف سلبي عن الجزائر.

3-3- الانعكاسات الايجابية للانضمام على تنافسية المؤسسات ص و م:

رغم تأخر مسار الانضمام، إلا أن هناك توقع لبعض الانعكاسات الايجابية على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى المؤسسات ص و م خصوصا فنجد منها:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و م الجزائرية، من خلال رفع الكفاءة الانتاجية والاستفادة من التطور التكنولوجي الناجم عن المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ذات الجودة العالمية.
- خلق مجالات إنتاج جديدة، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل، وهو أحد الأهداف المنتظرة من المؤسسات ص و م.
- زيادة حدة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار، فيصبح المستهلك لديه حرية إختيار السلع، وبالتالي الإنتاج يكون وفقا لطلبات المستهلك وبمعايير ومقاييس إنتاج عالمية.
- تشجيع القطاع الصناعي الممثل في المؤسسات ص و م على الانتاج بنوعية جيدة بسبب التحرير التجاري وكذا فك القيود.

---

[1] المرجع السابق، ص100.

[2] نفسه

– فتح فرص التصدير وتسهيلها أمام هذا النوع من المؤسسات بسبب تقليص الحواجز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء.

– استفادة مؤسساتنا من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية على المدى القصير، بجعلها فترة لإعادة التطوير والتأهيل والاستعداد للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجات ذات تنافسية عالية.

3-4- الانعكاسات السلبية للانضمام على تنافسية المؤسسات ص و م:

– إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات الدول الأعضاء، وهذا يعني إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد السلع الوطنية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي على المنتوج الوطني وبالتالي تصبح الجزائر سوق استهلاكي وحسب.

– إن دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطني ومنافستها للسلع الوطنية، دون إجراء عمليات تطوير وتأهيل لمؤسساتنا لتصبح قادرة على انتاج سلع تنافسية بمقاييس ومعايير جودة عالمية، أو حتى التباطؤ في إجراء هذه العملية، سوف يؤدي إلى القضاء التدريجي على النسيج الصناعي الوطني، خصوصا وأن الجزائر مجبرة على احترام قوانين المنظمة كغيرها من الأعضاء.

المبحث الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

1- مفهوم عملية التأهيل: "La mise à niveau "

إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في اطار اجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي Programme stratégique de dynamisation et modernisation de économie portugaise[1]، ثم أصبح مصطلح التأهيل أو "La mise à niveau " مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...)، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات ص و م يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى، ووضعها في مستوى مماثل للمؤسسات ص و م العالمية، فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.[2]

---

[1] Hervé Bougault et Ewa Filipiak , Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie , Maroc , Sénégal, agence Française de développement , Paris 2005 , P .13

[2] نصيرة قوريش ، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1048.

ONUDI : Organisation des nations unies pour le développement industriel

ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكييف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange.

إذ أنه يطمح لأن تصبح المؤسسات الصناعية:

- لديها تنافسية في مجال السعر، الجودة، والإبداع.
- قادرة على المتابعة والتحكم في التطورات التقنية وتطور السوق[1].

ويوضح عملية التأهيل من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (2-2): مخطط يوضح مستويات التأهيل

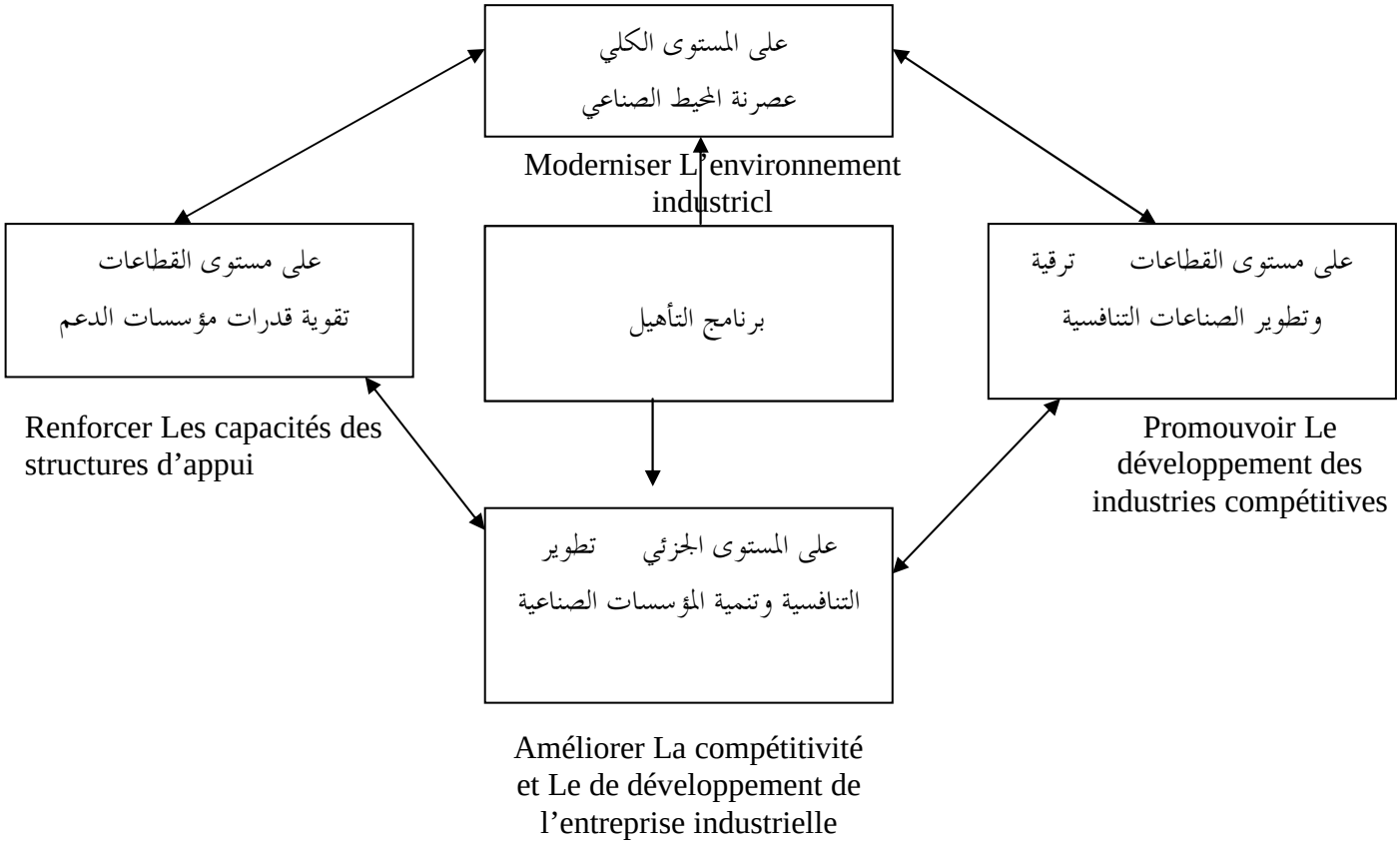

Source : Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, op-cit. p.7

كما يعرف أيضا « على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق. »[1]

[1] Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie, Restructuration, mise à niveau compétitivité industrielle, l'ONUDI , Vienne, 2002 , p.7

ما يعرف أيضا« على أنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.» [2]

عموما إن تأهيل المؤسسات ص و م ليس عملية واحدة وكاملة، تهدف لإحداث تغييرات في التسيير وهيكلة مهام PME ، أو دعم بنصائح واستشارات أو إعادة تصحيح أي خلل يعرقل السير الحسن لنشاطات المؤسسة.

ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ديسمبر 2006 وذلك بالإجابة على السؤال التالي:

ماذا نعني بتأهيل المؤسسات ص و م «La mise à niveau des PME/ PMI» تأهيل المؤسسات ص و م هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، و التفكير، و الإعلام والتحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة[3].

«La mise à niveau des PME/ PMI, est avant tout, un processus continu d'apprentissage, de réflexion, d'information et d'acculturation, en vue d'acquérir des attitudes nouvelles, des réflexes et des comportements d'entrepreneurs, et des méthodes de management dynamique et innovante. »

---

(1) Abdelhak Lamari, La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de Gestion,L'école de commerce,N°2 2003 , P. 42

(2) رضا جاوحدو، عبد اللطيف بلغرسه، أثار السياسة النقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن ملتقى سابق، الأغواط، 2002، ص 129.

(3) Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau , Ministère de La PME et de L'Artisanat,Euro Développement-PME.2006,P.1

يمكننا تمثيل عملية التأهيل بالمخطط التالي:

الشكل رقم (2-3): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات ص و م

مساعدة على التشخيص (نقاط القوى، نقاط الضعف، الفرص ،التهديدات)

+

مساعدة على اتخاذ القرار الإستراتيجي

+

مساعدة على التسيير المبدع

=

استمرار في: التدريب، الإعلام، التنظيم

للحصول على مهارات جديدة: تسيير+ تفويض+إبداع

=

استثمار في الوقت، في التكوين، في السلوكات فضلا عن الآلات

Source : Ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau, op - cit ,p.1

قبل أن نتطرق بالتفصيل لبرامج التأهيل الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجب أن نعرف ماذا نعني ببرنامج التأهيل؟

إن برنامج التأهيل يعرف بواسطة هدفه الأساسي، وهو مرافقة المؤسسة ليسمح لها بالتحسين المستمر في تنافسيتها، وتسويتها مع المقاييس الدولية للتنظيم والتسيير للوصول إلى تأطير تطورها المستقبلي.[1]

[1] Ce qu'il Faut savoir sur La mise à niveau, op-cit , P.4

وهذا حسب ما حددته الوزارة المعنية ، حيث أنها وضعت مخطط يبين المسار العام لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنطلاقا من الأهداف العامة وصولا إلى مؤسسات ص و م ذات تنافسية ، وذلك بعد تأهيلها وتأهيل محيطها .

الشكل رقم (2-4): يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات ص و م.

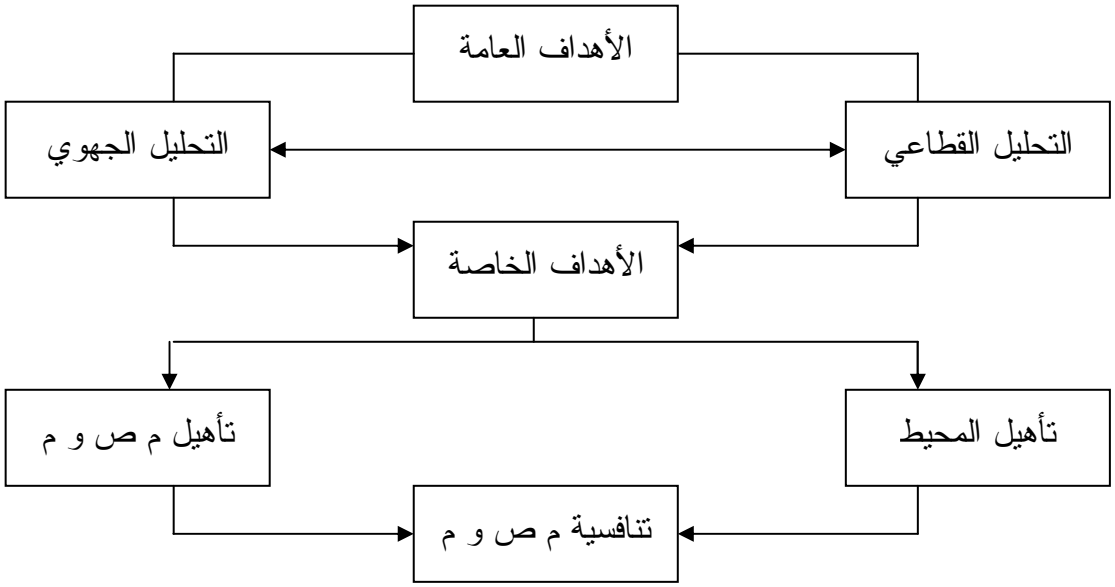

Source : l'accord d'Association Algérie -Union européenne, Ministère de la PME et Artisanat, octobre 2005, p 35.

من خلال ما سبق نستنتج أن هدف برنامج التأهيل هو المرافقةL'accompagnement إذن ماذا نعني بالمرافقة؟

لقد سعت مجموعة عمل فرنسية إلى إيجاد تعريف لعملية المرافقة إلى أنه ليس موحد، ففي السابق كانت عملية المرافقة مقتصرة على مساعدة حامل المشروع على تحقيق مشروعه على أرض الواقع(الإنشاء)، إلا أنه فيما بعد أصبح تعريف شامل ومتمثل في:

«المرافقةL'accompagnement هي مجمل المراحل من الاستقبال الأولي إلى غاية المتابعة والتي تستدعي تدخل عدة هيئات، والمراحل التي تم إحصاؤها إلى حد الآن متمثلة في :

- الاستقبال الأولي Le pré- accueil.
- الاستقبال L' accueil .
- المساعدة في التركيب L'aide au montage.
- المرافقة البنكية L'accompagnement bancaire.
- التمويل Le Financement .
- المتابعة Le suivi .[1]

وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، والمخطط الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم(2-5): مخطط يوضح مفهوم عملية التأهيل.

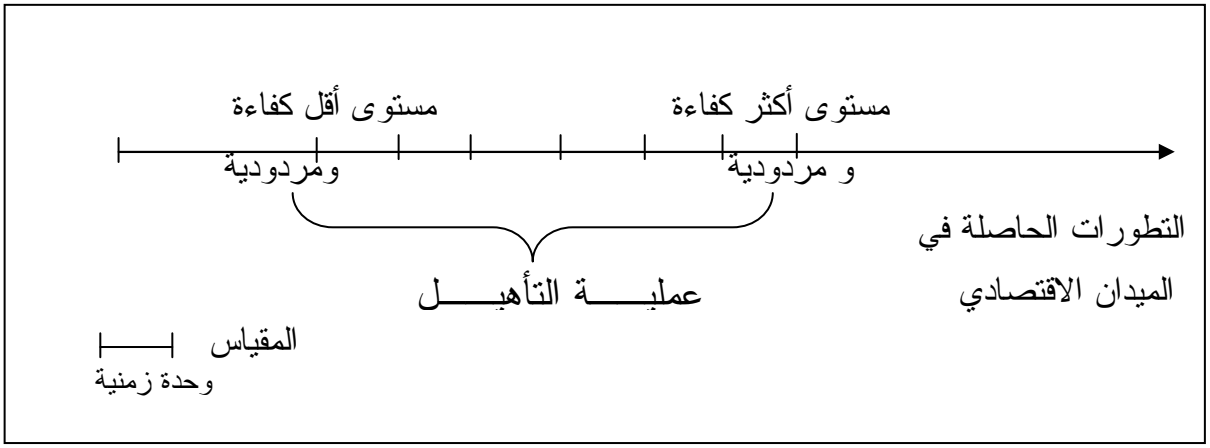

المصدر: من إعداد الطالبة

2 - أهداف عملية التأهيل:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم التأهيل وما مدى أهميته بالنسبة لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، سعت الجزائر لتبني جملة من برامج التأهيل هادفة من ورائها لا إلى تأهيل وتطوير جانب الإدارة والتسيير فقط، وإنما يخص أيضا تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

[1] Critère d'appréciation et évaluation de performance des programmes de micro-finance en France, Rapport intermédiaire, Octobre 1999 , P.9

2-1- ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها.

وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تأهيلها لجميع عناصر محيطها الاقتصادي (البنوك، الهيئات الجبائية والجمركية، والسياسات الاقتصادية...).

2-2- تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية(الانفتاح الاقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق، ويتم ذلك بـــــ:[1]

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- ترقية المؤهلات المهنية والابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها .
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر متخصصة بالتعاون مع الجامعات.
- اكتساب التكنولوجيا وتحسين الجودة للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية للإيزو.

2-3 تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم[2]

تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة خاصة من

* المحيط L'environnement عبارة عن مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها المؤسسة و لاستطيع الرقابة عليها ولكن يمكنها الاستفادة منها.

[1] نصيرة قوريش ، مرجع سبق ذكره ، ص 1051.

[2] Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle, dispositif de mise à niveau des entreprise, Ministère de L'industrie et de la restructuration , P. 10

حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد: مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة ...

2-4 تحسين تنافسية المؤسسات:[1]

إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى إليها قطاع المؤسسات ص و م فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات ص و م، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها. وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم "ثقافة المؤسسة والتقاول" من جهة، وبتوفير محيط ملائم لهم من جهة أخرى.

فيترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات ص و م مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات.

نتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج بإستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

2-5- توفير مناصب الشغل:

تعاني الجزائر كبقية الدول النامية من مشكل البطالة بنسبة تقدر بـــ 29.9بالمائة سنة 1995[2]، لذا تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات ص و م لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ويحقق إمكاناته في النمو.

---

[1] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ، ص1051.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية2002 ، ص97.

3 - متطلبـــات عملية التأهيل

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل.

3-1- التسيير الاستراتيجي:

إن التسيير الإستراتيجي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، فهو يساعدها إذن على تحقيق الأهداف في ظل المخاطر بشكل عام بعد دراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

3-2- التسويـــــــــــق:

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس عملية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين (استخدام بحوث التسويق).
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.
- العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية.
- العمل على تطبيق إستراتيجية التنافس وذلك بتحديد إستراتيجية 4P الانتاج، الترويج، المكان، التسعير (Production-Promotion-Place-Price) وكذا اختيار أساس الأسواق والمنافسين وأخيرا تحديد أسس التنافس من المهارات التي تعبر عن الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1].

* نعني بالتسيير الاستراتيجي رسم الاتجاه المستقبلي للمؤسسة وغاياتها على المدى البعيد واختيار النمط الاستراتيجي في ضوء تغيرات البيئة الداخلية والخارجية ثم تنفيذ الإستراتيجية وتقويمها.

[1] نبيل محمد مرسي ، الإدارة الإستراتيجية ، تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس ، ط1، 2003، ص227.

3-3- تأهيل الموارد البشرية:

يعتبر المورد البشري العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد من الإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على المستويين المؤسسي والكلي: [1]

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في المجالات: التسيير، الإنتاج، التسويق، التسيير المالي....
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالاقتصاد والتهميش، اللامساواة...
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها وبعث فيهم روح التبادل للمعلومات والمعارف والكفاءات .

أما على المستوى الكلي فيتطلب من الهيئات المعنية السبل الكفيلة للتأهيل، كإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية.

3-4 - العمل بمعايير وقياسات النوعية: [2]

لكي تستطيع مؤسساتنا ص و م تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية "La compétitivité" بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

3-5 - التجديد التكنولوجي:

إن التجديد التكنولوجي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية....وذلك بالتعرف على التكنولوجيا الجديدة في مختلف المجالات عن طريق اتفاق التراخيص، الأبحاث عن طريق التعاون مع مخابر متخصصة أو الجامعات، التحالف مع مؤسسات ذات خبرة عالمية...، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

---

[1] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ، ص1050.

[2] المرجع السابق ، ص1050.

3-6 - تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: [1]

إن تأهيل المحيط يعتبر أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات ص و م من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة: كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي والتي تتعامل معها المؤسسة.

4- دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إن الجزائر أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد كانت بعض العوامل الخارجية والداخلية دافعا لهذا، وهذا ما سنتطرق إليه ضمن هذا العنصر:

4-1- العوامل الخارجية:

وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني من تحرر اقتصادي الناتج عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة (الشراكة الأورو- جزائرية) وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في المبحث القادم.

4-2- العوامل الداخلية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مثلها مثل بقية المؤسسات في الدول النامية بعض المشاكل أو العوائق التي تحد من كفاءتها.

وقد قسمنا هذه العوائق إلى نوعين، أولها يتعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسات ص و م، وبينما يختص الثاني بالمحيط الخارجي (النظام الجبائي والجمركي- النظام المالي...)، أي البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات.

---

[1] نفسه.

4-2-1- المشاكل المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

رغم الأهمية المعطاة لقطاع المؤسسات ص و م من قبل الجزائر إلا أن هذا النوع من المؤسسات ما زال يعاني العديد من المشاكل التي تعيق تطوره وجعله منافسا عالميا، وفيما يلي سوف نركز على أهمها:

4-2-1-1- في مجال التنظيمي والإداري:

إن تميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات ص و م بالبساطة وقلة التعقيد، أدى إلى ظهور قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، مما أدى بهم إلى عدم الاستفادة من مزايا التخصص والتفويض وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة، وعدم تناسق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية لدى المدير/المالك، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لديه، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات ص و م.

4-2-1-2- عدم تلاؤم نمط تسيير المؤسسات ص و م الجزائرية مع مثيلاتها في الخارج:

بقي نظام تسيير المؤسسات ص و م قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي ويتجلى هذا فيما يلي:

أ- النظام المحاسبي والمالي:

النظام المحاسبي والمالي في مؤسساتنا ص و م يقتصر على بعض المعاملات المالية فقط كمتابعة الخزينة وإصدار الشيكات، والاعتماد على المحاسبة العامة لا غير، في حين أن هذا لا يتعدى المقاييس العالمية ضمن لوحة القيادة Tableau de bord، واستخدام المحاسبة التحليلية في حساب تكلفة الإنتاج.

ب- النظام الإنتاجي:

يتميز النظام الإنتاجي في المؤسسات ص و م الجزائرية بالمتابعة الفنية لمسيرة الإنتاج لا غير، في حين أنه لا يتعدى للبحث عن الطرق العالمية الحديثة المتبعة في الإنتاج مع غياب عنصري الإبداع والابتكار L'innovation.

ج- نظام الموارد البشرية:

يتميز نظام تسيير الموارد البشرية عموما في المؤسسات ص و م بالبساطة وصغر الحجم، مع عدم الاهتمام بتكوين المورد البشري وتأهيله وتطويره وهذا راجع ممكن لقلة الموارد المالية، إلا أنه ليس سببا كافيا، لأنه من خصائص المؤسسات ص و م الناجحة الاعتماد على المورد البشري الكفء(اعتمادها على العمالة أكثر من رأس المال).

د-النظام التسويقي:

يعتبر نظام التسويق في المؤسسات ص و م نظاما هشا وبسيطا مقتصرا على تسويق المنتجات محليا أو جهويا، فمشكلة التسويق أصبحت عائقا يواجه المنتجين بالإضافة إلى ضعف قدراتهم المادية التي بدورها يمكن أن تؤمن لهم منافذ تسويقية، كما أن نقص الخبرة في هذا المجال يلعب دورا كبيرا، كما تتميز بافتقارها إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة المنتجات وعدم تنميطها، وبالتالي عدم مقدرتها على منافسة البضائع المستوردة.

4-2-2- المشاكل المتعلقة بمحيط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الاقتصادية ومن بين هذه الصعوبات:

أ- **مشكل العقار:**

يعتبر مشكل العقار من أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر والذي يقف عائقا أمام تنميتها وذلك بسبب [1] :

- طول مدة منح الاراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.
- نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.
- خضوع مسألة الأراضي لأكثر من وزارة لأنها عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة بالإضافة على أن الارض نفسها أنواع، فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية.

[1] شبكابكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره الأغواط 2002،ص3.

– غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها، ففي دراسته للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه وإلى غاية 2001 « ومن مجموع (4211) قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد(3233)قطعة غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 أو ما نسبته 23.22 بالمائة مقابل 76.77 بالمائة غير مسواة »[1]

– الوضعية المزرية للمناطق الصناعية حيث أن« 20 بالمائة من محيط المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى النسبة 43.5 بالمائة في الشرق و 62.8بالمائة في الغرب» .[2]

ب– صعوبة الحصول على التمويل:

رغم الإجراءات المتتالية الصادرة والبدائل المتاحة المتوفرة، والتي أدت إلى تحسين موارد البنوك عامي 2001،2002 والذي قاد إلى ارتفاع نشاطها في ميدان القروض لأكثر من 12بالمائة مقارنة بسنة 2001 وإلى انخفاض معدلات الفائدة من 08 و10بالمائة 2001سنة إلى 6.5 و09 بالمائة سنة 2002، ضف إلى ذلك تأسيس أدوات مالية أخرى لتشجيع الاستثمار وتدعيمه مثل صندوق دعم الاستثمارات برأسمال قدره301 مليار دج لتمويل البنى التحتية لتحقيق الاستثمار، وصندوق دعم التنافسية الصناعية رأسماله 02مليار دج يمول عمليات ترقية المؤسسات فيما يخص التنظيم والتسيير، وكذا صندوق ضمان استثمارات المؤسسات ص و م برأس مال قدره 30 مليار دج وكذا صندوق رأس مال المخاطرة ب 3.5 مليار دج، إلا أن مشكل التمويل ما زال قائما ففي تحقيق قام به البنك الدولي سنة 2002 على 600 مؤسسة ص و م جزائرية حول شروط تمويل استثماراتها وهياكلها وجد أن ما نسبته 62.16 بالمائة[3]من هيكلها المالي متمثل في التمويل الذاتي.

ويرجع ذلك للأسباب التالية: [4]

–ضعف تكيف النظام المالي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد .

–غياب أو نقص في منح التمويل طويل المدى.

–المركزية في منح القروض.

–نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.

–ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضعة للإشهار.

–محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

---

[1] جريدة الخبر، العدد 3406، 25 فيفري 2002 .

[2] نفسه.

[3] عثمان بوزيان ، مرجع سبق ذكره ، ص 772.

[4] شبايكي سعدان ، مرجع سبق ذكره ، ص4.

ج- ضعف التكوين والعمل المؤهل:

يعاني النظام التكويني والتعليمي في الجزائر من تدهور كبير، الأمر الذي جعل من مخرجاته لا تتناسب واحتياجات الاقتصاد في ظل الانفتاح المنشود، حيث أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO « وضعت الجزائر في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية »[1].

د- بطء الإجراءات الإداريـــــــة:

لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد على أنماط التسيير القديمة مع تميزها بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات، وهذا بسبب تحجر الدهنيات ومعاداتها لمنطق التغيير، الأمر الذي يطيل في مدة تجسيد المشاريع « فعلى أي مستثمر تخطي 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3 إلى 4 سنوات. »[2]

وفي دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات التقنية الاقتصادية Ecotechnics سنة 1999 عن العراقيل التي تكبح نمو مؤسسات القطاع الخاص وشملت العينة 314 مؤسسة وجدوا أن ما نسبته 44.22 بالمائة من المؤسسات الخاصة تعتبر سلوكيات الإدارة العمومية عائق أمام تنميتها[3].

ضف إلى ذلك تعدد الإدارات المعنية بقطاع المؤسسات ص و م وقلة التنسيق فيما بينها مما يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات.

و- صعوبة الحصول على المعلومة:

إن المؤسسات ص و م تعاني من صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدها على رسم سياستها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية وذلك لنقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه والفرص الممكن استغلالها وهذا لعدم توفر مراكز مختصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.

---

[1] جريدة الوطن، نقلا عن جمال بلخباط، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحولات الراهنة ملتقى سابق شلف 2006، ص 637.

[2] liberté économie N°162 , du 13 au 19 Février 2002 , P.5

[3] السعدية سعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص91.

ه- انتشار القطاع غير الرسمي:

تعاني الجزائر كمثيلاتها من الدول من انتشار القطاع غير الرسمي Secteur informel غير الخاضع للأجهزة الحكومية، مما يسبب مشكلا فعليا في معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية وجدت أن نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في المدن الجزائرية وصلت إلى نسبة 68بالمائة .[1]

ر- الصعوبات الجبائية:

أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية ، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة، الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية، كما أدى هذا إلى تنامي القطاع غير الرسمي الذي يصب في خانة التهرب الضريبي.

(1) نادية فويقع ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

خلاصـــــــة الفصـــــــل

إن اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كانا خياران اختارتهما الجزائر قناعة منها بأنهما سوف يتيحان لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، ومما لا شك فيه أن لكل منها انعكاساته الايجابية وكذا السلبية على الاقتصاد الوطني عموما وعلى قطاع المؤسسات ص و م خصوصا، ولذا وجب على الجزائر أن تعمل ما بوسعها لتعظيم وتكثيف استفادتها من هاذين الاختيارين، وأن تعمل جاهدة على تطوير وتأهيل مؤسساتها ص و م من خلال الدعم المقدم لها في جميع المجالات بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، والتمويل والتدريب والدعم الفني والإداري والنفاذ إلى الأسواق المحلية والأجنبية، لتصبح بهذا قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

وقد عملت الجزائر على هذا بتبنيها لعدة برامج لتأهيل المؤسسات ص و م ومن أهمها برنامج ميدا الذي جاء في إطار الشراكة الأورو-جزائرية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

دراسة تقييميه لبرنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائـــــر

تمهيـــــد:

لقد سعت الجزائر جاهدة إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، وهذا بالاستفادة من الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والذي جاء في إطاره برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في برنامج ED/PME حيث أن أول هدف معلن له هو الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية.

فهل استطاع فعلا البرنامج أن يساهم في تحقيق هذا الهدف وهذا ما سوف نجيب عليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث.

- المبحث الأول: التعريف ببرنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر.
- المبحث الثاني: واقع برنامج ED/PME .
- المبحث الثالث: قياس أثر برنامج ED/PME علىPME الجزائرية.

المبحث الأول:برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME:

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى المؤسسات ص و م، ولهذا تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل، من بينها برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية.

1- التعريف ببرنامج ميدا:

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية وأنشطتها، وتمنح مساعدات ميدا الثنائية للجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.

يستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف.[1]

- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام والأمن.
- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطين بحلول عام 2010.
- توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

يعد برنامج ميدا الثانية (2000-2006) خليفة لبرنامج ميدا الأولى (1995-1999)، حيث أنه في ظل ميدا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو مقارنة بـــ 3.4 مليار أورو في ظل ميدا الأولى، كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

خلال ميدا الثانية تم ضخ حوالي 90بالمائة من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و10 بالمائة الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، وتتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما [2]:

1- دعم التحول الاقتصادي :والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بقصد تحقيق نمو اقتصادي مستدام ،خاصة بتطوير القطاع الخاص.

2- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي على المدى القصير بالأخذ بإجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية.

---

[1] مذكرات إعلامية أورو- متوسطية، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] المرجع السابق ، ص.ص 18-19.

وقد كانت النسبة بين الالتزامات والمدفوعات بالنسبة للجزائر تمثل 32 بالمائة أي ما قيمته 232.8 مليون أورو التزامات مقابل 74.7 مليون أورو مدفوعات من خلال التعاون الثنائي لميدا الثانية [1]، حيث أن نسبة استهلاك الإعتمادات المالية في إطار البرنامجين وصلت إلى 42 بالمائة فقط، فقد استفادت الجزائر من غلاف مالي في إطار برنامج ميدا الأولى يقدر بـــ 164 مليون أورو و 338 مليون أورو في إطار برنامج ميدا الثانية، إلا أن نسبة استهلاكها تعتبر جد متواضعة، فالنسبة الإجمالية لاستهلاك الموارد المالية لميدا الثانية بلغت 83 بالمائة ، فيما بلغ استهلاك الجزائر حوالي 40 بالمائة أي أقل من النصف من المستوى العام. [2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الثنائي يأتي في شكل برامج فنجد في الفصل الثاني (الاقتصادي والمالي)، أعدت برامج لتطوير القطاع الخاص والمتمثل في تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة عبر مراكز للأعمال، وبرامج لتحديث الصناعة، وتحديث القطاع المالي،و دعم الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، وتسهيل التجارة بدعم الجودة.

2- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME:

لقد جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية ، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص و م الجزائرية وقد أخذ اسم: أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائريةEuro- Développement PME Algérienne

2-1-أهدافه: [3] ومقسم إلى جزئيين، هدف إجمالي وأهداف خاصة.

2-1-1- الهدف الإجمالي:

ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

2-1-2- الأهداف الخاصة: وهي

- تطوير قدرات المؤسسات ص و م الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق.

---

[1] المرجع السابق، ص27.

[2] جريدة الخبر، العدد 4858، 14 نوفمبر 2006، ص3.

[3] Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, ?, P.19

- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص.
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية لـــPME.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات ص و م.

ولقد جاء عن طريق اتفاقية التمويل الممضاة في شهر سبتمبر من سنة 1999، و لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000.

إذ أن هذا البرنامج يجمع بين استراتيجيتين متكاملتين وهما أن الدولة هدفها تطوير مناصب عمل دائمة بالإضافة إلى العمل على أن تحتل الجزائر مكانا ملائما في ظل التحول الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم، بالإضافة إلى العولمة، كما أن للمقاولين إستراتيجيتهم من أجل تطوير مؤسساتهم وتحسين تنافسيتهم من أجل الدخول إلى أسواق تجارية جديدة، وقد جاء هذا البرنامج بعد قيام كل من المفوضية الأوروبية والوزارة المعنية بدارسة معمقة (تشخيص) للوضع الاقتصادي الجزائري على كل المستويات الجزئي والكلي والقطاعي وتحديد المشاكل أو العراقيل التي تحد من تطور PME الجزائرية والمخطط التالي يوضح هذا.

الشكل رقم (3-1): أهم المشاكل التي تعيق تطور PME

Source : Programme d'appui au développement de la PME/PMI,Plan Opérationnel annuel, Commission Européenne et Ministère de la PME et l'Artisanat, Septembre 2002, P. 3

2-2- النتائج المنتظرة:

وتشمل: [1]

- تنافسية مطورة على الأقل لـــ 3 بالمائة من مجموع النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدر بـــ 71577 مؤسسة ص و م صناعية، أي ما قيمته 2150 مؤسسة صناعية خاصة من خلال الدعم والمساعدة المقدمة من قبل البرنامج.

- تنافسية مطورة لحوالي 80 مؤسسة قائدة استفادت مباشرة من مساعدة البرنامج خلال مرحلة الانطلاق.

- خدمات فعالة تقدم لـــ PME من طرف منظمات الدعم Organisation d'appui OA الخاصة والعامة، بفضل عملية التأهيل.

- الحصول الجيد لـــ PME على التمويل الموافق لاحتياجاتها.

- توفير شبكة للمعلومات والخدمات العامة والخاصة في مجال التسيير وتوزيع المعلومات الاقتصادية والمالية والتقنية المخصصة لقطاع PME.

2-3- الميزانية والسلطات الوصية:

إن السلطات الوصية على هذا البرنامج متمثلة فيما يلي:

1- من جهة الاتحاد الأوروبي: اللجنة الأوروبية La Commission européenne

2- من جهة الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية Le Ministère des affaires étrangères

فوزارة الشؤون الخارجية هي المنسق الوطني من خلال اتفاقية الإطار الممضاة في جويلية 1998 ،أما المستفيد من البرنامج هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية[2].

كما أن البرنامج يستفيد من تمويل أقصى من المفوضية الأوروبية يقدر بـــ 57 مليون أورو، بالإضافة إلى مبلغ من قبل الوزارة المستفيدة تخصصه للبرنامج ويقدر بـــ 5.320.000 أورو، أما المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم تقدر مساهمتها بـــ 4125.000 أورو[3]، وهي مقسمة حسب الجدول التالي:

---

[1] Dispositions techniques et a administratives, Op-cit, P.19

[2] Ibid , P. 23

[3] Ibid ,P.18

الجدول رقم(3-1): يوضح أقسام ميزانية البرنامج

الرقم	أقسام الميزانية	المفوضية الأوروبية(857بالمائة)		الجزائر 14.2بالمائة			المجاميع
		الأورو	بالمائة	الوزارة	PME	بالمائة	
1	الخدمات	4258500	74.70	1920.0	4125.0	64	48630.000
1-1	خبراء فى المدى الطويل لوحدة	5142000		1260.0			6402.000
2-1	المستخدمين المحلين	6135000		660.00			6795.000
3-1	مساعدة تقنية قصيرة الأجل	29808.0			412500		33933.000
4-1	مراجعة/ تقييم/ متابعة	1500.00					1500.000
2	اللوازم	6720.00	11.80	240.00		2.5	6960.000
1-2	وحدة تسيير البرنامج	780.000		240.00			1020.000
2-2	مشاريع مؤسسة	2500.00					2500.000
3-2	مشاريع SFS	2000.00					2000.000
4-2	تكوين	1440.00					1440.000
4	الإعلام	600.000	1				600.000
5	مصاريف التسيير	3695.00	6.5	3160.0		33.5	6855.000
7	أدوات مالية	0					0
	المجموع خارج التوقيع	53600.0		5320.0	412500	100	63045.000
9	ميزانية غيرة منظرة	340.000					3400.000
	المجموع العام	57000.0	100	5320.0	4125.0	100	66445.000

Source:Ibid , P.32

2-4- المدة والموقع :

تبلغ مدة انجاز البرنامج 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى غاية ديسمبر 2007*، كما أن البرنامج ينشط بفريق عمل دائم مكون من 25 خبيرا (21 جزائريين و 4 أوروبيين)، إذا يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج UGPوالتي مقرها بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية(الجزائر، عنابة، سطيف، وهران، غرداية) [1].

ويكون دورها كالتالي: [2]

- ضمان مهام الإعلام وترقية البرنامج عند الجمهور المستهدف.
- مساعدة ونصح أصحاب الأفكار للتحضير لمشاريعهم.
- الخدمة كمركز دعم وموارد بالنسبة للخبراء في المدى القصير خلال أداء مهامهم.
- تقييم دعم غرف التجارة والصناعة لتنفيذ البرنامج على المستوى الجهوي.
- ضمان التواصل مع وحدة تسيير لبرنامج UGP.

و UGP تملك هيكلا تنظيميا مؤهلا للقيام بالمهام المكلف بها، كما أن تدخلها يكون عبر كامل التراب الوطني ، فهي تسهر على التسيير والتنفيذ التقني والإداري للبرنامج، كما تخضع للجنة المتابعة **Comité** de suivi التي أنشأتها كل من الوزارة واللجنة الأوروبية والتي يكمن دورها في السهر على تجانس البرنامج مع المعطيات الاقتصادية للدولة والتوجهات المستقبلية.

2-5- المؤسسات المعنية بالبرنامج:

إن المؤسسات ص و م المستهدفة من قبل البرنامج هي كل المؤسسات الخاصة والتي تعمل في القطاع الصناعي، وفي قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة، كما أن البرنامج يستهدف بالخصوص المؤسسات ص و م العاملة في النشاطات الصناعية التالية: [3]

- الميكانيك والتعدين Mécanique et métallurgie
- تجهيزات الإنشاء Matériaux de construction
- الصناعة الغذائية Agro-alimentaire

---

[1] Journeé d'information sur le programme MEDA d'appni PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et de l' Artisanat, 5 Décembre 2006.

[2] Dispositions techniques et a dmimstratives. Op-cit, P.23

[3] Antenne Ghardaïa

- الكهرباء والإلكترونيك Electricité et électronique
- الكيمياء Chimie
- النسيج Textile – habillement
- الجلد و الأحذية Cuirs et chaussures
- الخشب والأثاث Bois et ameublement
- الصيانة الصناعية Maintenance industrielle
- مخبر الرقابة، التجارب والخبرات Laboratoire de contrôle, d'essais et d'expertises

بالإضافة إلى أنها يجب أن تستوفي الشروط التالية: [1]

1- لديها على الأقل ثلاث سنوات من النشاط.

2- لديها عمال دائمين في حدود عشرين عامل أو أكثر.

3- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي.

إذا كانت المؤسسة ص و م مستوفية للشروط فإنها تستفيد من التأهيل في المجالات التالية: [2]

- التسويق Marketing et commercialisation
- الإنتاج، الصيانة، النوعية Production,Maintenance, Qualité
- الإدارة والتنظيم Management et organisation
- المحاسبة والمالية Comptabilité et Finance
- مراقبة التسيير Contrôle de gestion
- تسيير الموارد البشرية Gestion de ressources humaines
- التموين Approvisionnement
- التنمية الإستراتيجية Développement stratégique

---

[1] Rapport de Synthèse , L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

[2] Journée d'information sur La mise à niveau des entreprises dans le contexte de l'entrée en vigueur de l'accord d'association Algérie - Union Européenne , Ghardaïa Mai 2006, P. 33

ويكون التأهيل على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء.

3- نشاطات البرنامج:

لقد قسمت نشاطات البرنامج من خلال ثلاثة جوانب وهي:

3-1- الجانب الأول: تقوية التسيير العملي للمؤسسات ص و م [1]

إن البرنامج يقدم الدعم للمؤسسات ص و م الخاصة والفردية(المشاريع المقاولاتية) كما يقدم الدعم للمنظمات الداعمة (المشاريع المؤسسية) بينما يفضل تقديمها لمجموعة PME أو OA أو التعاون فيما بينهما فهو يشمل المساعدات التقنية لمروجي المشاريع ويكون هذا عبر ثلاثة أنواع من النشاطات المدعومة:

3-1-1- التكوين Formation: ويكون بـــ

1- دعم المشاريع في مجال تكوين رؤساء المؤسسات ومسيري الـــ PME والملاك وخدمات الدعم.

2- دعم المشاريع في مجال التكوين المخصص للشباب المنشئ للمؤسسات (مشاتل المؤسسات pépinières d'entreprises، إعادة التوجهات المهنية réorientation professionnelles)

3- توفير خبراء مكونين لنشاطات تكوين متخصصة موجهة للمؤسسات الفردية أو مجموعة من المؤسسات أو منظمات الدعم.

4- دعم تكوين المكونين

3-1-2- خبرة الاستشارة Expertise conseil: وتكون بـــ:

1- دعم المؤسسات الفردية أو مجموعة المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم في إطار الهدف المحدد والخاص بالتطوير المباشر أو غير المباشر لتنافسية المؤسسات.

2- دعم النشاطات بفضل تنمية تسيير المناطق الصناعية.

---

[1] Disposition technique et administratives, Op-cit., P.P 20-22

3- دراسة الجدوى لتوفير صناديق الضمان ومركز أعمال، إذا أن دراسة جدوى إنشاء مركز للأعمال سيكون منذ المرحلة الأولى للبرنامج، وأيضا سيكون تقييم خاص للبرنامج خاصة للنشاطات الخدمات المقدمة لـــ PME، والتي يمكن أن تضم داخل مركز الأعمال.

3-1-3- الوصول إلى المعلومة: Accès à l'information

1- دعم نشاطات تجميع ومعالجة وتوزيع المعلومات الموجهة للمؤسسات ص و م (قاعدة معطيات، ملتقيات،موزع انترنت، الإشهارات، أقراص مضغوطة CDROM ...)

2- دعم استعمال شبكة وطنية للمعلومات الاقتصادية الموجهة للمؤسسات ص و م.

3-2- الجانب الثاني: دعم خلق وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة SFS:

إن المساعدة الموجهة لـــ SFS مستقلة وخاصة وتوجه عبر ثلاث مراحل:

3-2-1- مساعدة في تصميم المؤسسات المالية المتخصصة

Assistance dans la conception des SFS وذلك عن طريق

- دراسات لأجل تقييم الطلبات واحتياجات PME.
- تحليل المحيط القانوني والتنظيمي الخاص بإنشاء PME.
- تكوين القانون الأساسي وطرق التسيير.
- التعريف بإستراتيجية وأهداف SFS.
- تحليل الوسائل اللازم وضعها قيد التنفيذ.
- دراسة وسائل تحفيزية موجهة لجلب المستثمرين (منشئين أو مساهمين)ل SFS مثال ذلك بنوك أو مستثمرين خواص.

3-2-2- مساعدة لإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة

Assistance pour la création des SFS:وذلك عن طريق

- البحث عن المستثمرين وتقريبهم.
- تحرير ملفات القبول.
- كتابة السياسة العامة وطرق التسيير.

- تجهيز رؤوس الأموال (جزائرية أوروبية).
- التعريف ومساندة استخدام المستخدمين.
- تكوين المستخدمين.
- إعداد دليل الإجراءات الداخلية والخارجية.

3-2-3- المرافقـــــة:

Accompagnement وتتم عبر تقديم:

- مساعدة عبر موقع الدعم التقني للتسيير.
- المساهمة في تمويل مصاريف التسيير.
- المساعدة في إنشاء وتسيير المحفظة.
- تشخيص ودراسات في حصص المساهمة.
- استعمال نظام إعلامي.
- تكوين متواصل للعمال وخصوصا للمسيرين.
- تحليل إمكانية تكاثر ونشر نماذج SFS .
- تحضير ونشر نماذج لأحسن التطبيقات وكذا دليل الإجراءات.

3-3- الجانب الثالث: دعم المحيط المقاولاتي Appui L'environnement entrepreneurial

هذا الجانب موجه للحصول على دعم مختلف الوزارات والمنظمات العمومية الأخرى المتعلقة بتنمية قطاع المؤسسات ص و م.

4- فئات المؤسسات ص و م في الجزائر حسب برنامج ED/PME:

إن الدراسات والتحقيقات التي قام بها البرنامج (دراسات تحفيز المقاولين لدخولهم ضمن اجراءات التأهيل وتحليل التشخيصات)، أعطت تعريفا لثلاث فئات من المؤسسات ص و م الجزائرية حيث أن كل فئة تحوى على خصائصها ومميزاتها.

4-1-المؤسسات ص و م المعرفة بحالة استكانة أو البقاء على قيد الحياة:

PME/PME en situation de passivité et de survie

الجدول رقم (3-2): يوضح خصائص PME المعروفة بحالة استكانة

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	مؤسسة عائلية، من نوع EURL، نادرا ما تكون شركة.
الملكية	هناك اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة.
طريقة التمويل	المصدر الأساسي هو العائلة ودائرة الأصدقاء، الفوائد، والتمويل الذاتي، أما البنوك تدخلها يكون نادرا، وهذه الحالة هي ميزة المؤسسة في الاقتصاد غير الرسمي
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	المؤسسة مصرح بها، لكن هناك تقصير في التصريح برقم أعمالها وكذا عمالها المستخدمين.
التسيير الإستراتيجي	صاحب العمل ليس له رؤية إستراتيجية ولا مشروع تنمية مؤسس على الرفع الوجيه لمؤسسته.
تكلفة الوصول إلى السوق	عموما التكلفة مرتفعة قليلا، حيث أنها تعمل في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة، قليلة رأس المال, وغير طالبة للتعليم والتكنولوجيا الجديدة.
التنظيم	لا يوجد لديها هيكل تنظيمي، ولا اجراءات مكتوبة ولا قواعد تنظيمية، صاحب العمل هو الوحيد ولا يفوض أي مسؤولية . التأطير محدود، موجود فقط في وظيفة الإنتاج.
التسيير المالي	لا يوجد تسيير مالي، غياب الميزانيات التقديرية.
المحاسبة	تؤمن من قبل مكتب خارجي،حيث أنهم يرون أن المحاسبة لديها وظيفة تصريحية (الضرائب) ، ولا تعتبر أداة للتسيير.
الموارد البشرية	صاحب العمل غير مهتم بتكوين مستخدميه ولا بتحفيزهم و لا بالمخططات المهنية.
الإنتاج	عدم التحكم في تكاليف الانتاج، عدم وجود صيانة وقائية، غياب التنظيم في تسيير الإنتاج والمخزونات وكذا التموين.
معدل التكامل	غالبا المنتجات مصنوعة كليا من المواد الأولية المحلية، ومعدل التكامل جد ضعيف في بعض القطاعات الصناعية (التجميع، التغليف).
شدة رأس المال	ضعيفة
معرفة السوق	لا تعرف زبائنها، تمزج بين معرفتها لسوقها والأسواق المجاورة لها جغرافيا.
تسيير النوعية	عدم وجود تسيير للنوعية.

نوعية المنتوج	ضعيف، عدم احترام المعايير.
التصدير	غياب رقم الأعمال الخاص بالتصدير.
القطاعات الصناعية	تجهيزات الإنشاء، الجلد والأحذية، صناعة الأغذية الزراعية، التجهيزات الكهرومترلية

Source : Rapport annuel sur le POA 2003-2004, Commission Européenne, Octobre 2004,P.6

هذا النوع من المؤسسات يمثل أغلبية المؤسسات ص و م الجزائرية، وأغلبها يعاني صعوبات مالية، وهي صغيرة جدا، بالإضافة إلى أنها متموقعة في أسواق ذات قيمة مضافة ضعيفة، قليلة التنظيم وكذا بدون نظرة استراتيجية حيث أنها لا تقبل على استثمارات جديدة.

رئيس المؤسسة مهتم بحل المشاكل اليومية، ولا يفكر في مستقبل مؤسسته لديه توجه رفض أو يحس أنه غير معني بالنسبة لنشاطات التأهيل، ولذا تأهيل هذا النوع من المؤسسات يمر قبل كل شيء بمجهودات في الإعلام والتكوين لإقناع المسؤول الاول بفائدة التأهيل.

4-2- المؤسسات ص و م المعروفة بحالة النمو: PME/PMI en Situation de croissance

الجدول رقم(3-3): يوضح مميزات PME المعروفة بحالة النمو

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	لها خاصية عائلية، أغلبيتها تحت اسم شركة.
ملكية المؤسسة	هناك أحيانا اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة،وأحيانا أخرى عدم ارتباط بينهما.
طريقة التمويل	المورد الاساسي: العائلة، دائرة الاصدقاء، قرض بنكي، تمويل ذاتي.
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	الروابط جد قوية، فهي مؤسسة مصرح بها لكن، هناك تقصير من ناحية التصريح برقم أعمالها أو بعمالها المستخدمين.
التسيير الاستراتيجي	صاحب العمل في أغلب الأحيان ليس لديه رؤية استراتيجية ولا مشروع تنمية على أساس الرفع الوجيه: عدم قيامه بأعمال لتطوير السوق، لا يستخدم المعلومات المهمة لتنمية الاستراتيجية .
تكلفة الوصول إلى السوق	متغيرة
التنظيم	وجود هيكل تنظيمي، لديها طرق وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية ،رئيس المؤسسة يبحث دائما على

	أداة تسيير عالية الأداء ليخصصها لنفسه.
التسيير المالي	غالبا ما يوجد تسيير للخزينة والميزانيات التقديرية.
المحاسبة	تؤمن إما من طرف مكتب خارجي أو من قبل محاسب المؤسسة، هناك أحيانا عناصر المحاسبة التحليلية.
الموارد البشرية	صاحب العمل يعمل وحده ،ولا يفوض أي مسؤولية، ما عدا في المجال "التقني": الانتاج، التوزيع، الصيانة...
الإنتاج	عدم وجود تحكم في تكاليف الانتاج، هناك صيانة وقائية أكثر، تنظيم ابتدائي في تسيير الانتاج، والمخزون، والتموين.
حدة رأس المال	متوسطة.
معدل التكامل	متغير.
التصدير	ليس لديها رقم أعمال تصدير.
القطاعات الصناعية	كل القطاعات مع وجود تفوق في البلاستيك والإلكترونيك ، و التجهيزات الكهرومترلية، تجهيزات الإنشاء، النسيج، الأغذية الزراعية، الكيمياء، الصيدلة.

Source :Ibid,P.7

أغلب هذه المؤسسات عائلية، لها نظرة استراتيجية مقسمة بين سوقها الجهوي والوطني، تتبنى نتيجة لذلك سلوكا يتميز برد الفعل، هي في العموم لا تعاني من صعوبات مالية ظاهرة لكن تبقى بالرغم من ذلك أقل من رأس المال Sous Capitalisée، مما يشكل لها خطر في مرحلة النمو.[1]

رؤساء المؤسسات مقتنعين بأن هذه الوضعية لن تستمر و يجب التحضير للتغيير، إلا أن لديهم صورة انتهازية، حيث أنهم لا يؤكدون انضمامهم لبرنامج التأهيل، أو ينسحبون أحيانا بعد عملية التشخيص أو بعد أول نشاط تأهيلي، لذا فإن تأهيل هذا النوع من المؤسسات موجه أساسا لإعادة التنظيم، وكذا إعادة لحالة الهياكل الوظيفية ولأنماط التسيير، أولى من التسيير الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون في المرحلة القادمة.

[1] Ce qu'il Faut savoir sur la Mà N. op-cit , P.2

4-3-المؤسسات ص و م المعروفة بحالة امتياز: PME/PMI/en Situation d'excellence

الجدول رقم (3-4): الـــPME المعروفة بحالة امتياز

المميزات	وصف المؤسسة ص و م
الحالة القانونية	دائما عبارة عن شركة.
ملكية المؤسسة	لا يوجد اختلاط في ملكية المؤسسة بين صاحب العمل والعائلة، وفي بعض الأحيان يكون رئيس المؤسسة مسير له أجر.
طريقة التمويل	المصدر الأساسي، العائلة، التمويل الذاتي، البنوك.
الانتماء إلى الاقتصاد الرسمي	الشركة تستعمل جيدا القوانين الجبائية والإدارية لتستفيد من المزايا القانونية، ولتحديد نتيجتها الجبائية المثلى، العمال الدائمين عموما مصرح بهم.
التسيير الاستراتيجي	رئيس المؤسسة لديه رؤية إستراتيجية واضحة، ولكن ليست دوما مشكلة، لا يرتب دائما معلومات دائمة حول قيادة ذات أداء فعال لمؤسسة ذات أفق متوسط وطويل الأجل.
تكلفة الوصول إلى السوق	متغيرة، لكنها في أغلب الأحيان مرتفعة بسبب مستوى شروط الأسواق المرغوبة.
التنظيم	لديها هيكل تنظيمي، وإجراءات مكتوبة وقواعد تنظيمية عملية، نادرا ما يكون هناك تسيير للمعلومات عبر الاعلام الآلي.
التسيير المالي	تسيير مبسط للخزينة وعناصر الميزانيات التقديرية.
المحاسبة	الشركة تشكل قسم إداري ومحاسبي.
الموارد البشرية	رب العمل محاطا بفريق عمل، لكن تسيير الموارد البشرية يبقى أولي.
الإنتاج	عموما هناك تحكم جيد في تكلفة الانتاج، وهناك صيانة وقائية وكذا تنظيم وتسيير للانتاج والمخزون والتموين .
معدل التكامل	جد مرتفع.
حدة رأس المال	جد مرتفع.
معرفة السوق	استعمال قانون اليقظة في السوق موجود، لكن هذا النوع من المؤسسات لا تعرف دائما زبائنها النهائيين، بسبب استعمال نظام التوزيع القائم على البيع بالجملة.
تسيير النوعية	لديها شهادة الأيزو ، أو في إطار الحصول عليها.
نوعية الإنتاج	جيدة، إلا أن المعايير البيئية أو الطرق الصحية والأمنية لا تحترم دوما.

التصدير	الشركة تصدر بشكل دائم بجزء من رقم أعمالها، أو لديها خبرة في مجال التصدير.
القطاع الصناعي	التجهيزات الكهربائية، الكهرباء، الالكترونيك، التجهيزات الكهرومترلية، الميكانيك، وخصوصا الكيمياء والصيدلة.

Source :Ibid,P.8

هذا النوع من المؤسسات يمثل الأقلية، حيث أنها تعرف بوضعية مالية مرضية تنظيمها وتسييرها حديث، تبحث دوما عن تنمية نصيبها في السوق المحلي والحصول على شركات في نفس السوق أو إلى التصدير, نوعية منتجاتها وتنافسيتها تضعها في مستوى المساواة مع الشركات المشابهة لها في الخارج.

رئيس المؤسسة لديه سلوك إداري managérial وتقني Technique داخل مؤسسته، أما بالنسبة للتأهيل فالانضمام قوي، سريع ومتجدد، كما أنه موجه للتطوير والتنويع والبحث عن شركاء. وللذكاء الاقتصادي وكذا غزو أسواق جديدة.

5- مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED/PME:

إن الفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهمية البرنامج ED/PME حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين يتمثل الأول في:

- تعريف المؤسسات ص و م بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو-جزائرية وكذا التعرف على حيفيات وبنود هذه الشراكة عن قرب (المزايا والايجابيات, التحديات).

أما العنصر الثاني فيتمثل في:

- التعريف بأهمية برنامج ED/PME بالنسبة للمؤسسات ص و م الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية وكذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير دولية.

بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي Pré- diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي: [1]

(1) Antenne sud Ghardaïa.

- التعرف على المؤسسة عن قرب(نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها،سوقها...)
- التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة.
- التعرف على اشكالية تنمية المؤسسة.

بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله أثر، وهذا لماله من أثر ايجابي على زيادة اقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، للإشارة هنا أن المؤسسة تساهم بـــ 20بالمائة من التكلفة الاجمالية للتشخيص وكذا20 بالمائة من تكلفة نشاطات التأهيل.

بعد القيام بعملية التشخيص و التعرف على المؤسسة عن قرب وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات، ومعرفة الأسباب الحقيقية للمشكل الذي تعاني منه المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الانتاج، التسيير، التمويل...،وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف و المهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية Les termes des références .

ومن هنا يقوم الخبير و المحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.

أما بالنسبة للتجهيزات الصغيرة للإعلام الآلي وكذا البرامج واللوجيسيال فتكلفتها متغيرة.

ملاحظة :وبهذا يفتح ملف خاص بكل مؤسسة يتضمن كل المعلومات الخاصة بها،وكذا عدد نشاطات التأهيل التي قامت بها.

المبحث الثاني: واقع برنامج ED/PME

لا نستطيع تقييم أي برنامج تأهيلي إلا إذا تعرفنا على محتواه وكذا واقع تحققه ، وما مدى تحقيقه لأهدافه سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي، وهذا الأخير ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

1- الدعم المالي للمؤسسات ص و م:

إن المفوضية الأوروبية وضعت تحت تصرف وزارة المؤسسات ص و م مبلغ 20 مليون أورو من أجل تغطية الضمانات المالية المخصصة لمنظمات الدعم الجزائرية، وهذا لمصلحة المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة المستهدفة من قبل برنامج ED/PME.

وقد أمضى صندوق الضمان القروض للمؤسسات ص و م FGAR *اتفاقية في إطار ميدا مع وزير المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية، تحوي على تغطية تقدر بـــ100 بالمائة للضمانات المعطاة من البنك، لأجل القروض الممنوحة ونستطيع إذن تمثيلها بالمخطط التالي:

الشكل رقم (3-2): تقسيم المخاطر: PME ،البنك، صندوق الضمان، تغطية ميدا.

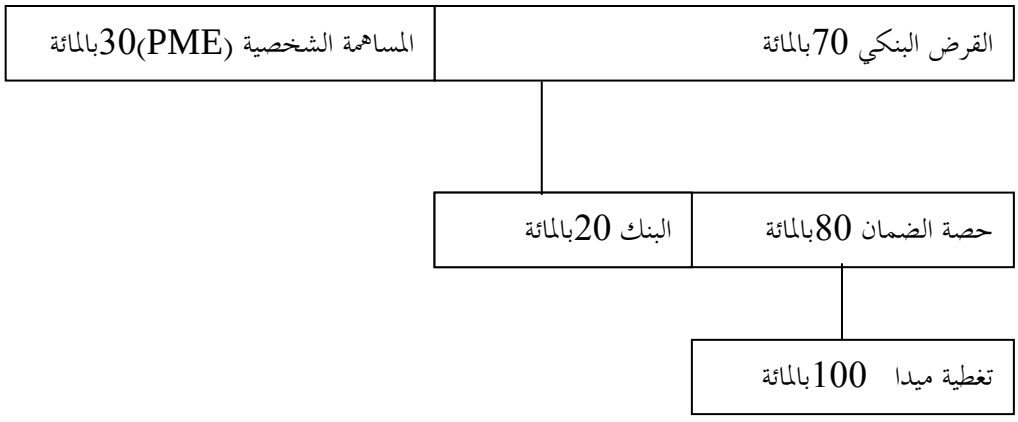

Source :Alain Daniel, Optimiser ma demande de crédit, Ministère de la PME et de L'Artisanat et Commission Européenne,P.13

*FGAR : Fonds de garantie des crédit aux petites et Moyennes Entreprises .

إن صندوق ضمان القروض يهدف إلى تسهيل عملية الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية سواء كان استثمارا جديدا أو توسعة لمؤسسات موجودة، أو لتجديد أجهزة الإنتاج حيث أن طلب الضمان من FGAR يمر بمرحلتين هما:

1- إعداد دراسة تقنو- اقتصادية ومالية قبل تنفيذ طلب الضمان المالي في إطار ملف القرض الاستثماري أو/و قرض الاستغلال.

2- المرافقة من قبل خبير من صندوق الضمان وكذا البنك المانح للقرض، وقد بلغت عدد الضمانات الممنوحة خلال السداسي الاول من سنة 2006 إلى35 ضمان ممنوح ساهمت فيه ميدا بتغطية ما قيمته 589259319 دينار جزائري أي بنسبة تقدر بـــ 64.80بالمائة والجدول الموالي يوضح هذا:

الجدول رقم(3– 5): حوصلة الضمانات لـــFGAR خلال السداسي I من سنة 2006 الوحدة:بالدينار

عدد الضمانات الممنوحة	إجمالي كلفة المشاريع	قيمة القروض المطلوبة	نسبة القرض على كلفة الاستثمار	مجموع قيمة الضمانات الممنوحة		معدل قيمة الضمان	عدد مناصب الشغل التي تنشأ	الكلفة المتوسطة للقرض حسب الشغل	الكلفة المتوسطة للضمان حسب الشغل
35	2327371365	3555520923	% 65	909289166		25951119	2202	1056935	412484
				FGAR	MEDA				
				319029847	589259319				

المصدر: نشريه المعلومات الاقتصادية، عدد 9، مرجع سبق ذكره، ص31.

كما يمكن الاشارة هنا إلى أنه ومنذ الثلاثي II من سنة 2005، استهلاك الضمان المتعلق بـــ FGAR تطور كما يلي:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م: هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة PME، أنشئ بالمرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في: 2002/11/11 وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي للمؤسسات ص و م.

إجمالا 41 مؤسسة ص و م استفادت من التغطية المالية FGAR/MEDA و أعطت معدل استهلاك يقدر بـــ9.66 بالمائة من الصندوق الضمان.

والجدول التالي يوضح نمو استهلاك الضمان في إطار ميدا (أفريل 2005 إلى أكتوبر 2006).

الجدول رقم (3–6): تطور نمو استهلاك ضمان القروضFGAR/MEDA

	2005				2006			
الثلاثي	I	II	III	VI	I	II	III	VI
النسبة	0	0.91	1.96	2.57	3.38	6.88	8.89	9.66

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة PME

الشكل رقم(3– 3): تطور نمو استهلاك ضمان القروض(MEDA/FGAR)

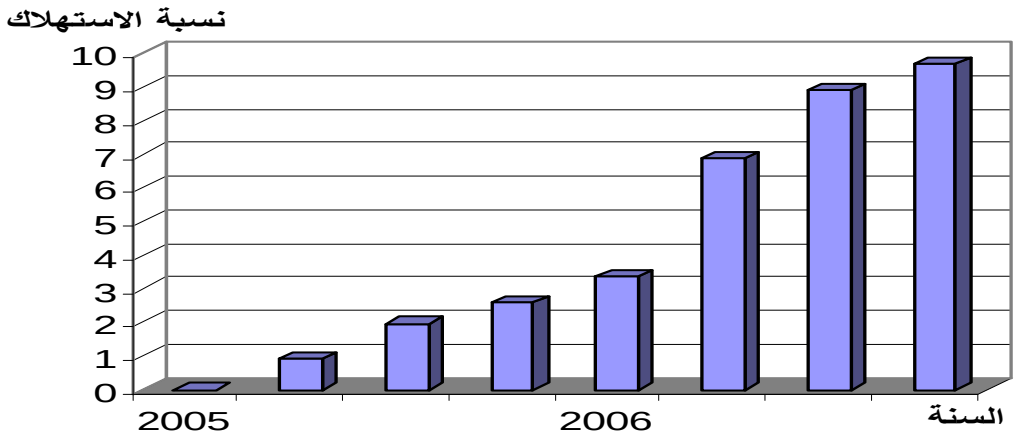

المصدر : وزارة المؤسسات ص و م

نلاحظ أن استهلاك مبلغ الضمان المخصص لـــ **PME** الجزائرية في إطار MEDA/FGAR قد تطور تطورا ملحوظا خلال السنتين السابقتين حيث أن هذا التطور أدى ببرنامج **ED/PME** بخلق نظام التسعيرة لأجل **PME**، هذه الأداة مازالت في مرحلة التجريب.

كما يمكن أن نلاحظ أن توزيع الضمانات متمركزة في منطقة الشرق الجزائري بنسبة تقدر بـــ37بالمائة يتبعها منطقة الوسط بـــ32بالمائة ثم تليها الغرب بـــ24بالمائة ، وأخيرا الجنوب الذي استفاد بـــ7بالمائة فقط وهذا بالنظر لتوزيع 71 طلب ضمان من FGAR جانفي 2005 إلى أكتوبر 2006.

2- الدعم المباشر للمؤسسات ص و م:

منذ سبتمبر 2002 قاد البرنامج أكثر من 2102عملية تأهيل قسمت في المجموع كما يلي:

- 476 تشخيص أولي.
- 494 عملية تشخيص.
- 844نشاطات تأهيل لـــPME .
- 15 دراسة وبحث.
- 13 أخرى.

ففي 31 أكتوبر 2006، البرنامج قد اتصل بـــ668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (28بالمائة من الفئة المستهدفة فقط) قررت الانضمام إلى البرنامج ED/PME، وكان أغلبها متمركزا في الوسط بنسبة 42بالمائة (280) وآخرها في الجنوب بنسبة10بالمائة (67 PME) ، والمخطط التالي يوضح توزيعها جهويا.

الجدول رقم (3-7): توزيع 668 PME جهويا

المناطق الجهوية / العدد والنسبة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
عدد PME	280	147	174	67
النسبةبالمائة	42	22	26	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من وزارة PME

الشكل رقم (3-4): توزيع 668 PME حسب المناطق الجهوية

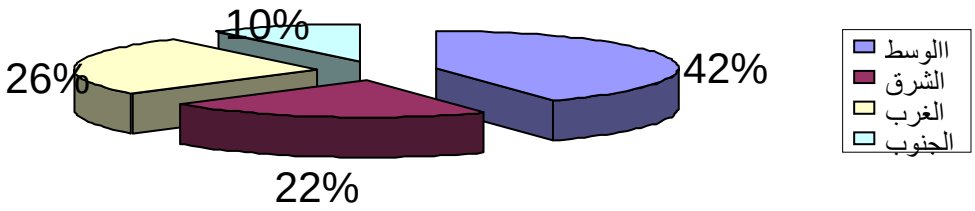

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

وهذا التوزيع لا يجعلنا نؤكد أن النسبة الأكثر تمركزا كانت في الوسط، لأننا يجب في المقام الأول معرفة التوزيع الجهوي للمؤسسات ص و م الصناعية الخاصة المستهدفة من قبل البرنامج، ونسب تمركزها، ومقارنة هذه النسب مع نسب تحقق البرنامج جهويا، وهذا ما كنا نسعى إليه، إلا أننا لم نستطيع التوصل إلى مثل هذا النوع من المعطيات والمتمثل في التوزيع الجهوي المؤسسات ص و م.

كما يلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات كانت مؤسسات مصغرة وصغيرة بنسبة تقدر بـــ74بالمائة بالرجوع إلى عدد العمال من (1 إلى 49 عامل)، والجدول الموالي يوضح توزيع 668 مؤسسة ص و م على اتصال بـــED/PME حسب عدد عمالها.

الجدول رقم(3-8): توزيع 668 PME حسب عدد العمال

عدد العمال / عدد ونسبة PME	1- 19	20- 49	50- 99	100- 249	〉250
عدد PME	287	207	114	53	7
النسبة%	43	31	17	8	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة PME

الشكل رقم (3- 5): توزيع 668 PME حسب عدد العمال

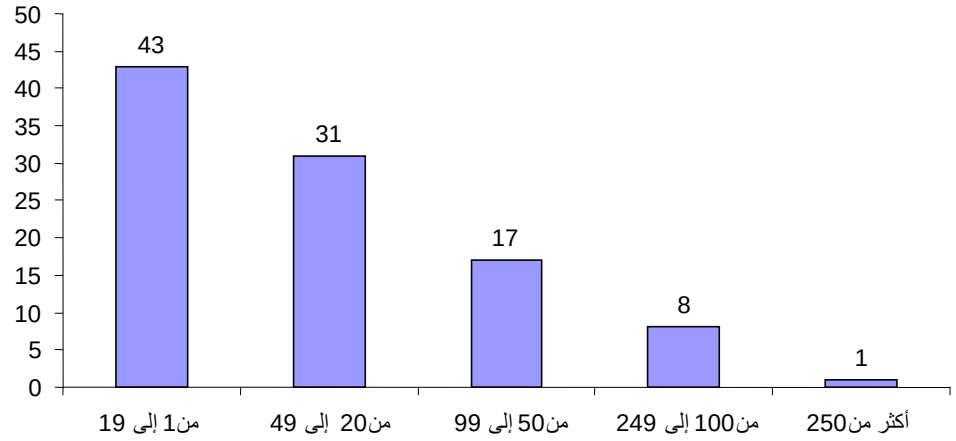

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

إن تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطرح تساؤلا هنا، خاصة ونحن نعلم أن التأهيل ضمن برنامج ED/PME غير مجاني (مساهمة بنسبة 20بالمائة)، أي يحتاج إلى تكاليف ، والمؤسسات المتوسطة هي الأكثر موارد سواء البشرية منها أو المالية مقارنة بغيرها من المؤسسات الصغيرة والمصغرة ، ونسبتها قليلة فهي تمثل 26 بالمائة فقط من نسبة المؤسسات التي تجاوبت مع البرنامج، بالإضافة إلى أن البرنامج يستهدف في المقام الأول المؤسسات ص و م لا المصغرة.

كما نجد أن هذه المؤسسات (668) لم تخضع كلها إلى التأهيل بل 405 مؤسسة ص و م فقط (61بالمائة) هي التي قامت فعلا بنشاطات التأهيل ، نظرا لأن 65 مؤسسة انسحبت بعد التشخيص الأولي (10بالمائة) و92 انسحبت بعد عملية التشخيص، و105 مؤسسة ص و م قامت بعملية التشخيص الأولي Le pré- diagnostic وفي انتظار أول نشاط تأهيلي لها، والجدول الموالي يوضح درجة تقدم المؤسسات ص و م ضمن اجراءات التأهيل لـــ668 مؤسسة.

الجدول رقم(3– 9): درجة تقدم 668 PME ضمن إجراءات التأهيل

عملية التأهيل / عدد ونسبة PME	تشخيص أولي	تشخيص	نشاطات التأهيل
عدد **PME**	107	154	407
النسبة %	16	23	61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة PME .

الشكل رقم (3– 6): نسبة تقدم 668 PME ضمن إجراءات التأهيل

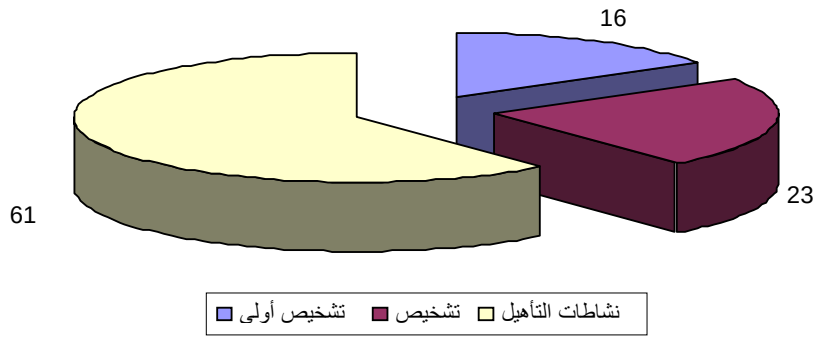

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

إلا أنه وحسب احصائيات أفريل 2007 فقد وصل عدد المؤسسات ص و م التي قامت بنشاطات التأهيل فعلا إلى 435 مؤسسة ص و م [1].

أما بالنسبة لـــ 405 مؤسسة ص و م والتي استفادت من نشاطات التأهيل المقدرة بـــ844 نشاط تأهيلي، إذا أن المؤسسات التي استفادت من 3 نشاطات تأهيل تعدت 14 بالمائة سنة 2005 و 50بالمائة سنة 2006 أي قرابة 203 مؤسسة ص و م، هذا ما يؤكد التقدم المتحسن لـــPME ضمن اجراءات التأهيل.

أما بالنسبة للمؤسسات التي استفادت من 4 فأكثر، نشاط تأهيلي تعدت 21بالمائة سنة 2005 و26 بالمائة سنة 2006 أي قرابة 105 مؤسسة وهذه من بين المؤسسات التي وجدت نفسها قد أصبحت ذات تنافسية والمخطط التالي يوضح هذا.

الجدول رقم(3– 10): توزيع 405 PME حسب عدد M à N

	M à N 2	M à N 3	M à N4	5〈 M à N
عدد PME	251	93	25	36
النسبة %	62	23	06	09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة PME

الشكل رقم (3–7): توزيع 405 PME حسب عدد نشاطات التأهيل

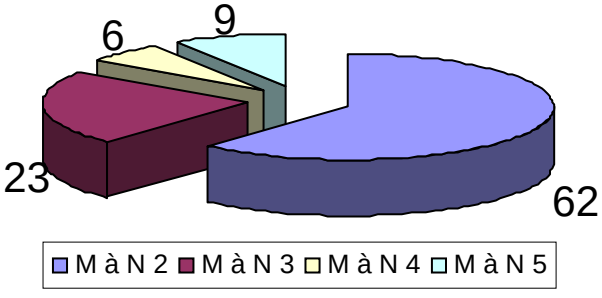

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

(1). Antenne sud Ghardaïa

* سوف لرمز لنشاط التأهيل بـــ M à N " Mise à niveau"

أما بالنسبة لأنواع هذه النشاطات فقد كان في المالية والتسيير والإنتاج والتسويق وكذا النوعية،وأغلبها كانت في الإدارة بنسبة 34بالمائة وكذا الإنتاج بنسبة 31بالمائة والشكل الموالي يوضح هذا في مجال.

الجدول رقم (3– 11): توزيع 405 مؤسسة حسب نوع النشاط

المجالات / عدد ونسبة PME	المالية	التسيير	الانتاج	التسويق	النوعية
عدد PME	32	138	125	49	61
النسبة %	8	34	31	12	15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من وزارة PME

شكل رقم (3– 8): توزيع 405 مؤسسة حسب نوع **النشاط**

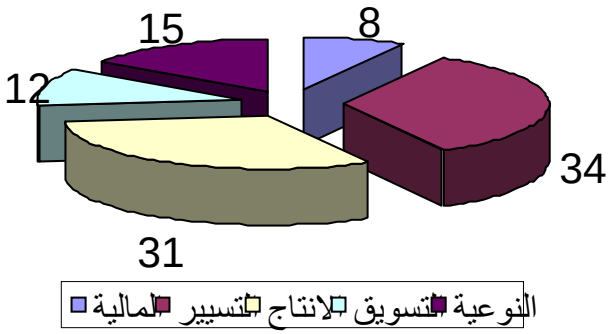

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

نلاحظ بأن توجه المؤسسات للتسيير وكذا الإنتاج كان بنسبة غالبة وهذا يرجع للمشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الصناعية في قدم نمط التسيير وكذا الانتاج (عدم التحكم في تكاليف الإنتاج) وغيرها من المشاكل، إذ أن هذه النشاطات كانت في شكل دورات كما يمكن أن تكون في شكل ملتقيات أيضا، فمنذ سبتمبر 2002 البرنامج نظم قرابة 262 ملتقى كان يحوي 3304 مشارك أغلبهم رؤساء مؤسسات.

كما أن البرنامج قد تعدى الملتقيات ذات المواضيع العامة إلى تكوينات أكثر خصوصية مقسمة على عدد صغير من المؤسسات مع تكوين لمدة يومين ما بين المؤسسات، يتبع بيوم استشارة شخصية لكل مؤسسة،

إذ أن هذا النوع من التكوين سمح لـــED/PME من الاستجابة أكثر لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.

أما بالنسبة للقطاعات الصناعية فإن القطاع الصناعي الاكثر حضورا أو استجابة للبرنامج كان قطاع صناعة الأغذية بنسبة تقدر بـــ25بالمائة يتبعه الصناعة الكيميائية بـــ 21 بالمائة و هكذا إلى أن تأتي صناعة الجلود والأحذية في المقام الأخير بنسبة تقدر بـــ 1بالمائة والشكل الموالي يوضح هذا.

شكل رقم (3-9): يوضح توزيع 405 مؤسسة حسب قطاع النشاط

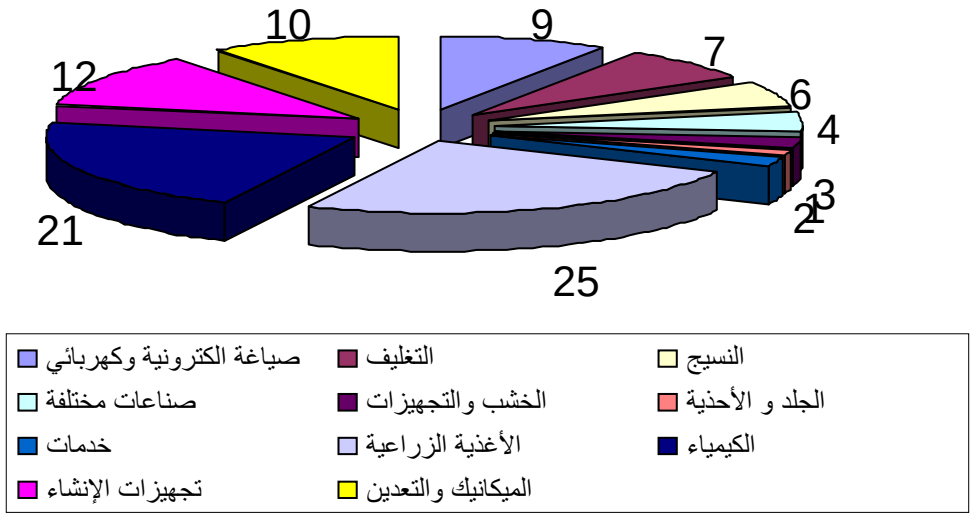

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م

كما أن البرنامج قاد 24 نشاط جماعي عبر المناطق الجهوية الأربعة مثل التحكم في تكاليف الإنتاج حساب تكاليف الإنتاج الأولية، أدوات التصنيع...)، وهذا للمؤسسات التي تعاني من نفس المشاكل ، وقد كان موزعا على القطاعات الصناعية التالية:

- الميكانيك والتعدين- صناعة الأغذية - النسيج والكيمياء.

3- العراقيل التي تعرض لها البرنامج [1]:

لقد تعرض برنامج ED/PME إلى جملة من العراقيل يمكننا أن نوجزها في ثلاثة أقسام وهي:

[1] Jour nées d'information sur Le programme MEDA d'appui PME Algérienne. Alger. Décembre 2006.

3-1- التأخر في الانطلاق:

لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الاوروبية على برنامج ED/PME في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث أنه لم يكن على اتصال إلا بـــ 20 مؤسسة ص و م صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا و لم يبقى سوى 9 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002.

بالإضافة إلى ذلك، تعاقب إدارتين لتسير البرنامج خلال هذه المدة و إذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة، حيث أعادت تقييم البرنامج، ووصلت إلى أن هذا الهدف (3بالمائة من مجتمع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة) لا يمكن الوصول إليه. وحددت هدف PME400 صناعية خاصة، ويندرج ضمنه هدفا سنويا وهو الوصول إلى ما بين 80-120 PME، وإلا فإن هذا البرنامج يعتبر فاشل غير قابل للتطبيق.

وفي شهر مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 PME، وهذا كان حافزا لانطلاق البرنامج مجددا في تنفيذ نشاطاته بشكل حسن وأخيرا وصلوا إلى نحو 435 PME في أفريل 2007 .

بالإضافة إلى ذلك تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) والذي كان له الأثر السلبي على البرنامج.

3-2- عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء PME:

إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة (انترنت، تلفزيون، راديو، أيام إعلامية تحسيسية، لوحات اشهارية...)، حيث أن أغلب المؤسسات لا يدركون بالتفصيل التحولات الجديدة التي يشهدها الاقتصاد الوطني (اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، الانضمام المرتقب لـــ OMC) لإنشاء منطقة تبادل حر.

3-3- عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها:

إن إجراءات التأهيل وحدها لا تكفي لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك ، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة اقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

المبحث الثالث: دراسة أثر برنامج ED/PME على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

لقد وصل عدد المؤسسات ص و م التي لها علاقة ببرنامج ED/PME إلى غاية أكتوبر 2006 إلى 668 مؤسسة، إلا أن 435 منها فقط من خضع لنشاطات التأهيل، ولهذا أردنا القيام بدراسة أثر برنامج ED/PME على المؤسسات ص و م الخاضعة له، وما مدى استفادتها من هذا البرنامج، وهذا من خلال الدراسة الميدانية.

1- التعرف على مجتمع الدراسة:

في المرحلة الأولى قمنا بتجميع أكبر عدد ممكن من المعطيات والمعلومات حول البرنامج وكذا الـــ PME المستهدفة من قبله، وهذا للحصول على قاعدة بيانات واسعة تسمح لنا باختيار وتحديد مجتمع الدراسة وكذا العينة.

لقد بلغ عدد المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب 335 PME وهي تمثل 1.3 بالمائة من مجموع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجزائر وهي موزعة على الولايات التالية:

الجدول رقم (3-12): التوزيع الولائي للمؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب

الولايات	ورقلة	غرداية	الأغواط	الوادي	بسكرة	الجلفة	اليزي	تمنراست	أدرار	تندوف	بشار
النسبة بالمائة	13	15	8	10	11	13	1	5	8	3	13

Source: Antenne sud Ghardaia.

إذ كانت 80 مؤسسة منها على اتصال ببرنامج ED/PME لتأهيل PME الجزائرية، وهذا بنسبة تقدر 24بالمائة من اجمالي المؤسسات ص و م الخاصة الصناعية في الجنوب وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسبة الاجمالية وطنيا(23 بالمائة).

إلا أن 33 منها انسحبت بعد عملية التشخيص، و47 منها خضعت على الأقل لنشاط تأهيلي واحد سواء كانت في حالة سكون (Stagnation) أو حالة تطور (En progression) وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم(3-13): التوزيع الولائي لـــ 80 PME في الجنوب

	ورقلة	غرداية	الوادي	الأغواط	الجلفة	بسكرة
انسحاب	5	12	10	1	2	3
سكون	1	12	/	1	1	2
تطور	3	13	7	/	/	7
المجموع	9	37	17	2	3	12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من مكتب الجنوب "غرداية"

1-1-مجتمع الدراسة:

هو عبارة عن مجموع المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة التي كانت في علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب الجزائري.

1-2- العينـــــة:

لقد تم اختيار نوع من العينات وهو العينات الطبقية، وهي العينة التي تختار من مجتمع عناصره غير متجانسة فإننا نقسمه إلى طبقات (Strata) ،ثم نأخذ عينة بسيطة من كل طبقة على أن تتناسب مع حجم هذه الطبقة ويمثل مجموع هذه العينات العينة الكلية [1].

وكان الدافع لاختيارنا هذا النوع من العينات هو عدم تجانس مجتمع الدراسة حيث أنه مقسم إلى طبقتين:

- **الطبقة الأولى** مكونة من PME الخاضعة على الأقل لنشاط تأهيل واحد (سواء حالة سكون أو تطور)، وسوف نرمز لها بالرمز PME_1.

- **الطبقة الثانية** مكونة من PME التي انسحبت بعد عملية التشخيص، وسوف نرمز لها بالرمز PME_2 .

[1] محمد بلال الزغبي، عباس الطلافحة، النظام الاحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الاحصائية، ط2، الأردن 2003، ص 6.

1-3- الاستبيـــــان:

استعملنا في دراستنا نوعين من الاستبيان، الأول كامل وموجه للطبقة الأولى وهو مكون من 20 سؤال ، 19 منها مغلق يحوي كل منها إجابة مفتوحة أما السؤال الأخير فهو سؤال مفتوح.

نهدف في الجزء الأول منه إلى معرفة المؤسسة وكذا مسيريها، والجزء الثاني خاص بأسباب تجاوب PME_1 مع البرنامج، وآخر جزء متعلق بقياس أثر البرنامج على PME_1 .

أما الاستبيان الثاني فهو خاص وموجه للطبقة الثانية، ومكون من 12 سؤال 11 منها مغلق يحوي كل منها إجابة مفتوحة ، بالإضافة للسؤال الأخير فهو سؤال مفتوح.

نهدف في الجزء الأول منه إلى تجميع أكبر معلومات حول المؤسسة ومسيريها، أما الجزء الثاني فيخص أسباب عدم تجاوب PME_2 مع البرنامج.

تم ارسال الاستبيان إلى أفراد العينة عن طريق الفاكس، ثم تم بعدها الاتصال بهم والتحدث معهم عن طريق الهاتف، إلا أنه تجدر الاشارة هنا إلى أن استخدام المقابلة عن طريق الهاتف تكون العينات فيها عينات غير عشوائية بشكل كامل (متحيزة)، لأن هناك مؤسسات لم نستطع الاتصال بها نظرا لتعطل جهاز الهاتف أو جهاز الفاكس لديهم، وهي تمثل نسبة 6.25 بالمائة من عينة الدراسة (5 PME)، إذ تم الاتصال بـــ 75 PME، بنسبة تقدر بـــ 93.75 بالمائة من عينة الدراسة.

2- تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

كانت نسبة الاجابة الاجمالية 40بالمائة إلا أننا ألغينا بعض الاجابات نظرا لعدم توفرها على المعلومات الهامة للدراسة، وبهذا أصبحت نسبة الاجابة تقدر بـــ 38.5 بالمائة موزعة كما يلي:

58.5 بالمائة للاستبيان الكامل والموجه لـــ PME التي خضعت لنشاط تأهيل واحد على الأقل.

41.5 بالمائة للاستبيان الخاص والموجه لـــ PME التي انسحبت بعد عملية التشخيص.

2-1- التعرف على PME 1 ومسيريها:

- ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم ؟ نسبة الإجابة على السؤال 100بالمائة

الشكل رقم (3- 10): أهم الأشكال القانونية PME 1

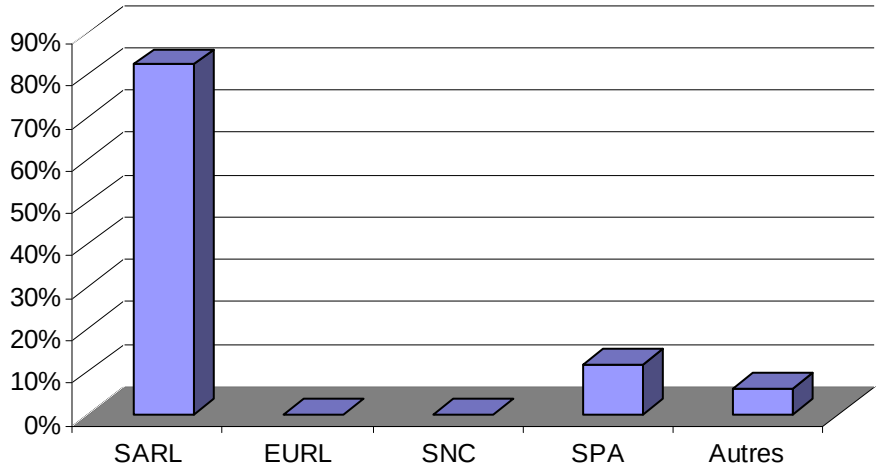

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن أغلب PME الخاضعة لعملية التأهيل ذات شكل قانوني متمثل في SARL وهذا بنسبة تقدر بـــ 88 بالمائة.

- هل مؤسستكم مؤسسة عائلية ؟ نسبة الإجابة تقدر بـــ 88.5 بالمائة

60بالمائة من PME 1 هي مؤسسات عائلية، وهذا ما نعرفه عن خاصية PME بصفة عامة أن أغلبها ذات طابع عائلي، و40 بالمائة منها ليست عائلية.

- ما هو القطاع الصناعي الذي تنشطون فيه ؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

نلاحظ أن قطاع النسيج هو الغالب بنسبة تقدر بـــ 29 بالمائة ، يليه الميكانيك بـــ 12 بالمائة، والكهرباء 6 بالمائة بالإضافة إلى قطاعات أخرى أهمها البلاستيك والصناعة الفلاحية، حيث أن أغلب المؤسسات التي تنشط في قطاع النسيج تقع في منطقة غرداية (قربها من مكتب ED/PME) بالإضافة إلى أنها تمثل أكبر نسبة من المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجنوب .

الجدول رقم (3– 14): القطاعات الصناعية التي تنشط فيها PME 1

النسيج	الكهرباء	الالكترونيك	الميكانيك	أخرى
%29	%6	/	%12	%53

المصدر: من اعداد الطالبة

– كم يبلغ عدد العمال في مؤسستكم ؟نسبة الإجابة 100بالمائة

لقد لاحظنا من خلال الدراسة انعدام المؤسسات المصغرة ضمن البرنامج ، ووجود المؤسسات الصغيرة بنسبة تقدر بـــ 53بالمائة والمتوسطة بنسبة 47 بالمائة ، وهذا أمر منطقي، لأن البرنامج يستهدف في المقام الأول المؤسسات ص و م الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل، بالإضافة إلى أن الانضمام للبرنامج يكلف المؤسسة 20بالمائة من قيمة نشاطات التأهيل، ونحن نعلم أن المؤسسات المصغرة غالبا ما تكون امكانياتها المادية محدودة ، وهذه النتيجة عكس ما توصلت إليه الوزارة المعنية والمفوضية الأوروبية ضمن الاحصاءات الوطنية لسنة 2006، حيث وجدوا أن 73 بالمائة من المؤسسات المنضمة هي مؤسسات صغيرة ومصغرة (مثلما ذكر سابقا ضمن المبحث الثاني من هذا الفصل)

الشكل رقم (3– 11): حجم PME 1

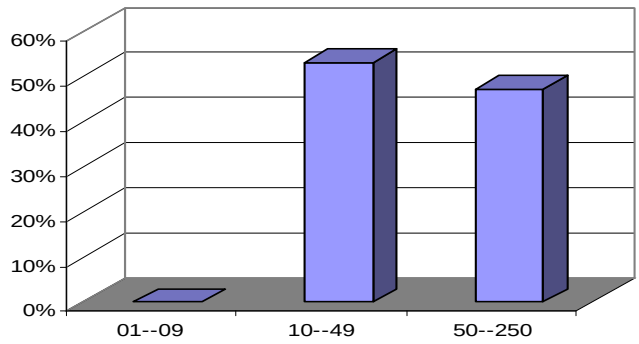

المصدر: من إعداد الطالبة

– من يسير مؤسستكم ؟ كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 100بالمائة

النسب تقريبا متساوية فهي تتراوح بين 35بالمائة للمالك ومسير له أجر، بالإضافة إلى 30بالمائة لأحد المساهمين وهذا يبين أن عامل مسؤولية تسيير المؤسسة ليس له تأثير على مدى إستجابةPME للبرنامج وهذا مبدئيا.

الشكل رقم (3- 12): المسؤول عن تسيير PME 1

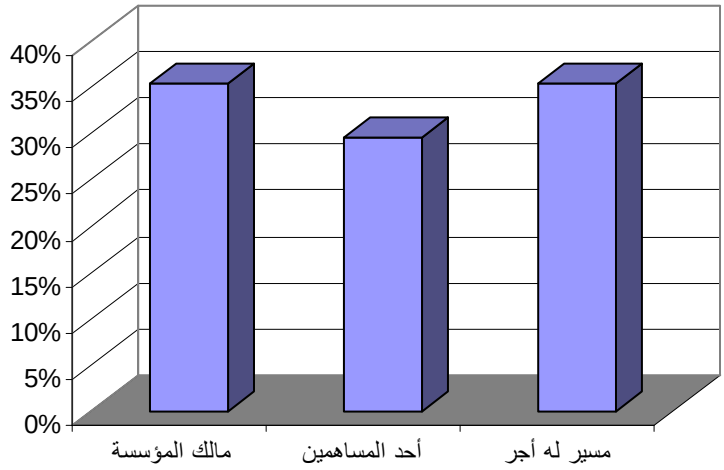

المصدر: من اعداد الطالبة

- ما هو المستوى التعليمي لمسير المؤسسة؟ نسبة الاجابة 100بالمائة

نلاحظ أن أغلب المسيرين لديهم شهادات جامعية وهذا بنسبة تقدر بـــ 53 بالمائة، تليها الشهادة الثانوية بـــ 35بالمائة، ثم الشهادة المهنية 12بالمائة وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 13): المستوى التعليمي لمسيري PME 1

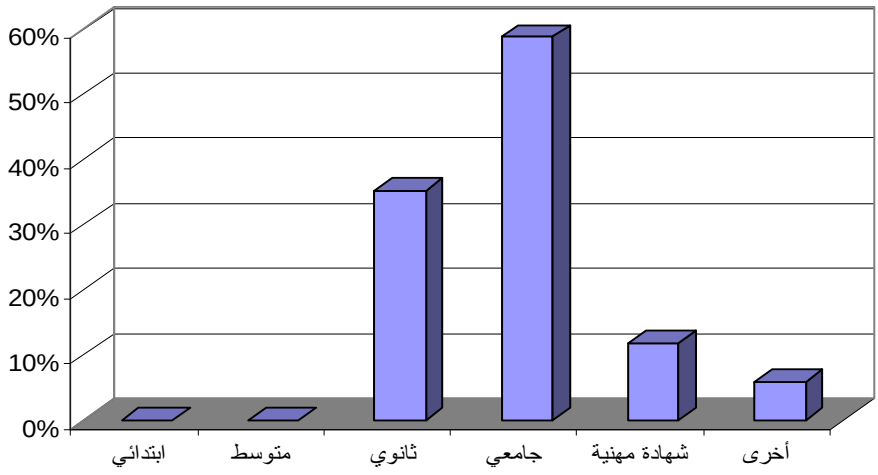

المصدر: من اعداد الطالبة

ملاحظة: المجموع أكبر من 100بالمائة لأن هناك مسيرين لديهم مستويين تعليميين مثل (ثانوي + شهادة مهنية).

2-2- التعرف على PME_2 ومسيريها

- ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

نلاحظ أن أغلب PME المنسحبة من البرنامج هي مؤسسات ذات مسؤولية محدودة وهذا بنسبة 83بالمائة ، 17 بالمائة فقط مؤسسات ذات أسهم وهذا يبرز أن الشكل القانوني ليس له تأثير عن عملية الانسحاب لأن 88 بالمائة منPME_1 هي مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أيضا .

الشكل رقم (3-14): أهم الأشكال القانونية لـــ PME 2

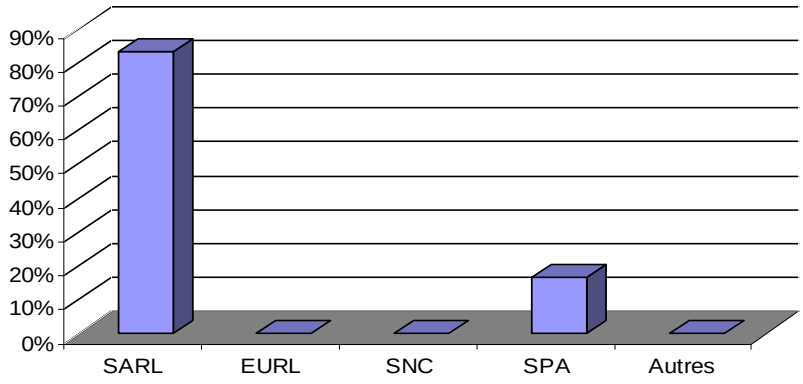

المصدر: من اعداد الطالبة

- هل مؤسستكم مؤسسة عائلية؟ نسبة الاجابة 100بالمائة

وجدنا أن 75بالمائة من المؤسسات هي مؤسسات عائلية ، و 25 بالمائة فقط غير عائلية.

- ما هو القطاع الصناعي الذي تنشطون فيه؟ نسبة الاجابة 100بالمائة

يمثل قطاع النسيج نسبة 16 بالمائة فقط من PME 2 ، و 84 بالمائة قطاعات أخرى أهمها البلاستيك بنسبة تقدر بـــ 33بالمائة، وصناعة الآجر بـــ 16 بالمائة، وأغلبها تقع في منطقة الوادي و ورقلة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة الذكر وهو أن العامل الجغرافي له تأثير على تجاوب رؤساء PME مع البرنامج، والجدول التالي يبين هذا التوزيع.

الجدول رقم (3– 15): القطاعات الصناعية التي تنشط فيها PME 2

النسيج	الكهرباء	الالكترونيك	الميكانيك	أخرى
% 16	/	/	/	%84

المصدر: من إعداد الطالبة

– كم يبلغ عدد العمال في مؤسستكم؟ نسبة الاجابة 100بالمائة

نلاحظ أن 91 بالمائة من PME 2 هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 9 بالمائة فقط هي مؤسسات مصغرة وهذا حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–15): حجم PME 2

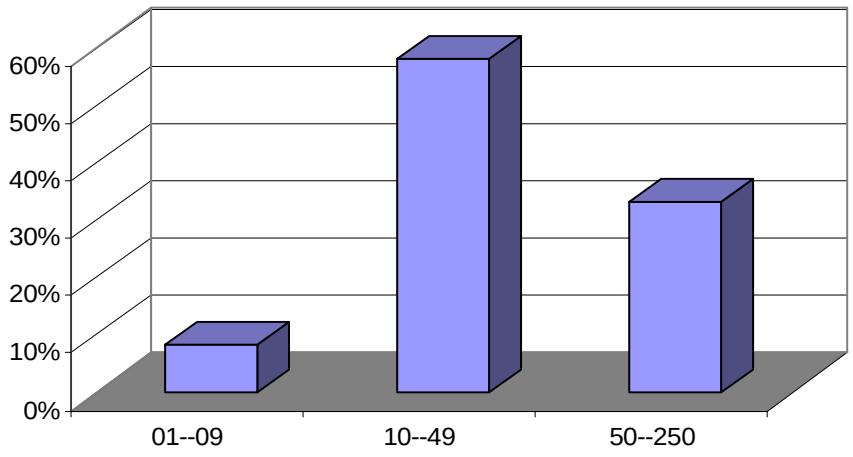

المصدر: من اعداد الطالبة

وهذا يبين أن حجم المؤسسة ليس له تأثير على درجة تجاوب PMEمع برنامج ED/PME.

– من يسير مؤسستكم؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

نلاحظ من خلال الشكل أن 82بالمائة من مسيري PME_2 هم مالكين لها، و 18 بالمائة فقط يمثلون أحد المساهمين، وهذا المؤشر يبين أن مسؤولية التسيير لها تأثير على درجة تجاوب رؤساء PMEمع البرنامج.

الشكل رقم (3- 16): المسؤول عن تسيير PME_2

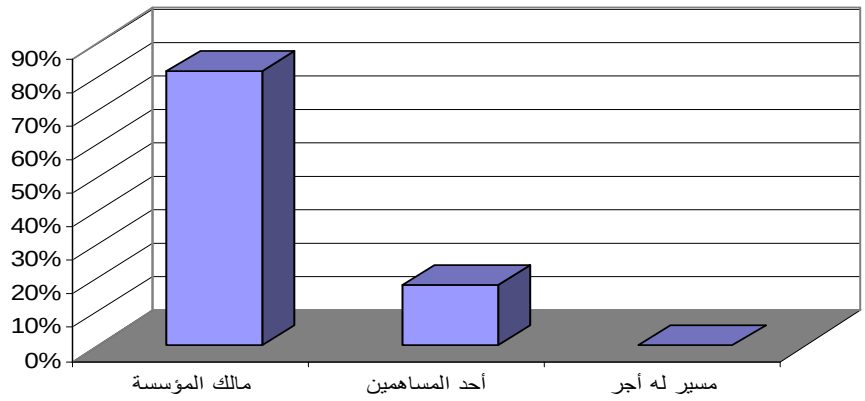

المصدر: من اعداد الطالبة

- ما هو المستوى التعلمي لمسير المؤسسة؟ نسبة الاجابة 91بالمائة

لقد لاحظنا أن كل المستويات التعليمية لمسيري PME_2 موجودة، فالمستوى الجامعي هو الغالب ويمثل 45بالمائة، والمستوى الثانوي يمثل 18بالمائة ، والشهادة المهنية 27 بالمائة ، أما المستوى الابتدائي والمتوسط يمثل نسبة 27بالمائة وهذا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 17): المستوى التعليمي لمسيري PME_2

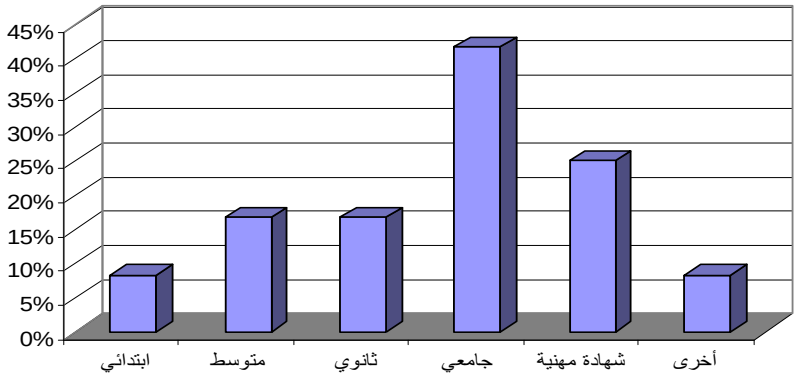

المصدر: من اعداد الطالبة

نستطيع القول أن المستوى التعليمي لمسيري PME له تأثير على درجة التجاوب مع البرنامج، و هذا بمقارنة النتائج مع النتائج المتوصل إليها من خلال نفس السؤال المطروح على PME_1 ، حيث أننا لم نجد كل من المستويين الإبتدائي والمتوسط لدى رؤساء PME_1.

2-3- قياس مدى تجاوب رؤساء PME مع البرنامج:

وهذا عن طريق جملة من الأسئلة تخص البرنامج وكذا مسيري المؤسسات وهي كالآتي:

2-3-1- أسباب تجاوب PME_1 مع البرنامج:

-كيف تعرفتم على البرنامج؟ نسبة الإجابة 94بالمائة

نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من PME_1 تعرفت على البرنامج عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية بنسبة 63بالمائة ، 6 بالمائة عن طريق الأصدقاء ، و 32بالمائة من مصادر أخرى أهمها الوزارة المعنية، وكذا جمعية الصناعيين، وهذا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 18):كيفية التعرف PME_1 على البرنامج.

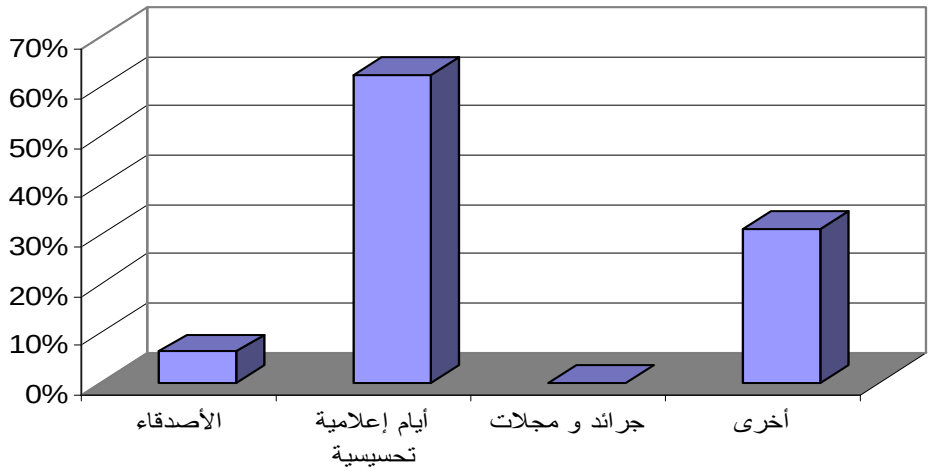

المصدر : من إعداد الطالبة

- كيف كان استقبالكم من طرف مسؤولي البرنامج؟ نسبة الإجابة 94بالمائة

أغلب PME_1 صرحوا أن الاستقبال كان جيدا ، وهذا بنسبة تقدر بـــ 69 بالمائة ، إلا أن 31 بالمائة منهم فقط الذين صرحوا أنه مقبول ،وهذا حسب ما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3– 19): نوعية الاستقبال لدى PME_1

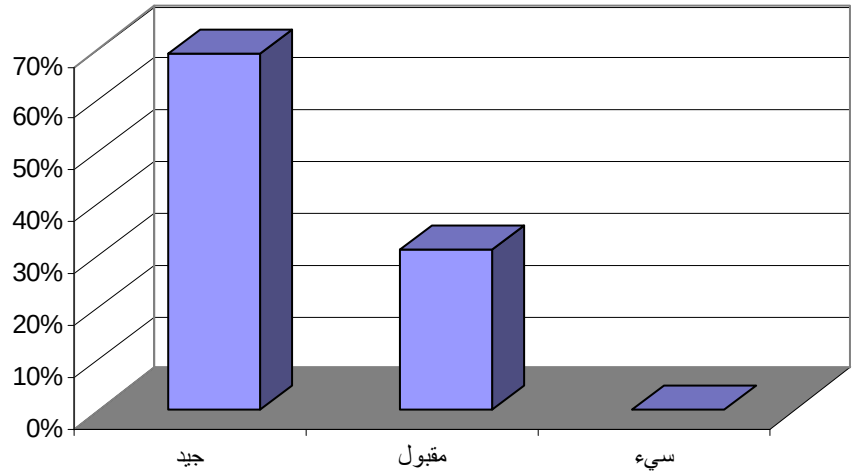

المصدر: من اعداد الطالبة

– ماذا يعني لكم التأهيل ؟ نسبة الاجابة كانت 94بالمائة

حيث أن62 بالمائة من PME_1 صرحوا أنه يعني لهم الرفع في مستوى المؤسسة و38 بالمائة صرحوا أنه يعني تنمية المؤسسة باستمرار، و 6بالمائة فقط هم الذين صرحوا بأنه يعني لهم نشاط تكوين وتدريب وهذا حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 16):معنى التأهيل لدى PME_1

نشاط تكوين وتدريب	رفع مستوى المؤسسة	تنمية المؤسسة باستمرار	أخرى
% 6	% 62	% 38	/

يبدو أن معنى التأهيل يعتبر واضح نسبيا لدى PME_1 لأنه لا يخرج عن هذه المعاني.

2-3-2- أسباب عدم تجاوب PME_2 مع البرنامج:

- كيف تعرفتم على البرنامج؟ نسبة الإجابة 91بالمائة

الشكل رقم (3- 20):كيفية تعرف PME_2 على البرنامج

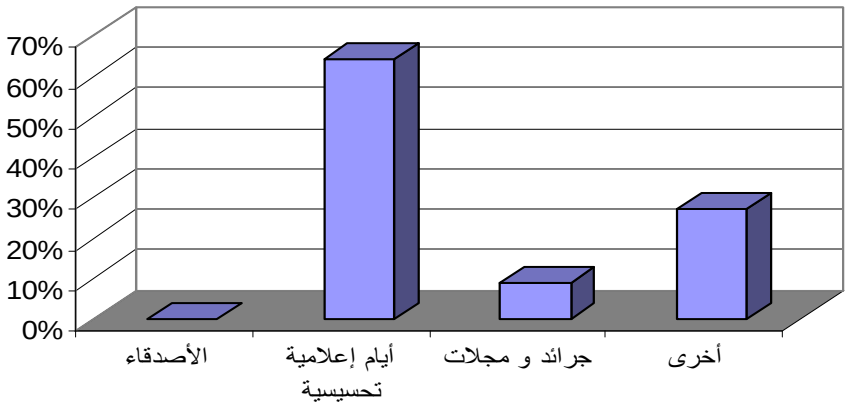

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ أن الأغلبية الساحقة تعرفوا على البرنامج عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية ، وذلك بنسبة تقدر بـــ 58بالمائة ، 7بالمائة عن طريق الجرائد والمجلات، و 25 بالمائة من مصادر أخرى منها جمعية الصناعيين وهذا يدل على أن مصدر التعرف على البرنامج ليس له تأثير على درجة التجاوب إذ أن 63بالمائة من PME_1 تعرفوا على البرنامج أيضا عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية، بالإضافة إلى أن هذه الوسيلة هي الأكثر استعمالا في الترويج والإعلام عن البرنامج.

- كيف كان استقبالكم من طرف مسؤولي البرنامج؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر نسبة من PME_2 صرحوا بأن الاستقبال مقبول وذلك بـــ 66بالمائة و25بالمائة فقط صرحوا بأنه جيد، و9بالمائة صرحوا بأنه سيء، وهذا يؤكد أن حسن الاستقبال له دور ايجابي على درجة تجاوب رؤساء PME مع البرنامج، أي كلما حسن الاستقبال كلما زادت معه درجة التجاوب، وما يؤكد هذا أن رؤساء PME_1 لم نجد منهم من صرح بأن الإستقبال كان سيئا.

الشكل رقم (3– 21): نوعية الاستقبال لدى PME_2

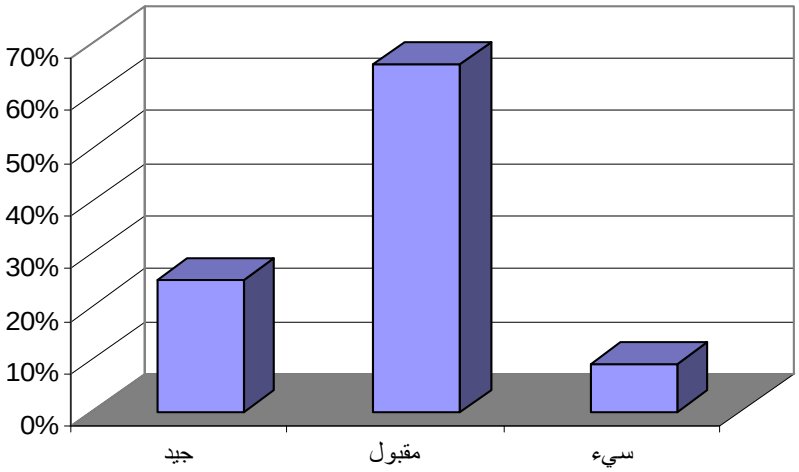

المصدر: من اعداد الطالبة

- ماذا يعني لكم التأهيل؟ نسبة الإجابة 91بالمائة

وجدنا أن 58 بالمائة من أفراد العينة (PME_2) صرحوا بأنه يعني لهم الرفع من مستوى المؤسسة و 42 بالمائة صرحوا بأنه يعني لهم تنمية المؤسسة باستمرار ، و8بالمائة يعني لهم نشاط تكوين وتدريب، و8بالمائة الأخرى صرحوا في الاختيار المفتوح ضمن هذا السؤال بأنه لا يعني لهم شيئا، وهذا مثلما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (3– 17): معنى التأهيل لدى PME_2

إجراء نشاط تكوين وتدريب	رفع مستوى المؤسسة	تنمية المؤسسة باستمرار	أخرى
% 8	% 58	% 42	% 8

المصدر: من إعداد الطالبة

وهذه النسب تؤدي بنا إلى قياس ما مدى تأثير المستوى التعليمي لمسيري PME على معنى التأهيل.

نلاحظ أن الذين أجابوا أنه لا يعني لهم شيئا لديهم مستوى ابتدائي، وهذا ما يبين أن المستوى التعليمي لمسير PME له تأثير على درجة استيعابه لمعنى التأهيل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3– 22):تأثير المستوى التعليمي لمسير PME_2 على معنى التأهيل.

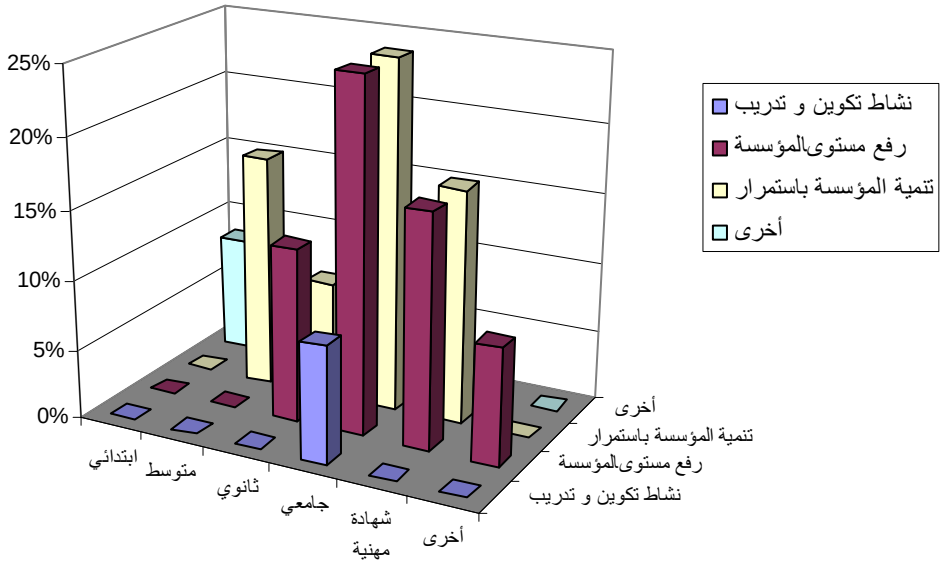

المصدر: من اعداد الطالبة

– كم استغرقت عملية التشخيص؟ نسبة الإجابة 91بالمائة

نلاحظ أن النسب متقاربة ، حيث أن 36بالمائة تمثل نسبة الذين استغرقت عملية التشخيص لديهم من 3 إلى 6 أشهر، و 36 بالمائة أيضا للذين استغرقت لديهم من 6 إلى 12 شهرا و 28بالمائة أخرى ، وهذا يوضح أن فترة عملية التشخيص ليس لديها أثر على درجة تجاوب PME مع البرنامج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3– 23): المدة التي استغرقها التشخيص لدى PME_2

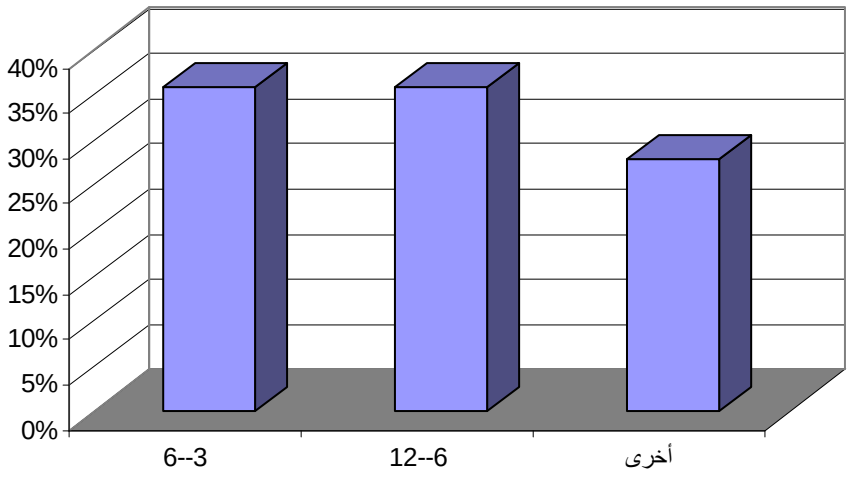

المصدر: من اعداد الطالبة

- ما هي أسباب انسحابكم من البرنامج؟ نسبة الإجابة 92 بالمـــائة.

وجدنا أن 27 بالمائة من رؤساء PME_2 صرحوا أن سبب انسحابهم يتمثل في ارتفاع التكلفة، و12 بالمائة لعدم اقتناعهم بفائدة التأهيل، و9 بالمائة بسبب سوء الاستقبال،و45بالمائة لأسباب أخرى أهمها الاعتماد على الجانب النظري بدل التطبيقي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3– 24): سبب انسحاب PME_2 من البرنامج

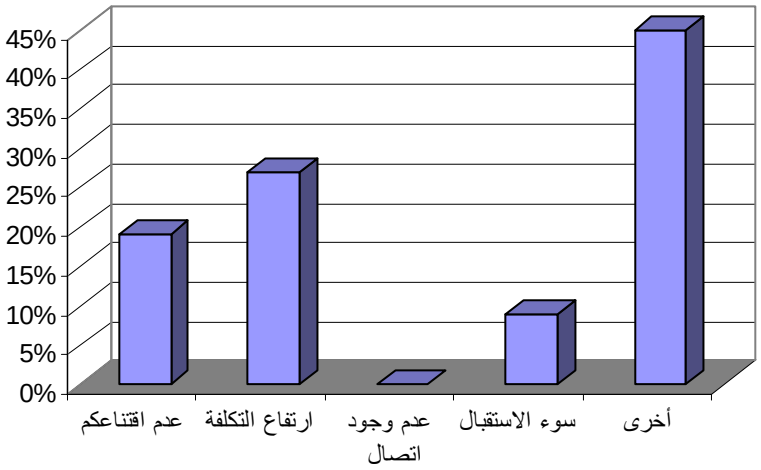

المصدر: من اعداد الطالبة

وهذا يوضح أن تكلفة الانضمام لديها علاقة عكسية مع درجة تجاوب رؤساء PME مع البرنامج، بالإضافة إلى أن 12 بالمائة انسحبوا لعدم اقتناعهم بفائدة التأهيل، ولتأكيد هذه النتائج وجب أن ندرس مدى تأثير معنى التأهيل على عدم تجاوب PME_2 وهذا من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-25): تأثير معنى التأهيل على درجة التجاوب

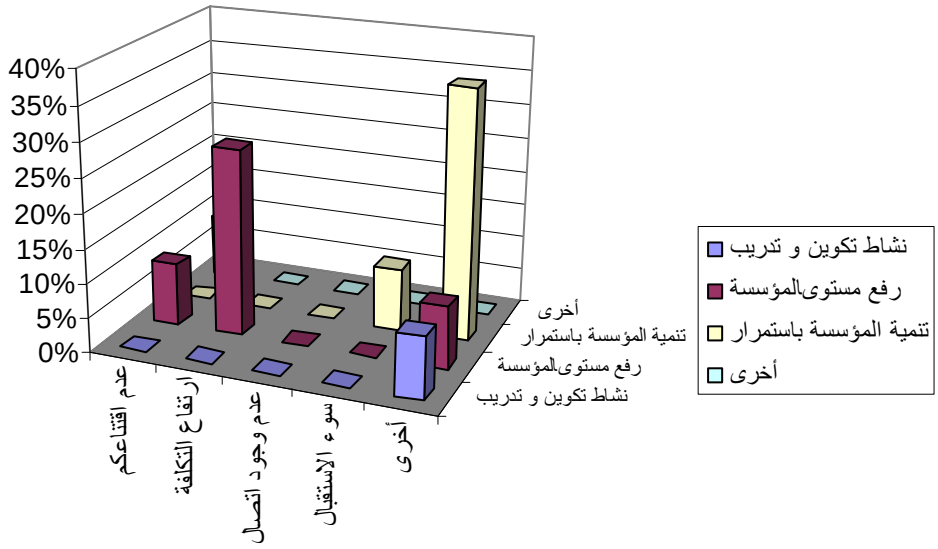

المصدر: من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تناقض في الإجابة ، إذ أن 9 بالمائة من الذين هم غير مقتنعين فائدة التأهيل صرحوا بأنه يعني لهم الرفع من مستوى المؤسسة، فكيف يكون لديه معرفة بمعنى التأهيل ويصرح بعدم اقتناعه به ، وهذا يشير إلى أن السبب الحقيقي للانسحاب ليس عدم الاقتناع بفائدة التأهيل، وإنما أسباب أخرى.

أما بالنسبة للسؤال المفتوح فكانت الإجابة عليه كما يلي:

- حسب رأيكم ما هي العناصر التي يجب أن يتوفر عليها البرنامج لكي تنضموا له؟

أولا كانت نسبة الإجابة 58 بالمائة فقط، وقد صرحوا بجملة من العناصر أهمها:

- أن يكون البرنامج عملي تطبيقي أكثر منه نظري.
- الدخول إلى الجانب الواقعي والعملي للإدارة الجزائرية قبل تطبيق البرنامج، أي إجراء دراسة تشخيصية عميقة للمحيط الذي تنشط فيه PME الجزائرية.
- وجود قروض للتأهيل ومن صرحوا بهذا الاقتراح هم الذين ذكروا في سبب انسحابهم ارتفاع التكلفة.
- حل مشكل المنافسة غير الشريفة (Concurrence déloyal)

2-4- قياس أثر البرنامج على PME_1:

- كم استغرق الوقت بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل؟ نسبة الإجابة 88بالمائة

60بالمائة من PME_1 صرحوا أن المدة الفاصلة بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيلي هي من 3 إلى 6 أشهر، و33 بالمائة صرحوا أنها من 6 إلى 12 شهر و 7بالمائة أخرى أي أكثر من السنة ، وهذا يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها، أن المدة الزمنية ليس لها تأثير على درجة تجاوب رؤساء PME مع البرنامج، والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم (3- 26): المدة الفاصلة عن عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل

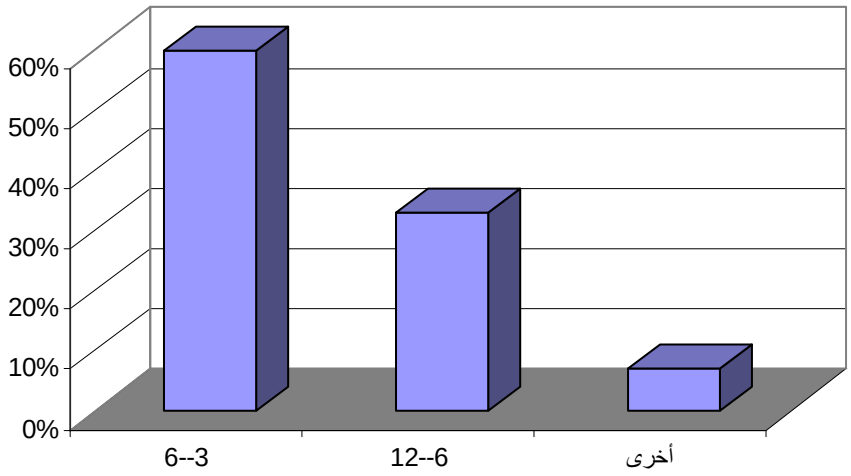

المصدر: من اعداد الطالبة

- ما هي النشاطات التي قمتم بها إلى الآن؟ نسبة الإجابة على هذا السؤال كانت 100بالمائة

إن 88بالمائة من PME_1 صرحوا أنهم استفادوا من نشاطات في مجال الإنتاج، وهو أساس المؤسسة الصناعية، وكما نعلم أن PME الجزائرية الصناعية تعاني من مشكل ضعف الإنتاج بسبب ضعف التكنولوجيا وكذا تقادم الآلات وهذه نسبة جد معقولة، و58 بالمائة في التسويق، و53بالمائة في كل من النوعية والمالية، 35بالمائة في الإدارة ، و18 بالمائة أخرى ، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3– 27): أنواع نشاطات التأهيل

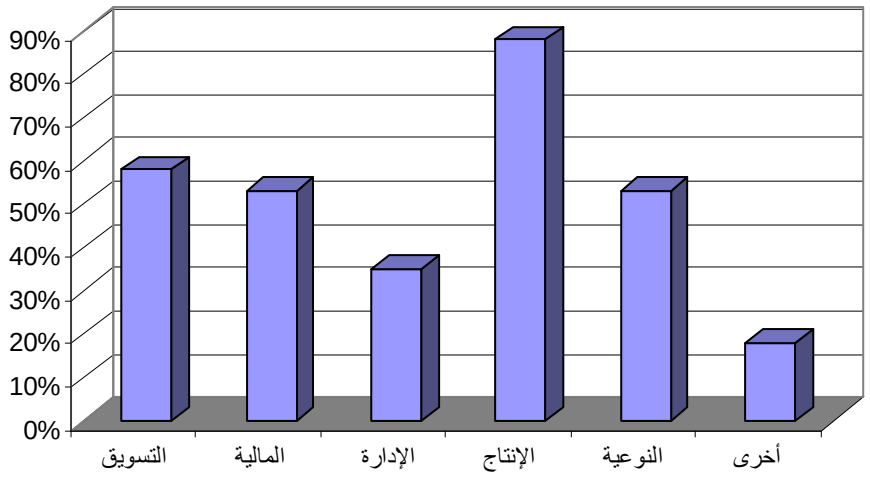

المصدر: من اعداد الطالبة

– كم استفدتم من نشاط تأهيل إلى الآن ؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

وجدنا أن65بالمائة من المؤسسات صرحوا أنهم استفادوا من 1 إلى 2 نشاط تأهيل ولكن 24 بالمائة فقط استفادوا من 3–4 ، و11 بالمائة من 5 نشاطات فأكثر، وهنا نرى أن نسبة المؤسسات التي تابعت مع البرنامج جملة من النشاطات ضعيفة والتي لا تجعل منها قادرة على المنافسة ، بالإضافة إلى أننا يمكن أن نشير هنا إلى أن التأخر في الإنطلاق الفعلي للبرنامج أثر أيضا على عدد النشاطات.

الشكل رقم (3–28): عدد نشاطات التأهيل

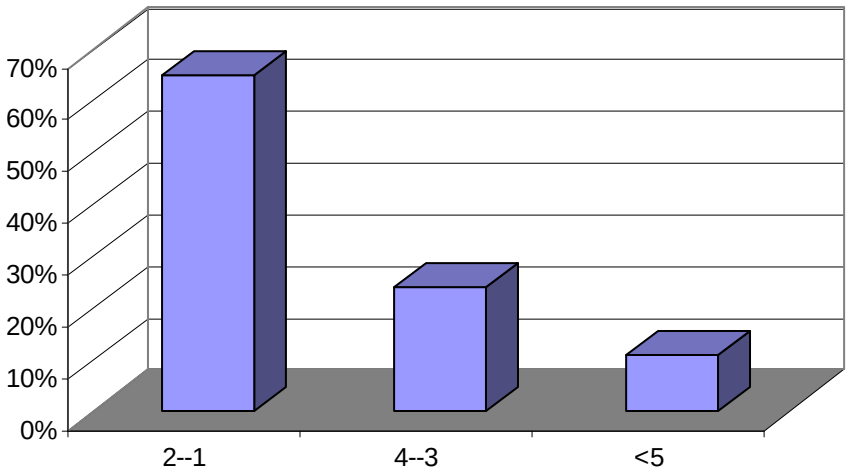

المصدر: من اعداد الطالبة

كما نجد أن 82 بالمائة من PME_1 يرغبون في الاستفادة مجددا من نشاطات التأهيل، وهذا في مجموعة من المجالات أهمها الإنتاج، والتسويق، والنوعية، والمالية، والإدارة، والإستراتيجية، وحساب سعر التكلفة.

- ما هي الصعوبات التي تلقيتموها أثناء تنفيذ نشاطات التأهيل؟ نسبة الإجابة 88بالمائة فقط

وجدنا أن 33بالمائة من PME_1 صرحوا بأن أهم مشكل هو التأخر في التنفيذ ، و 20بالمائة ارتفاع في التكلفة، و 13 بالمائة صرحوا بصعوبة عدم وجود تواصل بينهم وبين الخبراء، بالإضافة إلى 40بالمائة من PME_1 صرحوا بمشاكل وصعوبات أخرى أهمها نقص الإطارات الكفأة ، وعدم الاختيار الأمثل للخبراء وهذا يعتبر نقدا للبرنامج ، فإن لم يكن هناك تواصل بين الخبراء ورؤساء المؤسسات فكيف يتم التأهيل إذن؟

- ماذا تعني أن تصبح مؤسستكم في حالة تنافسية؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

لدينا 82 بالمائة من PME_1 صرحوا ان التنافسية تعني لديهم تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب، و35 بالمائة صرحوا أنها تعني الارتفاع في رقم الأعمال ، و 18 بالمائة صرحوا بأنها تعني تقديم منتجات ذات جودة، وهذا حسب ما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3– 29): معنى التنافسية

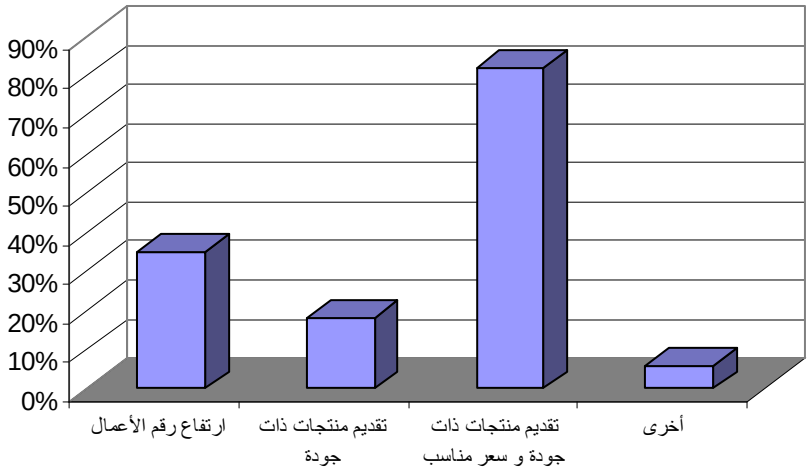

المصدر: من إعداد الطالبة

نرى هنا أن معنى التنافسية لدى PME الخاضعة للتأهيل- والذي يعتبر الرفع من تنافسيتها الهدف المعلن من قبل البرنامج - غير موجود وواضح لديهم، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف في البرنامج، ولهذا ارتأينا إلا أن نقارنه مع المستوى الثقافي لمسيري PME فوجدنا أن توزيع النسب غير متقارب فالذي مستواه ثانوي يصرح بـــ 6بالمائة أن معنى أن تصبح مؤسسته ذات تنافسية هو ارتفاع رقم الأعمال و 6 بالمائة تقديم منتجات ذات جودة، و41 بالمائة تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب، ونفس الشيء بالنسبة للذين مستواهم التعليمي جامعي فنجد 24 بالمائة من صرحوا بأنها ارتفاع في رقم الأعمال ،و12بالمائة صرحوا بأنها تقديم منتجات ذات جودة، و 35بالمائة تقديم منتجات ذات جودة وبسعر مناسب،وهذا يدل على أن المستوى الثقافي ليس لديه أثر على اختلاف مفهوم التنافسية لدى مسيري PME كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 30): تأثير المستوى التعليمي على اختلاف مفهوم التنافسية

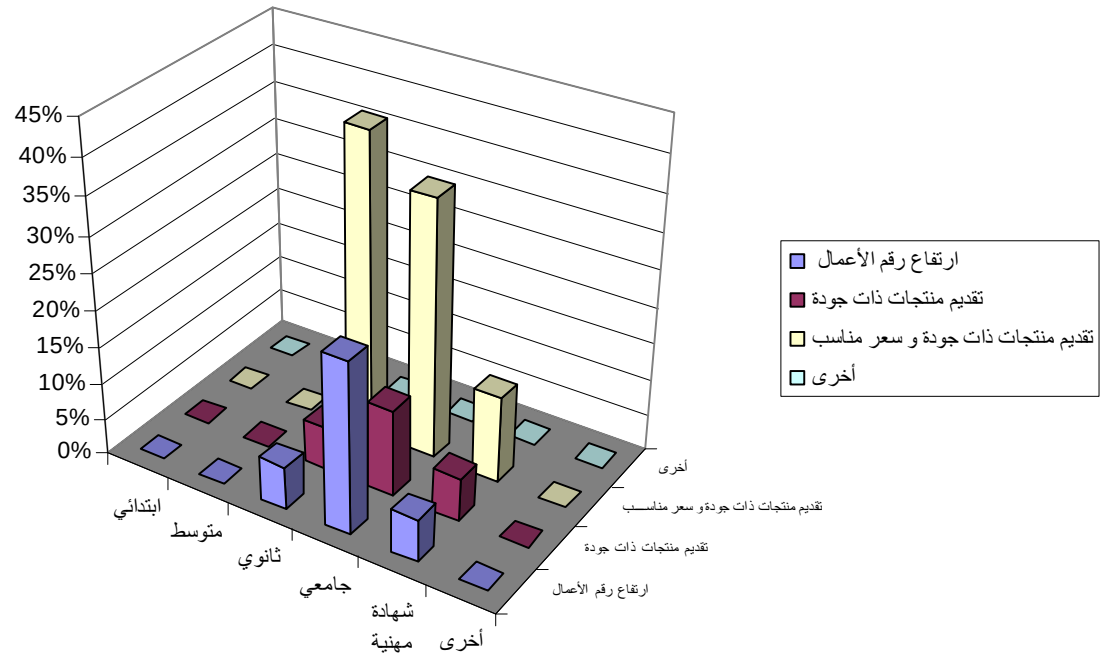

المصدر: من اعداد الطالبة

- كيف تقيمون مؤسستكم بعد التأهيل؟ نسبة الإجابة 94بالمائة

وجدنا أن 50بالمائة من المؤسسات صرحوا بانخفاض التكاليف، و37.5 بالمائة صرحوا بارتفاع في رقم الأعمال ، و56 بالمائة تحسن نوعية المنتجات، و 12.5 صرحوا بأن مؤسساتهم لم تتغير، وهذا حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (3– 31): تقييم PME_1

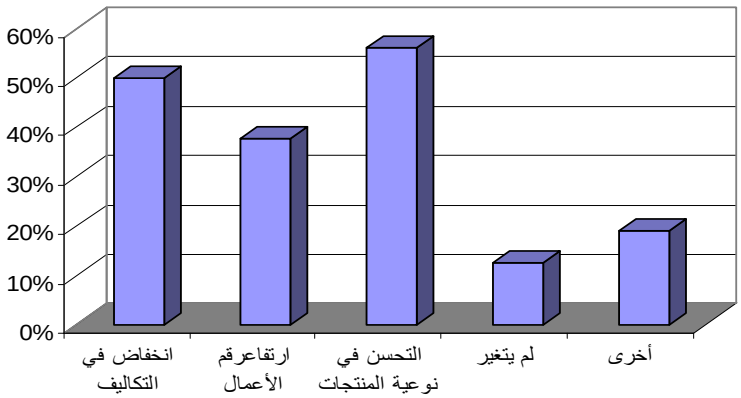

المصدر : من اعداد الطالبة

– ماذا يعني لكم تسيير مؤسستكم ؟ نسبة الإجابة 100بالمائة

لقد أدرجنا هذا السؤال لنعرف سلوك مسيري PME_1 في مجال التسيير بعد الاستفادة من نشاطات التأهيل، نلاحظ أن 53 بالمائة صرحوا أنهم يسيرون مؤسستكم بالاعتماد على فريق العمل، 35بالمائة تحمل المسؤولية مع تفويض بعض المهام، و12 بالمائة تحمل المسؤولية كاملة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على انعدام نشاطات التأهيل في مجال تسيير الموارد البشرية وهو عامل جد مهم لا يجب الابتعاد أو التغاضي عنه.

لشكل رقم (3–32): معنى التسيير لدى زؤساء PME_1

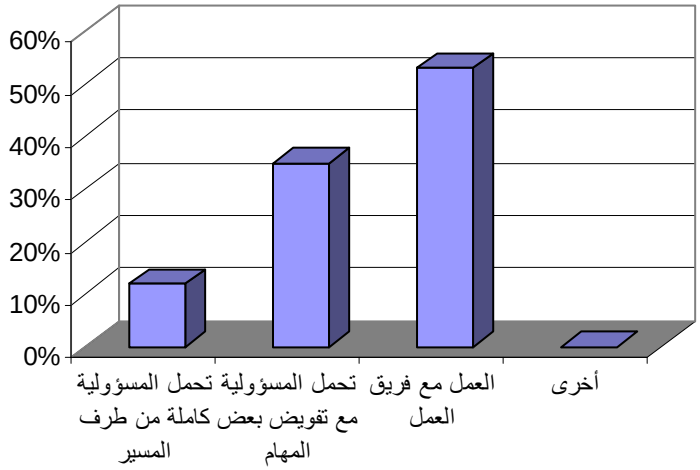

المصدر: من اعداد الطالبة

- هل أنتم راضون على نتائج عملية التأهيل؟ نسبة الإجابة 94بالمائة

وجدنا أن 75بالمائة من PME_1 صرحوا بأنهم راضون على نتائج عملية التأهيل، و 19 بالمائة صرحوا بأنهم راضون قليلا، و6بالمائة فقط الذين صرحوا بأنهم جد راضون.

الشكل رقم (3– 33): درجة رضى رؤساء PME_1 على نتائج البرنامج

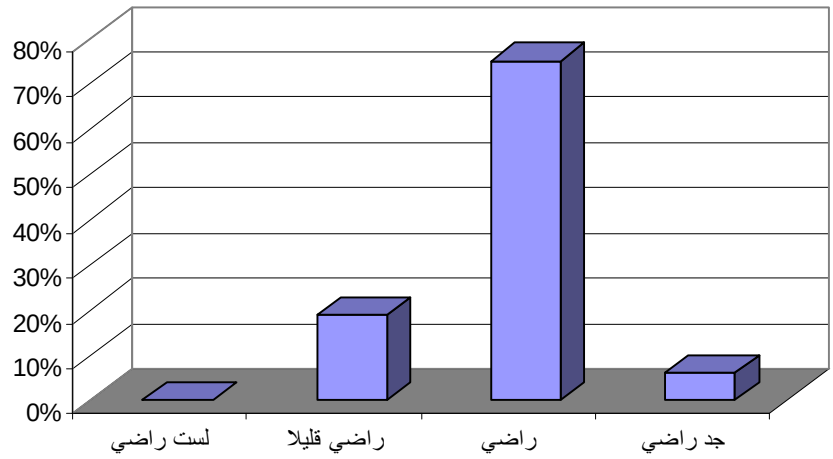

المصدر: من اعداد الطالبة

وقد لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضى، حيث أنه كلما زادت نشاطات التأهيل كلما زادت معها درجة الرضى، فنجد الذين صرحوا بأنهم جد راضون هم الذين استفادوا من 5 أنشطة فأكثر ويمثلون نسبة 5 بالمائة، والذين صرحوا بأنهم راضون قليلا هم الذين استفادوا من 1 إلى 2 أنشطة ، وهذا بنسبة تقدر بـــ 19 بالمائة والشكل الموالي يوضح هذا

الشكل رقم (3– 34): عدد نشاطات التأهيل – درجة الرضى

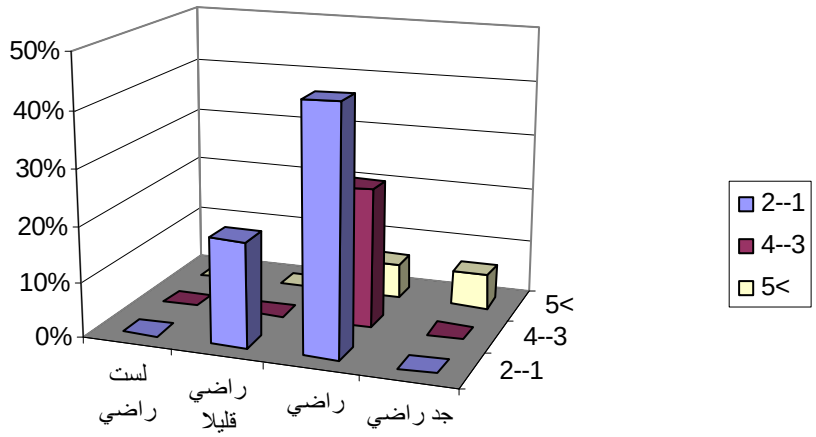

المصدر: من اعداد الطالبة

وفي هذا الصدد ارتأينا أن نربط مؤشرات التسيير بدرجة الرضى، لكي نتأكد من صحة ودقة النتائج، فربطنا ين (تقييم المؤسسة- ودرجة الرضى)، وكانت الإجابات تمثل نسبة 88بالمائة .

وجدنا أن كل الذين صرحوا بانخفاض في التكاليف أو ارتفاع في رقم الأعمال، أو تحسن النوعية صرحوا بأنهم راضون على نتائج التأهيل ، لكن هناك تناقض في الذين صرحوا بأن مؤسساتهم لم تتغير حيث نجد أنهم صرحوا بأنهم راضون قليلا على البرنامج وهذا بنسبة 7بالمائة ، وبأنهم راضون وهذا بنسبة 7بالمائة أيضا، في حين كان من المفترض أن يصرحوا بعدم الرضى، وهنا نستنتج أن درجات الرضى غير حقيقية ولا تعبر عن الواقع الفعلي لنتائج عملية التأهيل .

الشكل رقم (3- 35):(تقييم المؤسسة - درجة الرضى)

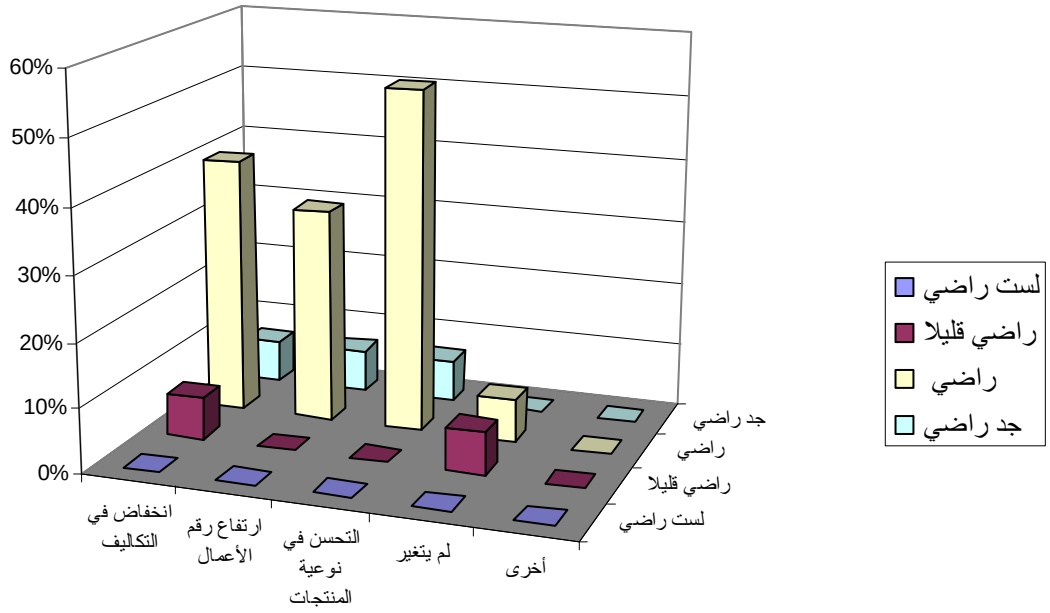

المصدر: من إعداد الطالبة

ولكي نتأكد أكثر من النتائج ربطنا معنى التنافسية مع درجة الرضى أيضا فتحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (3– 36):(معنى التنافسية– درجة الرضى)

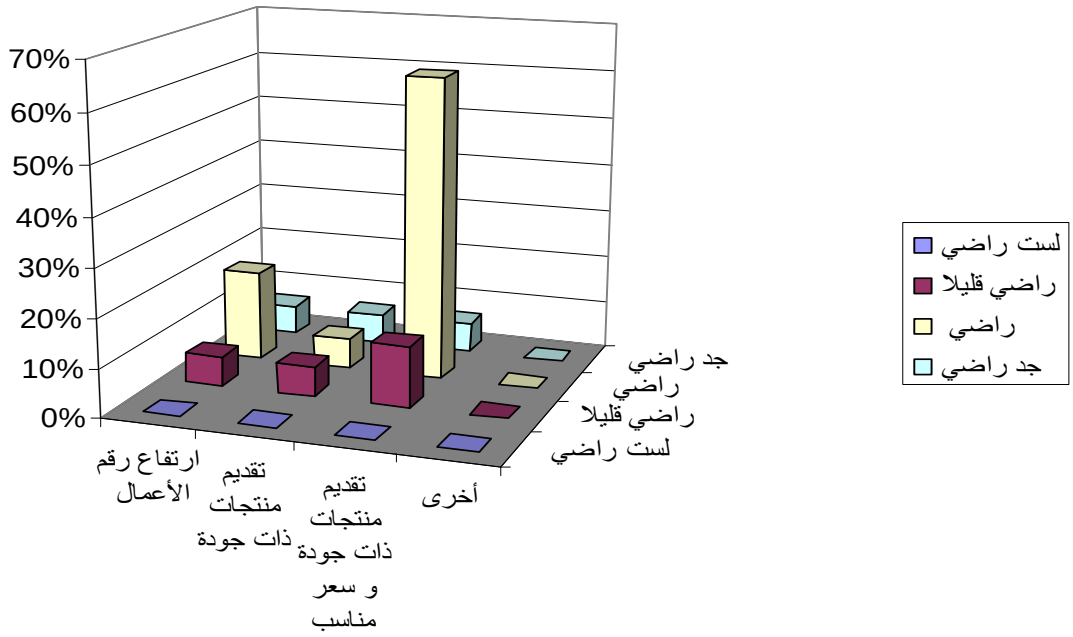

المصدر: من اعداد الطالبة

نسبة الإجابة كانت 94بالمائة

وجدنا أن أغلب الذين صرحوا بأنهم راضون هم الذين تعني التنافسية لديهم تقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسب، أما بقية النسب فهي متقاربة، وهذا يفسر نسبة 63بالمائة الذين صرحوا بالرضى بسبب التحسن في نوعية المنتجات.

– حسب رأيكم ما هي الصفات التي يجب أن تتصف بها برامج التأهيل الجديدة؟ لقد كانت نسبة الإجابة على هذا السؤال 64بالمائة فقط وتتلخص اقتراحاتهم فيما يلي:

فمنهم من يرى أنه يجب أن يركز على العمل الميداني وتبادل الزيارات والابتعاد على الجانب النظري، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على مشكلتي التسيير والإنتاج وكذلك وجوب الجدية في تطبيق البرنامج واحترام آجال التنفيذ والمؤسسات التي صرحت بهذا هي المؤسسات التي واجهت مشكل التأخر في التنفيذ، ضف إلى ذلك توسع التأهيل ليشمل القروض البنكية، والذين صرحوا بهذا هم الذين واجهوا مشكل التكلفة، وهو يتفق مع ما توصلنا إليه في اقتراحات PME_2 للانضمام للبرنامج، وأخيرا وجود تحفيزات أكبر للانضمام إلى البرنامج.

خلاصة الفصل:

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية لتمويل مشاريع الاتحاد الأوروبي في جنوب البحر المتوسط في شتى المجالات، وهذا في اطار الشراكة الأورو- متوسطية.

وقد كان برنامج ED/PME أحد برامج الاتحاد الأوروبي والذي يهدف للرفع من تنافسية القطاع الصناعي الخاص في الجزائر والممثل في PME، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق سوى 23بالمائة من الهدف المسطر، حيث أننا وفي عينة الدراسة وجدنا أن رؤساء PME الجزائرية لم يتجاوبوا مع البرنامج بشكل جيد ، وحتى الذين تجاوبوا مازالوا يعانون من عراقيل ومشاكل.

الخاتمـــــــــــــــــة

إن التطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم في شتى المجالات، وخصوصا الاقتصادي منه، يفرض على الدول أن تجد لها نوعا من التعاون فيما بينها، والجزائر من بين هذه الدول، حيث ان الاتحاد الاوروبي يعتبر من أكثر المتعاملين معها وهذا منذ القدم، ولهذا جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، والذي من بين أحد أهدافه المساهمة في تطوير الجانب الاقتصادي وخصوصا القطاع الصناعي الخاص نظرا للمزايا التي يتصف بها، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في اقتصاد أي من الدول، إلا أن هذا القطاع في الجزائر والممثل في قطاع المؤسسات ص و م مازال هشا يتخبط في جملة من المشاكل سواء على المستوى الجزئي او الكلي، وقد جاء في هذا الإطار برنامج ED/PME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من تنافسيتها وجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا.

والإشكال المطروح ضمن هذه الدراسة هو: **ما مدى مساهمة هذا البرنامج في الرفع من تنافسية PME الجزائرية؟**

للإجابة على هذا الإشكال، ولاختبار فرضيات الدراسة ، قسمنا الدراسة إلى جزئين ، جزء نظري تعرضنا فيه بالتفصيل لمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة كالمؤسسات ص و م ، والتأهيل والتنافسية ، أما الجزء التطبيقي فتطرقنا فيه إلى برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م الجزائرية ،تعريفه ونتائجه، لنصل في الأخير للدراسة الميدانية والتي تم فيها قياس أثر البرنامج على PME أي على المستوى الجزئي ، وهذا بأخذ عينة من مجتمع الدراسة الممثل في PME التي كان لها علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية:

- يتكون قطاع المؤسسات ص و م من ثلاثة مكونات رئيسية وهي: PME الخاصة ، PME التابعة للقطاع العام، وكذا المؤسسات التقليدية، وهذا حسب تصريح الوزارة المعنية ، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار معيار الاستقلالية أثناء تحديدها للمؤسسات ص و م في الجزائر ، حيث أدرجت المؤسسات العمومية التي تشغل أقل من 250 عامل على أنها مؤسسات ص و م رغم أنها لا تتميز بالاستقلالية لأنها تابعة للدولة.
- تساهم المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في القيمة المضافة وكذا الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وهذا بنسبة 75 بالمائة ،إلا أن نسبة التصدير لديها ضعيفة فهي تمثل 2بالمائة من مجموع الصادرات بسبب سيطرت قطاع المحروقات.

- تملك الجزائر نسيجا من المؤسسات ص و م ، إلا أنه مازال هشا ويعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق بيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد ، وضعف التكوين والتأهيل، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار، وانتشار القطاع غير الرسمي وهذا الأخير أدى بدوره إلى عدم مصداقية المعطيات الاقتصادية الوطنية.
- كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو-جزائرية، والانضمام المرتقب لها لـــ OMC الدافع وراء تبنيها لبرامج التأهيل، ساعية من وراء هذا إلى تطوير PME والرفع من تنافسيتها ، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها : في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات .
- لا يمكن أن يكون للجزائر ميزة تنافسية في قطاع PME دون أن تمتلك PME قادرة على المنافسة محليا ودوليا، لأننا لا نستطيع الوصول إلى تنافسية الدولة أو القطاع دون وجود مؤسسات ذات قدرة تنافسية.
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات ص و م الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت به إلى التأخر في التنفيذ لمدة سنتين، إذ أنه لو كان هناك تشخيصا دقيقا لـــ PME الجزائرية لما وقع البرنامج في تلك المشاكل ، بالإضافة إلى ضعف درجة تجاوب PME مع البرنامج (23بالمائة منPME المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا) .

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى مايلي:

- ان كل من الشكل القانوني للمؤسسة وكذا الطابع العائلي بالإضافة إلى الحجم ليس له تأثير على درجة تجاوبها مع البرنامج.
- أن مسؤولية تسير PME بالإضافة إلى المستوى التعليمي للمسير يلعبان دورا مهما في التجاوب مع البرنامج.
- أن العامل الجغرافي له تأثير كبير على درجة تجاوب PME مع البرنامج، إذ أننا نجد أن أغلب PME_1 كانت بالقرب من مكتب ED/PME في الجنوب.

- إن طريقة التعرف على البرنامج ليست لديها تأثير على درجة تجاوب PME معه، ما يثبت هذا أن 58 بالمائة من PME_2 تعرفت عليه عن طريق الأيام الإعلامية التحسيسية مثلها مثل PME_1، بالإضافة إلى أن هذه الوسيلة هي الأكثر استعمالا في الاعلام والإشهار والتعريف به.
- ان طريقة الاستقبال من قبل البرنامج لديها علاقة طردية مع درجة التجاوب، حيث أنه كلما حسن الاستقبال كلما زاد تجاوب PME مع البرنامج، إذ نجد أن 66بالمائة PME_2 صرحوا بأنه مقبول فقط ، و9 بالمائة صرحوا بأنه سيء، في حين 69بالمائة من PME_1 صرحوا بأنه جيد.
- ان مدة التشخيص وكذا المدة الفاصلة بينه وبين أول نشاط تأهيل ليس لديها تأثير على درجة التجاوب.
- هناك علاقة عكسية بين التكلفة ونسبة التجاوب حيث أنها كانت سبب في انسحاب 27بالمائة من PME_2 ، بالإضافة إلى أن أهم العراقيل التي واجهت PME_1 في تنفيذ نشاطات التأهيل هي عامل التكلفة أيضا.
- أغلب نشاطات التأهيل كانت في مجال الإنتاج وهذا بنسبة 88 بالمائة، وهي نسبة معقولة تعكس أهم مشكل تعاني منه PME الجزائرية ذات الطابع الصناعي وهو ضعف الانتاج كما ونوعا لسبب ضعف التكنولوجيا وتقادم الآلات.
- إن مفهوم التنافسية لدى جميع PME الخاضعة للتأهيل غير موحد وهذا ما يعبر عن ضعف في البرنامج ، لان أهم هدف معلن من قبله هو الرفع من تنافسية هذا النوع من المؤسسات، إذ يجب أن يكون واضح ودقيق وموحد لدى جميع PME الخاضعة للبرنامج، وما يؤكد هذه النتيجة أكثر هو أن المستوى التعليمي ليس لديه أثر على اختلاف مفهوم التنافسية لدى رؤساء PME_1 .
- إن أغلب PME_1 يرغبون في الاستفادة مجددا من نشاطات التأهيل المختلفة وهذا بنسبة 82 بالمائة ويدل هذا على أنها التمست تحسنا وتطورا في مستواها بعد عملية التأهيل كل حسب مجال تأهيله، ما يؤكد هذا أن 75بالمائة من PME_1 صرحوا بأنهم راضون على نتائج عملية التأهيل، بالإضافة إلى أن هناك علاقة طردية بين عدد نشاطات التأهيل ودرجة الرضى، فنجد الذين صرحوا بأنهم جد راضون هم الذين استفادوا من 5 نشاطات فأكثر.
- وجدنا أن PME_1 الذين صرحوا بأن مؤسساتهم لم تتغير صرحوا أيضا بأنهم راضون أو راضون قليلا بنسبة 14 بالمائة وهو ما يفسر بعدم وضوح مفهوم التنافسية لديهم أيضا.
- ان رؤساء PME_1 عموما يرون أن البرنامج يقترب إلى المجال النظري أكثر منه إلى العملي التطبيقي، بالإضافة إلى أن منهم من وجد صعوبة في التواصل مع الخبراء خصوصا الأجانب منهم .

- إن برنامج ED/PME لم يساهم في الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الخاضعة له، وإنما ساهم في تطوير بعض جوانب المؤسسة كالإنتاج والتسويق وغيرها.

التوصيات:

- أن تعمل الجزائر جاهدة للاستفادة بأكبر عدد ممكن من ايجابيات الشراكة وكذا الانضمام المرتقب لـــ OMC وذلك بالإستفادة مثلا من المزايا الممنوحة للدول النامية، والعمل على التقليل من سلبيات هذا التفتح الاقتصادي الجديد قدر الإمكان، وذلك بالإسراع في عملية تأهيل الاقتصاد الجزائري.
- ألا نقدم على عملية التأهيل دون توفير متطلباته في كل المجالات من تسيير استراتيجي ، الإنتاج، التسويق ...
- التركيز على تأهيل محيط PME كمرحلة أولى ثم الانتقال إلى تأهيل PME كمرحلة ثانية.
- تنظيم أيام إعلامية تحسيسية وتكثيفها لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بالتغيرات الجديدة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، ومتطلبات التكيف معه .
- القيام بدراسات ميدانية استطلاعية حول واقع PME الجزائرية قبل تصميم برنامج التأهيل في صيغته النهائية ليكون قادرا على تحقيق مجمل أهدافه.
- القيام بدراسات تحليلية حول سلوكيات وتوجهات مسيري PME الجزائرية ومعرفة محدداتها، وذلك لإيجاد طرق متطورة للتواصل مع جميع المستويات العلمية والثقافية لديهم.
- العمل على توحيد المفاهيم الواردة في برامج التأهيل ، وتوضيح الأهداف لتصبح موحدة لدى جميع رؤساء PME ، والذي يؤدي بدوره إلى ايجاد مؤشرات قياس سواء منها الكمية أو النوعية موحدة أيضا.
- تكثيف الحملات الاعلامية والاشهارية وتنويعها، للتعريف ببرنامج التأهيل وأهدافه، وهذا قبل أن يدخل حيز التنفيذ.
- محاولة التغطية الكاملة للتراب الوطني عن طريق فتح فروع للبرنامج وهذا لتسهيل تواصل ووصول مسيري PME للمسئولين عن برنامج التأهيل.

آفاق الدراسة:

لقد قمنا بدراسة تقييمية للبرنامج ED/PME لتأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، وهذا على المستوى الجزئي لكن هناك عدة زوايا يمكن دراستها في هذا المجال:

- دراسة تقييمية لكل برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.
- دراسة تقييمة لبرنامج ED/PME على المستوى الكلي.
- دراسة مقارنة لنتائج البرنامج الوطني ونتائج برنامج ED/PME .
- دور المؤسسات ص و م في تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية.

المراجـــــــــــع

قائمة المصادر و المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- الكتـــب:

- دافيد ريتشمان وآخرون، ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، **الإدارة المعاصرة**، دار المريخ، السعودية 2001.
- محمد بلال الزغبي ، عباس الطلاحفة، **النظام الإحصائي SPSS** فهم وتحليل البيانات الاحصائية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن 2003.
- جالن سنبسرهل، ترجمة صليب بطرس، **منشآت الأعمال الصغرى**، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.
- هالة محمد لبيب عنبة ، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، ط1، جامعة الدول العربية مصر 2004.
- نبيل محمد مرسي ، **الإدارة الاستراتيجية (تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس)**،ط1، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية 2003.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

- لويزة بهاز ، **دور الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر 2005.
- سعدية السعيدي، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة ورقلة 2003،
- سلمى صالحي، **تأهيل المؤسسات ص و م للرفع من قدرتها التنافسية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2006.
- نادية فويقع ، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.
- نصر الدين بن نذير ، **الابداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002.

ج- الأطروحات:

- يوسف قريشي ، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، الجزائر 2005.

د- المجلات والجرائد:

- **جريدة الخبر**، العدد 3406، 25 فيفري 2002.
- **جريدة الخبر**، العدد 4858، 14 نوفمبر 2006.
- **مجلة الباحث**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 2005/03.
- **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2004/02
- **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، القاهرة العدد:1997/08.
- مذكرات إعلامية أورو متوسطية ، **الأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**، المفوضية الأوروبية، جانفي 2005.
- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 77 ، 15 ديسمبر 2001.

هـ- الملتقيات والمؤتمرات:

- الزاهي أسبيرو، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الأول حول **البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائر، جوان 2002.
- جمال بلخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- عثمان بوزيان، بتصرف، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- رضا جاوحدو، عبد اللطيف بلغرسه، أثار السياسة النقدية والمالية عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط**، 08-09 أفريل 2002.
- سليمان شكيب الجيوش، واقع النشاط التصديري للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن ، مؤتمر **المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي القاهرة**، 18-20 أفريل 2000.
- سناء عبد الكريم الخناق، مداخلة حول المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- كمال رزيق و عمار بوزعرور، التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، الملتقى الدولي حول **التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة البليدة2005.
- شبكابكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، - الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط**، 08-09 أفريل 2002.
- قدور بن فالة ، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- نصيرة قوريش ، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.

– كساب علي، دور المؤسسات ص و م في التنمية وتأهيلها، الملتقى الدولي حول **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها**، جامعة فرعات عباس سطيف 25-26 ماي 2003.

– محمد الشريف منصور، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط**، 08-09 أفريل 2002.

– بن منصور عبد الله و آخرون ، المؤسسات ص و م كاختيار استراتيجي للتكيف مع مستجدات العولمة ، الملتقى الدولي حول **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.

– سعيدي وصاف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر – الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط**، 08-09 أفريل 2002.

و- التقارير:

- تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي).
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر جوان 2002.

ي- القوانين:

- القانون التوجيهي، لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان1422 الموافق لـــ 12 ديسمبر 2001.
- قانون النقد والقرض المؤرخ والصادر في 04 أفريل 1990.

م- الإحصاءات:

- احصاءات التعبئة العامة والإحصاء 2001.
- احصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998.
- احصاءات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية2005-2006.
- احصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي2005-2006..
- احصاءات الديوان الوطني للإحصاء ONS .
- المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية 1995-20000.
- المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية السداسي I لسنة 2006.

2- باللغة الفرنسية:

a- les ouvrages :

- Alain Daniel et autre, **Optimiser ma demande de crédit**, Ministère de la PME et l'artisanat et commission Européenne , Algérie2006.
- Ammar Selami, Petite et moyenne industrie et développement économique, ENAL Algérie 1985.
- **ce qu'il Faut savoir sur la mise à niveau**,Ministère de la PME et l'artisanat et Euro développement PME 2006.
- Hervé Bougault et Ewa Filipiak , **les programmes de mise à niveau des entreprises**, **Tunisie, Maroc. Sénegal**, Agence Faiçaise de développement, paris
- Roge -M, **L'accompagnement manageriel industriel de la PME**, 1ed, L.Harmattan2000.
- Mohamed Lamine Dhaoui, Guide méthodologie , Rustruction Mise à niveau et compétitivité industrielle, L'ONUDI, vienne 2002.

b- Mémoires

- Ahmed Ramzi siagh, **Contribution du profit entrepreneurial à la réussite de l'entreprise Etude empirique des cas des entreprises de Ouargla,** thèse magister non publié, université de Ouargla 2002.

c- Rapports

- Accord d'Association entre L'Algérie et l'Union Européenne, le Ministère de la PME et l'Artisanat ,octobre 2005.
- Dispositions technique et administratives, Appui au développement des PME/PMI en Algérie, Ministère de la PME et de l'Artisanat, ?.
- plan opérationnel Annuel, programme d'appui et développement de la PME/PMI, commission Européenne et le Ministère de la PME et l'Artisanat, septembre 2002.
2- Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, disposition de la mise à niveau des entreprises, Ministère de l'industrie et de la restructuration.
- Rapport annuel sur le POA 2003-2004, commission européenne, Octobre 2004
-Rapport de synthèse, l'analyse de l'impact de la mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Juillet 2006.

- Rapport de L'OCDE cité par p A- Julien , Les PME : Bilan et perspectives, Economica, 1997 Paris.
- Rapport d'organisation de coopération et de développement OCDE, PME et Mondialisation, paris 1997.
- Rapport intermédiaire, Critère d'appréciation et évaluation de performance des programme de micro-finance en France, Octobre 1999.

d- Revues :

- Bulletin d'information Economique N°9, Ministère de la PME et l'Artisanat, 1er semestre 2006.
- Bulletin d'information économique N°8, Ministère de la PME et l'Artisanat,
2 ieme semestre 2005.
- Revue des sciences commerciales et de gestion,N°2 L'école de commerce, Alger Juillet 2003.
- Revues de la Gestion 2000, Vol2mars-Avril 1998.

e- Séminaires

- Journée d'information sur **le programme MEDA d'appui PME/PMI** , le Ministère de la PME et l'Artisanat, Alger 5 Décembre 2006.
- Journée d'information sur **La mise à niveau des entreprises dans le contexte de l'entrée en vigueur de l'accord d'Association Algérie union Européenne** , Ghardaïa le 22 Mai 2006.
- Séminaire sur **le financement des PME avec FGAR**, ? , présente par Jaques poulain, Portrait de la situation canadienne sur le plan du financement des PME.

- مواقع الانترنت:

www.pmeart-dz.org
www.edpme.org.dz
www.promex.dz

الملاحـــــــــق

Euro Développement Pme

Liste des PME adhérentes au programme Euro Développement PME

Entreprise	Nom du responsable	Téléphone	Fax
Ouargla (Touggourt)			
EFMC	Lazhar Bendjeriou	029 69 61 29/ 62 08/ 61 70	029 69 61 58
RYMEL PLASTIQUE	Mohammed Salah Messaï	029 67 02 92	029 67 12 74
CIVENCO	Abderrazak Ouassa	029 69 61 14	029 69 62 53
MAGHREB CERAMIQUE	Khaled HAMROUNI	029 69 61 37	029 69 61 37
SICAPLAST	Saci SAADOUDI	029 69 63 00 / 01	029 67 26 05
SPMC	Mohammed Seghir TEDJINI	029 63 31 40/41	63 40 20
BMO	Mokhtar HORR	029 67 20 22/20 04	029 67 06 22
SAFCAS	Abdeslam ZEKKOUR	029 67 47 36	029 67 24 18
STB	Mohammed El-Kebir TEDJINI	029 63 43 53 / 43 54	029 63 42 00
Laghouat			
GUETTAÏ ANABIB	Sedouk GUETTAÏ / Tayeb GUETTAÏ	029 71 20 79/ 92 08 86/ 020 87 40 42/ 029 71 29 66	029 92 08 86/93 43 91
MOULAÏ	Ben Ahmed Moulaï	029 94 64 01 / 02 / (LD) 04	029 94 64 03
Ghardaïa			
BENNACER	Aflah Bennacer	029 85 31 21	029 85 26 84 / 85 34 46
BLANCHE NEIGE	Bahadi Nacer	029 87 31 01	029 87 30 07
CHIHANI PLAST	Chihani Omar	029 86 56 43	029 86 58 31
COSVET	Baelhadj Bazine	029 86 46 61	029 86 46 61
CUIVREX	Boukhecha Mohammed	029 87 30 69/ 87 30 75	029 87 31 46 / 87 31 92
ENERGICAL	Boukhecha Mohammed	029 87 30 69/ 87 30 75	029 87 31 46 / 87 31 92
FAVEL	Zerga Abdelrahmane	029 87 32 50	029 87 30 50
FEAPO	Hamiter Hamou	029 87 31 55	029 87 34 90
Filature des OASIS	Nourreddine AOUF	029 87 30 54	029 87 30 01
GHARDAÏA FLACONS	MOUNIR MOUSSELMAL	029 87 33 42 /31 08/ 30 08	029 87 32 31
GTI	DEBBOUZ KACEM	029 84 62 45	029 84 62 46
ISBG Imprimerie du Sud	BRAHIM BABAOUSMAIL	029 87 30 59	029 87 31 20
Laiterie ALOUANI	Alouani SAÏD / Brahim	029 86 49 79	029 86 43 82
L'AVENIR	Ali GUELLAADROUS	029 87 30 78 / 87 30 92	029 87 30 78
LE FLACON	Ben zekri Yahia	029 87 33 22	029 87 33 23
Les Dentelles Sahariennes	Nacer Brahim	029 85 34 70	029 85 32 50
LUMICLAIRE	Bouchene	029 87 30 56 / 87 31 56	029 87 31 10
PASO	Abdelhamid Alouani	029 87 31 88	029 87 30 23
Pâtes du SERSOU	El Habiri Kamel	029 87 33 71/ 30 61/ 32 62/ 32 53	029 87 30 68

EDPME Antenne Sud
Pme Adhérentes ua Programau
mise à jour au 07/04/2007

PLASTAFRIQUE	Djaadi Brahim	029 86 45 90	029 86 45 92
PLASTUB	Allahoum Fodhil	029 87 34 76	029 87 30 17
PLATRE DU SUD	Chadouli Mansour	029 87 33 75 / 87/(LD): 30 11	029 87 30 11
SABRINEL	Reguig-Essag Mustapha	029 88 60 76	029 88 40 86
SABY ZINE	Bazine Saadallah / Bakir	029 87 30 02	029 87 31 97
SAPH	Slimane Bouasbana Med	029 85 21 21	029 85 24 24
Semoulerie du Sersou	El Habiri Kamel	029 87 31 06/ 30 33	029 87 30 90
SIAM	Said Salah	029 87 30 06	029 87 33 37
SICPO	Badlis Aoumer / Zeghmoum Hamou	029 86 45 97/ 86 45 94	029 86 57 16
SINARLA	Djelane Aoumeur	029 85 32 02	029 85 36 10
SMCM	Bellakhdar Moussa	029 82 42 01	029 82 42 01
SNTB	Baelhadj Bazine	029 86 46 61	029 86 46 61
SONERAS	Ouled Kouider Mustapha	029 87 31 99	029 87 33 49
TECHNOSAT	Bakir Maherzi	029 86 48 30	029 86 48 29
TISCOBA	Boukhertas Mohammed	029 85 31 75 / 01 (LD)	029 85 31 02
TRANSFO-METAL	Hamdi Ahmed	029 85 34 45	029 85 34 46
TRICODUNE	Baelhadj Bazine	029 88 80 85	029 86 46 61
TTBM	Guelta Aïssa	029 88 44 08	029 88 15 88
El Oued			
AL-MALAHATE	Med Lamine Meraghni	032 20 22 23	032 20 15 32
AMARA MUSTAPHA	Amara Mustapha	032 21 97 91	032 21 97 22
ANABIB EL WAHATE	Kamel Touati Tliba	032 20 49 46	032 20 40 80
CERAM BEL	Lakhdar Rezzag-Barra / Hadj Abdellah	032 20 15 44 / 20 16 50 /21 52 07	032 20 14 44 / 45 42
COSMESAV	GUEMARI Rachid	032 21 90 84	032 21 04 39
DELIBA BACHIR	Deliba Bachir	032 23 61 67 / 23 62 46	032 27 39 74
KIPA	Khlef Achour	032 20 40 55	032 20 45 76 / 20 39 39
Nedjma Semoule	Kouider Abdelhamid	032 20 03 36	032 20 08 50
Parfums WOUROUD	Med Bachir DJEDIDI / Tayeb Ghazal	032 20 15 15	032 20 15 60 / 21 60 60
PLASTI ANABIB	Lakhdar Rezzag-Barra / MAMER KHIARI	032 20 40 73 / 20 45 40 / 21 52 07/ 038 88 82 98 / 99 (Annaba)	032 20 45 42
PRODIAK	Abdelhamid Dia	032 20 46 12	032 20 48 48
ROYALE MONDIALE	Djamel Bahi	032 20 46 11	032 20 46 15 / 24 99 32
SEROLUX	SEROUTI Abdelkrim	032 21 73 61	032 21 76 79
SOCPA	Nacer Bouzina	032 25 63 00 / 02 / 021 24 28 60	032 25 62 97
SOUF Dattes	Lakhdar Rezzag-Barra / Sâad LARGOT	032 21 85 45/ 21 52 06	032 21 52 07
UTPA - DAOUIA	Salemi	032 21 73 09	032 21 98 91
WALID Emballage	Mohamed Bachir Djedidi	032 20 15 15	032 20 15 60 / 21 60 60
Djelfa			
VELMOD	Siousiou	027 87 72 36	027 87 72 36
SABRID	Hadj Ahmed AOUISSET / Maamar	027 87 17 68	027 87 50 19
BADR	Ben Ali Hadj Mahfoud	027 82 58 58/040 50 40 09	027 82 52 52
Biskra			
BABAHOUM Briqueterie	Med Laid HOUGGUI	033 72 73 62 / 72 71 22/72 73 60	033 72 73 59 / 73 61
BISCO-FRUIT	Lamine BOUGHDIRI	033 75 98 21 / 22	033 75 96 17

ECODATTE	BOUZEGHAIA ABDELHAMID	033 75 98 74	033 75 96 05
Ets HADDOUD Salim	Med Nadjib HADDOUD	033 78 61 54	033 78 61 53
GRIL PLAST	BAARIR Djaffer	033 75 45 01	033 75 41 12
GUEDILA	Med Laïd HOUGGUI	033 70 44 72/033 72 71 21	033 72 73 59
Société Générale Biscuit SGB	Samir Bencherif	033 75 96 66	033 75 98 00
SOCODAT	Kheireddine Aymen	033 75 96 67/75 88 71	033 75 96 55
SOFFTEX	BenAlia Med (DG Adjoint)	033 76 93 19	033 76 92 37
TOLGA EL BARAKA	Manaa Ali	033 78 70 01	033 78 65 69
Les Grands Moulins du Sud	Aïssa Mokhtari	033 70 81 38 & 033 70 82 69	033 70 81 61
Djoudi frères réalisation	Djoudi amar	033 76 01 49	033 76 08 65

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

موضوع الدراسة: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر «دراسة تقييمية لبرنامج EDPME»

الطالبة: غدير أحمد سليمة **الأستاذ المشرف: قريشي يوسف**

سيدي المدير تحية طيبة وبعد:

نرجو أن تتفضل وتشاركنا في إنجاز هذا البحث وذلك بالإجابة على الاستبيان المرفق وهذا لإنجاز مذكرة ماجستير.

كما نرى أن هذا البحث لن يكتمل ولن يكون له أي جدوى دون مشاركتكم.

نؤكد لكم سيادة المدير أن الاستبيان مصمم بطريقة تضمن سرية معطيات مؤسستكم كما أن المؤسسة المشاركة تبقى مجهولة.

تقبلـــــوا تحياتنـــــا الخاصـــة

وشكـــــــــرا

المصدر: من إعداد الطالبة

ضع علامة (x) في الإجابة المناسبة:

1- ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم؟

□ SARL
□ EURL
□ SNC
□ SPA
أخرى.....

2- هل مؤسستكم مؤسسة عائلية؟

□نـــــعم □ لا

3- ما هو القطاع الصناعي الذي تنشطون فيه؟

□ الكهرباء
□ النسيج
□ الإلكترونيك
□ الميكانيك
أخرى.....

4- كم يبلغ عدد العمال الدائمين لديكم؟

□ من 1 إلى9 عمـــــال
□ من 10 إلى49 عامـــــل
□ من 50 إلى250 عامـــــل

5- من يسير مؤسستكم

□ المالك
□ أحد المساهمين
□ مسير له أجر

6- ما هو المستوى التعليمي لمسير مؤسستكم؟

□ ابتدائي
□ متوسط
□ ثانوي
□ جامعي
□ شهادة مهنية
أخرى.....

7- كيف تعرفتم على برنامج التأهيل EDPME ؟

□ الأصدقاء
□ أيام إعلامية تحسيسية
□ جرائد ومجلات
أخرى.....
.....

8- كيف كان استقبالكم من طرف مسؤولي EDPME ؟

□ جيد
□ مقبول
□ سيء

9- ماذا يعني لكم التأهيل La mise à niveau ؟

□ إجراء نشاط تكوين وتدريب
□ رفع مستوى المؤسسة
□ تنمية المؤسسة باستمرار
أخرى.....
.....
.....

10- كم استغرق الوقت بين عملية التشخيص وأول نشاط تأهيل؟

□ من 3 إلى 6 أشهر
□ من 6 إلى 12 شهر
أخرى.....
.....

11- ما هي أنواع نشاطات التأهيل التي قمتم بها إلى الآن؟

□ التسويق
□ المالية
□ الإدارة
□ الإنتاج
□ النوعية
أخرى.....
.....

12- كم نشاط تأهيل استفدتم منه إلى الآن؟

□ من 1 إلى 2 نشـــــاط
□ من 3 إلى 4 نشـــــاط
□ من 5 أنشطة فأكثـــر

13- هل ترغبون في الاستفادة من نشاطات أخرى؟

□ نعم □ لا

14- إذا كان نعم ما هو نوعها؟

.....
.....

15- ما هي الصعوبات التي تلقيتموها في تنفيذ نشاطات التأهيل؟

□ التكلفة (المساهمة بـــ 20%)
□ التأخر في التنفيذ من قبل البرنامج
□ عدم وجود تواصل بينكم وبين الخبراء
أخرى.....
.....

16- ماذا تعني لكم بأن تصبح مؤسستكم في حالة تنافسية؟

□ ارتفاع في رقم الأعمال
□ تقديم منتجات ذات جودة
□ تقديم منتجات ذات جودة وبسعر مناسب
أخرى.....
.....

17- كيف تقيمون مؤسستكم بعد التأهيل؟

□ انخفاض في تكاليف الإنتاج
□ ارتفاع رقم الأعمال
□ التحسن في نوعية المنتجات
□ لم تتغير
أخرى.....
.....

18- ماذا يعني لكم تسيير مؤسستكم؟

□ تحمل مسؤولية كاملة من قبل المسير
□ تحمل المسؤولية مع تفويض بعض المهام
□ العمل مع فريق العمل
أخرى.....
.....

19- هل أنتم راضون على نتائج عملية التأهيل؟

□ لست راضي
□ راضي قليلا
□ راضي
□ جد راضي

20- حسب رأيكم،ما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها برنامج التأهيل الجديد؟

.....
.....
.....

1- ما هو الشكل القانوني لمؤسستكم؟

□ SARL
□ EURL
□ SNC
□ SPA

أخرى.....
.....

2- هل مؤسستكم مؤسسة عائلية؟

□ نـــــعم □ لا

3- ما هو القطاع الصناعي الذي تنشطون فيه؟

□ الكهرباء
□ النسيج
□ الإلكترونيك
□ الميكانيك

أخرى.....
.....

4- كم يبلغ عدد العمال الدائمين لديكم؟

□ من 1 إلى9 عمـــــال
□ من 10 إلى49 عامـــــل
□ من 50 إلى250 عامـــــل

5- من يسير مؤسستكم؟

□ المالك
□ أحد المساهمين
□ مسير له أجر

6- ما هو المستوى التعليمي لمسير مؤسستكم؟

□ ابتدائي
□ متوسط
□ ثانوي
□ جامعي
□ شهادة مهنية

أخرى.....
.....

7- كيف تعرفتم على برنامج تأهيل EDPME ؟

□ الأصدقاء
□ أيام إعلامية تحسيسية
□ جرائد ومجلات

أخرى.....
.....

8- كيف كان استقبالكم من طرف EDPME ؟

□ جيد
□ مقبول
□ سيء

9- ماذا يعني لكم التأهيل Lamise à niveau ؟

□ إجراء نشاط تكوين وتدريب
□ رفع مستوى المؤسسة
□ تنمية المؤسسة باستمرار

أخرى.....
.....

10- كم استغرق الوقت لعملية التشخيص؟

□ من 3 إلى 6 أشهر
□ من 6 إلى 12 شهر

أخرى.....
.....

11- ما هي أسباب انسحابكم من EDPME ؟

□ عدم اقتناعكم بفائدة التأهيل
□ ارتفاع التكلفة
□ عدم وجود اتصال بينكم وبين مسؤولي البرنامج
□ سوء الاستقبال

أخرى.....
.....

12-حسب رأيكم، ما هي العناصر التي يجب أن يتوفر عليها البرنامج لكي تنضموا إليه؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

المصدر: من إعداد الطالبة